مستقبل المعلوماتية والتنمية

للدول النامية في الألفية الثالثة



دكتورة

د. رواء زكي يونس الطويل

أستاذة التنمية الاقتصادية المساعد

جامعة الموصل / العراق

مستقبل المعلوماتية والتنمية
للدول النامية في الألفية الثالثة

مستقبل المعلوماتية والتنمية

للدول النامية في الألفية الثالثة

الدكتورة

رواء زكي يونس الطويل

أستاذة التنمية الاقتصادية المساعد

جامعة الموصل - العراق

الطبعة الأولى
1432هـ - 2013م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
2012م

الطويل، رواء زكي يونس
مستقبل المعلوماتية والتنمية: للدول النامية في الألفية الثالثة/ رواء زكي يونس الطويل.- دار زهران للنشر والتوزيع، 2012.
(   ) ص.
ر.أ. :
الواصفات: العولمة//الاقتصاد الدولي//الدول النامية/

❖ إعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية.
❖ يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

المتخصصون في الكتاب الجامعي الأكاديمي العربي والأجنبي
دار زهران للنشر والتوزيع

تلفاكس : 5331289 – 6 – 962+، ص.ب 1170 عمان 11941 الأردن
E-mail : Zahran.publishers@gmail.com
www.darzahran.net

المحتويات

الموضوع | الصفحة

الفصل الأول

الأبعاد المعلوماتية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعولمة

أهمية الفصل الأول 17
مشكلة الفصل الأول 18
هدف الفصل الأول 20
العولمة ودور الشركات متعددة الجنسيات 22
التطورات الاقتصادية الدولية العامة 26
إدارة الاقتصاد العالمي والتمهيد للعولمة: 29
العولمة تكرس الازدواجية والانشطار داخل الهوية والثقافة 33
العولمة وتزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم 35
بناء القاعدة التكنولوجية لمواجهة العولمة 38
العولمة وآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية 40
تداعيات العولمة في التوازنات الدولية 43
السوق العربية المشتركة الرد الحاسم على العولمة 44
التوصيـــات 46
هوامش ومصادر الفصل الأول 48

الفصل الثاني

حرب المعلومات

مشكلة الفصل الثاني 58
أهمية الفصل الثاني 60

هدف الفصل الثاني 61

ثورة العلم والتكنولوجيا 62

علاقة النهوض الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المستقبلي للثورة المعلوماتية. 64

الفجوة الحضارية والمعلوماتية : 65

التبعية المعلوماتية وكسر احتكار المعلومات.. 67

هوامش ومصادر الفصل الثاني.. 69

الفصل الثالث

العولمة ومدى الحاجة إلى استيراد الالكترونيات

أهمية الفصل الثالث 77

مشكلة الفصل الثالث 78

هدف الفصل الثالث 78

الفجوة العلمية والاستيراد العشوائي 79

الاتفاق على البحث والتطوير وأثرها على تباين الفجوة العلمية 83

خلق وتطوير تكنولوجيا وطنية 85

البحث والتطوير عصب التطورات التكنولوجية 87

التطورات العلمية المتسارعة وأثرها في اتساع الفجوة 88

التوصيات 89

هوامش ومصادر الفصل الثالث 90

الفصل الرابع

التجارة الالكترونية في ظل المعلوماتية والعولمة

أهمية الفصل الرابع.. 98

مشكلة الفصل الرابع.. 99

التبادل الالكتروني والشركات متعددة الجنسيات.. 99

التجسس الاقتصادي الالكتروني.. 103

أساليب التجسس الاقتصادي 104
إحلال الطاقة الذهنية محل جزء من المادة الأولية 105
تزايد الترويج لتجارة الالكترونيات مع تزايد دور المنظمات العالمية والتكتلات الإقليمية 106
إحلال سيادة مفهوم الميزة التنافسية بدل الميزة النسبية 107
تجارة الالكترونيات أدت إلى زيادة الفوارق بين الطبقات 108
تجارة الالكترونيات وحرية انتقال الأيدي العاملة 109
مصادر وهوامش الفصل الرابع 111

الفصل الخامس

مفهوم التعامل مع الالكترونيات

مشكلة الفصل الخامس 120
أهمية الفصل الخامس 121
هدف الفصل الخامس 122
مخاطر المستويات فائقة التـقانة في تدفق المعلومات المعاصر 123
طرق نقل التقنية الالكترونية 127
أسلوب شراء الخدمة التقنية الجاهزة 129
مخاطر استيراد التقنية الالكترونية 129
الحل توطين التقنية الالكترونية 132
أسلوب نجاح التعامل مع التقنية الالكترونية 133
الانتقاء في بناء التقنية الالكترونية الذاتية 136
مخاطر اعتماد الأقطار العربية (بإدخال تطبيقات التقنية) على الشركات الأجنبية 140
التوصيات 144
الاستنتاجات 146
مصادر وهوامش الفصل الخامس 148



المقدمة

يتزايد عدد مستخدمي حاسوب الانترنيت بأكثر من 20٪ كل ربع سنة، وتكاثرت الروابط الدولية بها، وفي أوائل 1995 أصبح هناك أكثر من 4.8 مليون مستخدم لها حول الكرة الأرضية، وأكثر من 1.5 مليون منهم يوجدون خارج الولايات المتحدة الأمريكية، واكتشفت الشركات بسرعة أهمية الانترني، فزاد العدد المسجل على الشبكة من أقل من 100 في 1990 إلى ما يقرب من 20 ألف شركة في أواسط عام 1994 .

فالتقنية الالكترونية التي نحتاجها لا يمكن استيرادها مصنعة بحيث تتولاها عقول الكترونية ضيقة البرمجة، تعمل وفقاً لما حدده الغير لها . ومهما اختلفنا حول تحديد مظاهر التدهور أو الانهيار ومواطن الخلل ومسبباته فلا نتوهم الحل في استنساخ أفكار خارجية أو استيراد السلع الجاهزة من تقنيات وتكنولوجيا دون توفير شروط حسن استخدامها وتأهيل المواطن للابتكار في حقولها .

يعزز التقارب بين تكنولوجيا الحاسوب وتكنولوجيا الاتصالات تطوير الشبكات التي تتصل عن طريق الحاسوب أو الشبكات الالكترونية، وتتكون هذه الشبكات من أنظمة الحاسوب، وأجهزة اتصالات، وبرامج تسمح للمستخدمين بالاتصال وارسال البيانات، وأنواع أخرى من المعلومات . وبحلول المحولات الرقمية أو الحاسوب محل المحولات الكهربائية الميكانيكية، وبظهور الشبكات الرقمية للخدمات المتكاملة تتزايد بسرعة الامكانية الفنية لخدمات القيمة المضافة الجديدة، وينتج عن انخفاض أسعار الاجهزة والبرامج خلق تأثير ارتجاعي ايجابي، إذ أن الطلب على خدمات الشبكات لا يتأثر فقط بالاسعار بل يتأثر أيضاً بالحجم المتوقع للشبكة، فمهما تقدمت التقانة وبدا أنها ألغت المسافات الأفقية، فإنها لا تسقط الجغرافية ولا التاريخ ولا حقائق التمايز بين المجتمعات، فما تغيره التقنية هو الوسائل بما يؤثر على الاساليب والانماط ولكنها لا تغير الحقائق التاريخية .

وتلعب الانشطة مثل أعمال البحث والتطوير والاعمال الحسابية وادارة المخازن ومراقبة الجودة والمحاسبة وشؤون العاملين وأعمال السكرتارية والتسويق والاعلان والتوزيع والخدمات القانونية دوراً رئيسياً في صناعة الخدمات وفي الصناعات التحويلية والاولية . وكثيراً ما تتم معالجة الخلل بما يؤدي الى خلل أدهى وأشد وطأة، وما دام الحديث عن مبدأ التقنية، وهي مسألة بالغة الاهمية لكل من يتمعن في واقعنا ويفكر في مستقبلنا لأن عصرنة البلد عبر ادخال المعلوماتية في حياته لا يكفي أن نشتري تجسيداتها المادية في أجهزة مختلفة .

ومع تقدم تقنيات المعلومات بات من الممكن الاستعانة بالموارد الخارجية أي قيام جهة خارجية بتوفير خدمة كانت من قبل توفر من داخل جهة العمل ذاتها . ونظراً لاستمرار انخفاض نفقات الاتصالات فإن احتمالات الاستعانة بموارد خارجية على نطاق دولي تتزايد . فالتقنية أسلوب شامل للحياة والتفكير والعمل والانتاج، وآخر حلقاتها الاستهلاك وبالتالي فإنه وهم قاتل أن تعتبر تعاملنا مع الحلقة الاخيرة تحضراً وعصرنة . فعندما أنفق تريليون دولار على شراء تقنية المعلومات كانت النتيجة وفقاً لأي مقياس اقتصادي أو منطق هدراً مالياً هائلاً إذ كانت الزيادة في الانتاجية 1٪ تقريباً . ويشكل المبلغ المنفق 1/ 4 اجمالي المدخولات العربية بأكملها ما بين **1970-1990** أي الفترة التي شهدت صعود الطفرة النفطية ثم أفولها، وهو مبلغ كان كفيلاً باحداث قفزة تنموية كبرى على مستوى البلدان العربية كلها ربما لا تقل عن الطفرة التي حققتها اليابان في النصف الثاني من القرن العشرين .

ومن المتوقع أن يتسارع التوسع، إذ أن تكلفة عرض موجه الاتصال (طاقتها على ارسال مزيد من المعلومات في نفس الوقت) في انخفاض مستمر، فضلاً عن ذلك فإن تكلفة الاتصال لم تعد متوقفة على المسافة وأصبحت الشبكات أكثر دولية ومن ذلك مثلاً أن الشركات متعددة الجنسيات تقوم ببناء شبكات مخصصة للاتصالات الدولية لسد

احتياجاتها للاتصال بفروعها المنتشرة في أنحاء العالم . فالرأسمالية اختطت لنفسها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية رؤية جديدة تتمثل بكفالة تحييد أحد أطراف التناقض الطبقي، وهذه الطبقة ارتضت لنفسها الاحتفاظ بمستويات معيشة مرتفعة حتى وإن جاءت عن طريق استغلالها للاطراف .

إن أنشطة الخدمات التي تشمل معالجة الرموز أي جمع المعلومات ومعالجتها ونشرها هي النموذج الاساسي للانشطة المعتمدة على كثافة المعلومات . وادخال البيانات وتحليل قوائم الدخل، وتطوير البرامج الجاهزة للحاسوب، والمنتجات المالية هي أمثلة للانشطة التي تدخل في هذه البيئة والمرشحة لأن تكون على رأس القائمة لتوفيرها من مسافات بعيدة . بالاضافة الى ذلك إن ادخال منتجات جديدة مثل المشتقات المالية والتوسع في فرص الحصول على معلومات السوق مثل أنظمة الحجز بالحاسوب على خطوط الطيران قد سهلته بدرجة كبيرة تقنيات المعلومات، فالعولمة المراد لها التحقق تطرح ايديولوجيا حدوداً غير مرئية ترسمها الشركات العالمية قصد الهيمنة على الاقتصاد والاذواق والافكار والسلوك .



الفصل الأول

الابعاد المعلوماتية السياسية
والاقتصادية والاجتماعية للعولمة

الفصل الأول

الأبعاد المعلوماتية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعولمة

تعني العولمة بمعناه اللغوي تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله، ومعنى كلمة Globalization (عولمة) هي التداخل في أمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة. والكلمة مشتقة من Globe بمعنى الكرة أو الكرة الأرضية ويقابلها بالمعنى World أو العالم و Universe أو الكون، فالعولمة تطلع فلسفي وسياسي اقتصادي كشكل من أشكال الاستيعاب الثقافي والدمج الحضاري وإلغاء الخصوصية الاقتصادية لتتخطى خطوط النزعة القومية وتقوم بإحلال نماذج التنمية الكونية محل التنمية الوطنية باعتماد الخصخصة كخطوة بتطبيق العولمة الاقتصادية.

إن العلم والتقانة متغيران جوهريان وهما المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي. ومن المستحيل فهم ظاهرة التنمية والتصنيع والعولمة من دون الاعتراف بالعلم والتكنولوجيا أولاً كمنبت لكل هذه الأنشطة كما سيكون من الصعب على البلدان النامية والاقطار العربية البقاء حية في اقتصاد عالمي من دون الاستفادة من سياسات وطنية للعلوم موضوعة لتوجيه منظومة علوم وتكنولوجيا فعالة.

فيتعرض الوطن العربي إلى التحديات والتهديدات الداخلية والإقليمية والدولية بسبب التشتت والتمزق والتفرقة والصراعات الداخلية، فالأمن القومي العربي لا ينبع من فراغ، بل يتأثر بطبيعة النظام الدولي الذي يعيش في ظله، ويتفاعل مع الأوضاع السائدة فيه والمتغيرات التي تطرأ عليه بالإضافة إلى الظروف الإقليمية والتغيرات المحتملة. فتعرض للتدخلات الأجنبية منذ زمن بعيد، حيث عمد النظام الدولي إلى اختراق النظام العربي عما

أدى الى تدويل النزاعات الإقليمية بقصد تكريس عجز النظام العربي. وقد تفاقمت أزمة الوجود الأجنبي بسبب الهيمنة الأمريكية على القوة في النظام الدولي، كما يلاحظ أن معظم الدول العربية تقع تحت طائلة المديونية الأجنبية، مما يعني تبعية هذه الدول للدول الدائنة.

ويتوقع الخبراء أن اقتصاد ما بعد 2050 سيتميز بالاختراق الإقتصادي والثقافي العالمي المتبادل بحيث لا يكون هناك اختراق اقتصادي من جانب واحد وإنما اختراق اقتصادي وثقافي عالمي متبادل.

إن اقتصاد القرن الحادي والعشرين سيستند الى ايديولوجية اقتصادية عالمية ستظهر الى الوجود بعد انصهار الإيديولوجيات الاقتصادية، وسوف يؤدي إلى ولادة ايديولوجية اقتصادية عالمية. وسوف يكون من مصلحة أي اقتصاد آنذاك أن يصبح من القوة بحيث يوظف الاختراق لصالحه وهذا ما يسمى بالاختراق الاقتصادي العالمي، وتشكل ظاهرة العولمة الاقتصادية أحد أبرز معالم الهندسة الجديدة.

إن اقتصاد ما بعد العولمة سيعمل على تخلي الدول طوعاً عن جزء من مقومات سيادتها الاقتصادية الوطنية الخاصة لصالح السيادة الاقتصادية العالمية، وسيجري عولمة مجتمعات الإطراف ويتم تهميش اقتصاد الجنوب بعد أن يتم دمجه دمجاً تبعياً في السوق العالمية، إن الاختراق الداخلي للاقتصاد العربي يتمثل في اللبرلة الاقتصادية المؤدلجة. وأخيراً فإن العولمة من خلال اقتصاد السوق لا يمكن أن تؤدي إلى إيجاد سوق عالمية واحدة للتجارة وتحقيق نظام اقتصادي دولي عادل في ظل عالم يسوده السلام والرفاهية، بل سوف تسيطر على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية الشركات متعددة الجنسيات، فضلاً عن تعزيز الهيمنة الأمريكية نسبياً على الاتجاهات السياسية والاقتصادية في العالم وإرجاع عملية التقدم إلى الوراء، كل ذلك نقل الصراع بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية إلى مرحلة جديدة من عدم التوازن والتكافؤ القلق مما يتطلب إعادة النظر في الاستراتيجيات الحالية للبلدان النامية.

أهمية الفصل الأول :

إن هدف الغرب والولايات المتحدة الامريكية من خلال المشروعات المطروحة هو طمس العروبة والهوية العربية، وهي حلقات متصلة ابتدأت منذ حلف بغداد وتواصلت لتنتهي الآن بالشرق أوسطية، وكلها تهدف الى اضعاف الامة العربية وتمزيق الوطن العربي الذي يضم أكثر من مئتي مليون نسمة من المحيط الى الخليج، وأن الاقتصاد العربي سيكون من أكثر مناطق الجنوب تهميشاً في اقتصاد القرن الحادي والعشرين، فالخارطة الجيو – اقتصادية الجديدة للمنطقة ستكون أخطر من خارطة سايكس بيكو القديمة، فالهوية العربية تتعرض لأكبر عملية تقويض في مقابل اصدار هوية جديدة هي الهوية الشرق أوسطية، وأن الرؤية الصهيونية للمنطقة تنطلق من اخضاع المنطقة لأكبر عملية بناء جديدة، فمهندس الشرق أوسطية شمعون بيريز (كما يزعم عنه) يقول يجب اخضاع المنطقة لهندسة معمارية جديدة.

إن ما يميز النظام الرأسمالي العالمي هو سعيه الدؤوب من أجل توسيع السوق وتكثيف التعامل فيه وهو ما أصبح الآن متاحاً، وهذا السعي كان متلازماً مع آليات عديدة لتحطيم كل العوائق كما لم يحدث في التاريخ سابقاً، مثل منظومة احتكار القوة (السلطة) سواء في المراكز أو في الاطراف، لأن الرأسمالية مرتكزة على علاقات الاعتماد المتبادل غير المتكافئة بين بلدان المراكز وبلدان المحيط المتخلفة الاقل تطوراً، وتعد هذه نتيجة طبيعية لتواجد أنماط غير متعادلة أو غير متساوية للتنمية بين هذه المجتمعات مما يعكس حتماً حالة الالحاق التي مارستها الرأسمالية منذ نشوءها، مما أحدث ببلدان المحيط تشوهات هيكلية ناجمة عن الشروط غير المتكافئة للتجارة بين هذه البلدان والبلدان المتقدمة، لذا تبدو مقولة الاعتماد المتبادل والشركة الكونية Global Partnership التي يروج لها فكر العولمة، مقولة مضللة، فالواقع يعكس علاقات غير متكافئة على كل المستويات سواء السياسية والاقتصادية والثقافية المرتبطة بمستويات القوة Power الكلية للأطراف موضع التفاعل ودرجات التأثير المتبادلة وكثافة هذه العلاقات. من ناحية ثانية

تمثل التطورات التكنولوجية والعلمية أو ما يسمى الثورة الصناعية الثالثة مرتكز العولمة الأساسي، فالمعلوماتية وثورة الاتصالات هي نتاج للاهتمام بالتكنولوجيا والبحث والتطوير (R&D).

مشكلة الفصل الأول :

إن سطوة الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي باتت أمراً مسلماً به، وهي تعمل بدون شك على تشكيل أوضاع هذا الاقتصاد وفق آليات عملها وتأسيس اقتصاد سياسي جديد فيما يخص الانتاج والتداول والتكنولوجيا والبحث والتطوير. في الوقت ذاته فإن المؤسسات العربية الشمولية مثل مجلس الوحدة العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي والاتحاد والشركات العربية والمنظمات المتخصصة تدخل القرن الحادي والعشرين وهي مكبلة بقرارات اقتصادية لا أول لها ولا آخر، ولم تؤدي هذه القرارات الى نقلة نوعية في منجزات العمل العربي المشترك، ولم تؤدي الى تجسيد الارتباط العضوي بين الاقتصاديات العربية ولا بناء القاعدة الاقتصادية العربية التي تشكل السياج الواقي للامن الاقتصادي ولم تؤدي الى معالجة اختلالات التجارة الخارجية العربية، لا بل أثارت التناقضات بين الاقتصادات العربية أكثر مما فيها من ملامح التكامل.

من ناحية ثانية نرى تزايد دور الشركات متعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي انتاجاً وتداولاً واستخداماً لمنتجات العلم والتكنولوجيا والانفاق على البحث والتطوير (Research and Development) مما يجعل الفرصة سانحة لها لتهيمن على الاقتصاد العالمي وتحديد اتجاهاته، تساندها في ذلك المؤسسات الدولية من خلال برامج التكيف والتثبت من الخصخصة وتحرير التجارة، وهي جميعاً آليات مجربة أريد لها تعميق السطوة الاقتصادية والسياسية لهذه الشركات على الصعيد العالمي. لهذا فإن عملية اختراق الاقتصاديات في العالم الثالث جرى تفعيلها خلال العقدين الماضيين على المستوى العالمي، بحيث أفرغت الدولة من ممكناتها المختلفة لتعمل كخادمة للرأسمالية المعولمة سواء في

المركز أو الإطراف بجانب ذلك نلاحظ اختفاء أسعار الصرف الثابتة، فأغلب العملات معومة الآن بشكل أو بآخر. كذلك شيوع حالة المضاربة في الاسواق المالية لمساندة المؤسسات المالية مما وفر أرباحاً كبيرة واستثناءات للشركات من خلال عمليات اصدار السندات التي ليس لها قيمة تذكر، ولكن عمليات الاندماج وما توفره للشركة من فرص ربح ضخمة من شأنها أن ترفع قيمة هذه السندات في الاسواق. إن ما يدفع الشركات الى الاهتمام بالنشاطات المالية والمصرفية هو حجم العوائد المتأتية من هذه النشاطات والتي بلغت 2.25 تريليون دولار عام 1995 أو 22.5٪ من ايرادات الشركات.

يدخل الاقتصاد العربي القرن الحادي والعشرين وهياكله الانتاجية أكثر اعوجاجاً وقاعدته الاقتصادية أكثر تصدعاً وأسواره الامنية أكثر انخفاضاً، وعلاقاته الاقتصادية البينية أكثر تدهوراً وعلاقاته الاقتصادية مع العالم الخارجي أكثر تكاملاً، واندماجه بالسوق العالمية من موضع متخلف أكثر تعميقاً وتكثيفاً ومؤشراته الاقتصادية أكثر تدهوراً، وأمنه الاقتصادي أكثر انكشافاً واختراقاً وتبعية. والاخطر من كل ذلك، هو الاختراق الاقتصادي من الداخل ممثل باخضاع الاقتصاد العربي لتعليمات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية تحت ذرائع اعادة هيكلة وتحسين الكفاءة الاقتصادية وتخليص الاقتصاد من أعباء القطاع العام غير الكفوء.

إن هذا الاختراق من الداخل هو فرض مناهج اللبرلة الاقتصادية المؤدلجة وفقاً لأيديولوجية المنظومة الرأسمالية وبما يتيح ابعاد دور الدولة عن الادارة الاقتصادية وفسح المجال للاستثمارات الاجنبية والشركات غير الوطنية للتسلل داخل الاقتصاد في مرحلة أولية، ومن ثم تدويل وحدات الاقتصاد الوطني وعولمته ودمجه بالسوق العالمية من موقع مختلف وبالتالي ادارته ادارة اقتصادية مركزية من الخارج في مرحلة ثانية.

هدف الفصل الأول :

يهدف البحث الى دراسة مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والدولية في ظل الدوافع الحقيقية والخفية للدول الرأسمالية والشركات متعددة الجنسيات، والقدر من التكنولوجيا الذي يسمح به للدول الإطراف أو النامية وضمنها الأقطار العربية،، فدوافع الربحية بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات كانت محفزاً لتوحيد وتدويل سوق التكنولوجيا العالمية، ودافعة التطور الصناعي ليخلف ثروة بأقل تبعية لزمن العمل ولكمية العمل المبذول، ومرتهناً حصراً بالمستوى العام للعلم والتكنولوجيا، لهذا تصبح الصناعات أكثر تقادماً **Obsolescence** بفعل التطور التكنولوجي الهائل.

فالسياسات الاجتماعية المتبعة في البلدان المتقدمة أدت الى اعادة هيكلة على أساس مغادرة الانماط السابقة في الانتاج، ولا سيما وأن التنافس أصبح في ارتفاع المكون العلمي للسلعة المتأتي من استخدام تكنولوجيا متقدمة وبالنتيجة الارتكاز على البحث والتطوير كمتغير أساسي في ذلك.

كما يهدف البحث الى بيان وتوضيح نقطة مهمة، إننا في عصر المعلوماتية والقنوات الفضائية نعرف كل شيء عن الغير ولكن لا نعرف تقريباً شيئاً عن مستقبلنا إلا بالقدر الذي يسمح لنا الآخرون به. فالعرب يعيشون حالة تعتيم عميقة بالنسبة للمخططات والترتيبات الاقتصادية التي تخص مستقبلهم الاقتصادي، فالترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية لا تزال تجري في دهاليز مراكز الابحاث في واشنطن واسرائيل والمفوضية الاوربية ومنتدى ديفوس للاقتصاد العالمي في سويسرا، كما أن المنتدى هو من خطط قمة الدار البيضاء باشراف شمعون بيريز وزير خارجية الكيان الصهيوني. وبعد أن وجدت الولايات المتحدة وإسرائيل أن الظروف الدولية باتت مناسبة بدأت مشاريع الشرق أوسطية تظهر إلى الوجود. فالعرب يعيشون حالة تعتيم عميقة بالنسبة لهذه المخططات أي

أنهم يراقبون الغير وهم يصنعون لهم مستقبلهم ويخططون لتكبيل اقتصاد أجيالهم القادمة. وأن اتفاقية غزة – أريحا والمؤتمر الاقتصادي للدار البيضاء والمؤتمر الاقتصادي في عمان أدلة على ذلك التعتيم.

إن العولمة كتطور للرأسمالية لا يختلف في أهميته التاريخية عن التطورات التي حصلت لها في تزايد حجم الاستغلال ولكن بتكلفة أقل عما كانت تتحمله في الماضي. والعولمة المراد لها التحقق تطرح أيديولوجياً حدوداً غير مرئية ترسمها الشركات العالمية قصد الهيمنة على الاقتصاد والاذواق والافكار والسلوك، بذلك تحاول تخليق المستهلك على المستوى العالمي، فهي تحاول تعظيم الاستهلاك في الأطراف، مثلما هو في المراكز من خلال نشر نمط الحياة الغربية مثل أسلوب الاستهلاك Take away في اطار دمج الاطراف في السوق العالمية والحياة الرأسمالية في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فيبين البحث كيف أن الرأسمالية تعمل على التكيف مع أزماتها وتخفيف آثارها بنقلها أو جزء كبير منها الى الدول النامية أو الدول الاطراف. من خلال مختلف شبكات التأثير المعتمدة وبما يؤمن مجالاً واسعاً للتحكم الكلي Macro Governance بالنشاط الاقتصادي وادامة النمو المتواضع في المركز فهي تشيع لنموذج نمو جديد يقوم أساساً على بناء اقتصاد لا مركزي Decentralized economy عماده المشروعات الصغيرة ونبذ فكرة التصنيع المستند على الحجوم الكبيرة.

إن المرحلة الراهنة تستدعي اعادة النظر في المرتكزات الفكرية التي تكرست طوال عقود من الزمن والعمل على صياغة مفهوم جديد للامن العربي أخذ بعين الاعتبار ما ستفرضه المتغيرات الاقليمية والدولية الجديدة من معطيات على مستويات أوسع اطاراً من القضايا العسكرية والقومية نظراً الى تغير طبيعة الصراعات التي تتطلب وسائل مواجهة غير تلك التي اعتادت قوى المنطقة على استخدامها، من هذا المنطلق واستشرافاً لطبيعة التحديات المستقبلية التي ستهدد العالم العربي ورغبة في ايجاد مقترحات وحلول كفيلة

بإحداث القدرة على المواجهة ضد تحديات الامن العربي من كافة جوانبه السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاعلامية وعلى سائر المستويات العربية والاقلمية والدولية. كما أن السياسات الصهيونية (الاسرائيلية) تعبر عن رغبة ملحة في اختراق المنطقة العربية وكسر الحواجز أمام العلاقات العربية – الصهيونية وأن ظاهرة التطبيع بكافة مظاهرها تعبر عن أزمة هوية عربية تتطلب شحذ الهمم للبحث عنها، وأن الشرق أوسطية هي أهم مظاهر هذا الاختراق وأن التطبيع الثقافي ورقة خيوطها بأيدي البعض من النخبة المثقفة. فهل يتم في ظل احتلال الكيان الصهيوني لأراضي عربية وقيامها بعمليات قمع يومية للشعب الفلسطيني.

العولمة ودور الشركات متعددة الجنسيات :

منذ مستهل التسعينات وحتى الآن تبرز أمام الجميع مظاهر التطور السريع اللامتناهي للثورة العلمية والتكنولوجية، وكان هذا التطور من العمق والاتساع بحيث فاق جميع التصورات لذا فقد قلبت هذه المظاهر الكثير من الموازين والمفاهيم الاقتصادية واتسم هيكل النظام الاقتصادي الدولي الجديد بعدد من السمات هي :

1. انهيار نظام بريتون وودز (1971-1973) باعلان الولايات المتحدة الامريكية عام 1971 (وقف تحويل الدولار الى ذهب).
2. عولمة النشاط الانتاجي.
3. عولمة النشاط المالي واندماج أسواق المال.
4. تغيير مراكز القوى العالمية.
5. تغيير هيكل الاقتصاد العالمي وسياسات التنمية.

إن البيئة الهيكلية للاقتصاد العالمي وبالاخص قطاع التجارة الخارجية قد تغيرت بشكل جذري بحيث زعزعت الكثير من الاستنتاجات التي جاء بها بعض الاقتصاديين،

فالثورة العلمية والتكنولوجية أدت الى خلق ثروات كبيرة في العالم ولم يكن لعوامل الانتاج أثر فيها حيث وصلت كل من اليابان وألمانيا الى قمة النمو الاقتصادي والفائض المالي بفضل مصادرها البشرية والعلمية دون أن يكون في حوزتها مصادر الخامات حتى مع خروجهما من الحرب الكونية الثانية خاسرتين وأدت الثورة العلمية والتكنولوجية الى تضخم وانتشار نشاطات الشركات غير الوطنية في العالم ذات الكثافة التكنولوجية والكثيفة العمل، كما أصبحت القاعدة الاقتصادية التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية الدولية التابعة للامم المتحدة وهي آلية اقتصاد السوق ونظرية ريكاردو في الميزة النسبية المعاصرة في التجارة الخارجية في أي دولة في اطار تدويل **Internationalization** الحياة الاقتصادية العالمية، بعد أن كانت مقتصرة على اتجاهات صندوق النقد الدولي للاعمار والانشاء ومنظمة الكات. لقد ساندت أوضاع الاقتصاد العالمي والظروف السياسية، بروز العولمة كظاهرة عالمية.

وجاءت الثورة الصناعية الثالثة (العلمية – التكنولوجية) بكل معطياتها لتوفر امكانات انطلاق العولمة من البلدان الصناعية ما دامت هي الحاضنة الاساسية للتقدم العلمي والتكنولوجي مما أعطى لها الحق بأن تستخدم ايحاءاتها الايديولوجية بوضوح تام في تقديم نظريات ايديولوجية واقتصادية وثقافية في اشاعة أمركة الحياة **Americanism**[1] على نطاق واسع، ويتجسد هذا في اشاعة ثقافة عالمية وأنماط استهلاك غربية وعلاقات اجتماعية عالمية، وسوف تستغل الثورة التكنولوجيا وخاصة الثورة المعلوماتية لاستخدامها في الصراعات العلمية والحضارية.

إن الشركات المتعددة الجنسيات هي الحاملة للعولمة فكراً وتطبيقاً، فنرى في العالم كله مجال نشاطها فلا حدود ولا حكومات ولا قوانين محلية تقف أمام نشاطها، لا بل تعمل على وضع قوانين مصير الاطراف المندمجة وخصوصاً هوامشها (بلدان العالم الثالث).

وإن بدت العولمة غير واضحة المعالم لحد الآن من حيث المفهوم ولا من حيث تطبيقها على أرض الواقع، فإن جانبها الاقتصادي يعني الانتقال من الاقتصاد الدولي الى الاقتصاد العالمي أي الانتقال من اقتصاد تتمحور خلاياه القاعدية على الذات الى اقتصاد متميز معولم Globalisum[3] انتاجياً وخدمياً وتكنولوجياً ومالياً.

لقد سعت الرأسمالية المتقدمة طوال عقدين من الزمن على خلق جملة تدابير وآليات تسهل الدخول لعصر العولمة فبدءاً بأزمة المديونية ومروراً بسياسات التثبيت والتصحيح الاقتصادي والخصخصة Privatization وانتهاءاً بمنظمة التجارة العالمية WTO، مثلت آليات تسهل دخول بلدان العالم الثالث العولمة مختارة وليست مرغمة، وقد ساندت الشركات متعددة الجنسيات TNCs شروط التوسع طالما أن هذا التوسع يأتي في اطار تعظيم الارباح.

إن تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي انتاجاً وتداولاً واستخداماً لمنتجات العلم والتكنولوجيا يجعل الفرصة سانحة لتسيطر على الاقتصاد العالمي، فتوجد (449) شركة من الشركات الـ (500) الكبرى في الدول الصناعية المتقدمة وبواقع (153) شركة في أمريكا و (155) شركة في الاتحاد الاوروبي و [4] شركات في اليابان. والانتاج المعولم أصبح يتطلب تخصيصاً وتعاوناً بين فروع الشركات في ظل ادارة موحدة تقوم على بنية محكمة ومستقلة ذاتياً تعمل على فعالية ظروف عدم اليقين وتمحو أية صلة بينها وبين حكومة واقتصاد المقر بدلالة أن مبيعات شركة هوندا في أمريكا يبلغ 42٪ وكذلك شركة شل الامريكية تبلغ مبيعاتها 24.4٪ في أمريكا بينما شركة سيجرام الكندية تبلغ مبيعاتها في أمريكا 80٪، فالابحاث تجري في بلد وتصنع المواد في بلد والتجميع في بلد ثالث وتباع السلعة المصنوعة في بلد رابع وتوزع أرباحها في بلد خامس، فهي تؤدي العمليات في عشرات البلدان.

لقد اقترن مفهوم العولمة بأشياء براقة تمثل حقوق الانسان والديمقراطية والاشادة العقلانية والعلم، قدرة التقانة الحديثة على التغلب على كل ما يعترض الانسان من عوائق ومشكلات والهجوم على التعصب بكل أشكاله الديني والقومي والعرقي والزعم بأننا مقبلون على عصر جديد تنتصر فيه القيم الرفيعة. وأن من يقف ضد العولمة فهو يقف ضد التحرر من استعباد الجهل والفقر والتعصب. ولكن الحقيقة أن العولمة هي عولمة نمط معين من الحياة هو النمط الغربي.

لقد جرى خلال العقدين الماضيين تفعيل عملية اختراق الاقتصاديات في العالم الثالث، بحيث أفرغت من ممكناتها المختلفة لتعمل في خدمة الرأسمالية المعولمة سواء في المركز أو الاطراف، ويلاحظ اختفاء أسعار الصرف الثابتة وتعويم العملات. لقد عمدت الى نشر وحدات صغيرة للانتاج أو متناهية الصغر Micro Enterprises [3] يطلق عليها في الاقتصاد المعولم بـ (المصانع الانيقة)، وأصبح التنافس في ارتفاع المكون العلمي للسلعة والمتأتي من استخدام التكنولوجيا المتقدمة والعولمة المراد لها التحقق تطرح ايديولوجياً حدوداً غير مرئية ترسمها الشركات العالمية قصد الهيمنة على الاقتصاد والاذواق والافكار والسلوك، فتحاول تخليق المستهلك على المستوى العالمي من خلال نشر نمط الحياة الغربية وهذا الفهم يمثل اعادة هيكلة الاوضاع في العالم على وفق رغبة الشركات متعددة الجنسيات وبما يعظم التوسع الرأسمالي الذي يحاول بدوره الى التخفيف من آثار أزمته عبر نقلها الى العالم الثالث ومن خلال شبكات التأثير وبما يؤمن مجالاً للتحكم الكلي بالنشاط الاقتصادي.

إن الدول المتقدمة سوف تستغل الثورة التكنولوجية وخاصة الثورة المعلوماتية لاستخدامها في الصراعات العلمية والحضارية ولكي تملي أنماط استهلاكها وثقافتها ولغتها على الآخرين وسوف تمنع نشوء أية قوة عربية أو اسلامية لها استقلاليتها في قرارها السياسي أو الاقتصادي أو التكنولوجي يشجع على تكوين ديناميكية تجميع أو توحيد

اقليمية، وهذا يفسر لنا العدوان العسكري الثلاثيني على العراق والحشد الهائل الذي أعد لهذا العدوان وما تلاه من حصار شامل.

إن المؤسسات الاقتصادية العربية الشمولية مثل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمجلس الاقتصادي يجب أن يكون لها دور كبير في افشال هدف الغرب والولايات المتحدة في طمس العروبة والهوية العربية ... فهي حلقات متصلة بدأت منذ حلف بغداد وتواصلت لتنتهي بالشرق أوسطية وكلها تهدف الى تمزيق الوطن العربي الذي يضم أكثر من مئتي مليون نسمة من المحيط الى الخليج فضلاً عن هدفهم الثاني وهو النفط.

إن مستوى نمط الانتاج المعولم أكثر تقدماً من نمط الانتاج الرأسمالي، حيث عملت الشركات سابقاً على الاستفادة من مزايا الانتاج الواسع ووفورات الحجم الكبير Large Economies من أجل خفض التكاليف Minimization of costs ويتحقق ذلك في اطار اختبار الحجم الامثل للانتاج Optimization of production مستخدمة مختلف الاساليب، ولكن الشركات متعددة الجنسيات الآن تتوجس من ذلك لأن فيها رفع متوسط التكاليف ATC لعدم قابلية عناصر الانتاج على الانقسام مع حجم الانتاج بصورة مستمرة، لذا اتجهت الى تنويع الانشطة الانتاجية اندفاعاً نحو مبدأ وفورات تعدد النشاط Economies of Scope مما أتاح لها امكانية التعاقد مع شركات أخرى لانتاج أجزاء من السلعة النهائية وهي ما يطلق عليه صناعات مغذية.

التطورات الاقتصادية الدولية العامة :

تتحكم الدول الصناعية في النصيب الأكبر من الانتاج العالمي، وتتفاوت الاقتصاديات المختلفة في مدى نموها الانتاجي، والركود في الاقتصادات الافريقية يسبب كثيراً من القلق في الاوساط الدولية، إذ أن الانتاج لا يواكب نمو السكان، مما أفضى الى انخفاض متواصل في متوسط دخل الفرد استمر أكثر من عقد من الزمان، ومع ذلك

فهناك تفاوت في أوضاع الدول، حيث أن الدول التي نفذت اصلاحات في اقتصاداتها أصبحت تتمتع بأوضاع اقتصادية أحسن نسبياً.

ولكن بوجه عام لم تأت برامج الاصلاح الاقتصادي في بعض الدول مثل الافريقية بالثمار المرجوة منها لأسباب من أهمها انتشار الصراعات المسلحة المتمثلة في الحروب الاهلية والقبلية، ونزوح الملايين من المواطنين من مزارعهم وأماكن عملهم ليعيشوا في بلاد غير مواطنهم مزيدين بذلك الاعباء الاقتصادية للدول المضيفة للاجئين، كما عانت بعض الدول الافريقية من موجة جفاف طال أمدها أثرت تأثيراً ضاراً بالانتاج الزراعي فيها ودفعت بأعداد كبيرة من المواطنين من الارياف الى المدن بحثاً عن العمل. لذا فإن تشكيل صورة مستقبل الاقتصاد العالمي وقواه الفاعلة هي عملية ديناميكية ومستمرة وليس لها صورة نهائية وحاسمة يتم الركون اليها لفهم تجليات المستقبل. لذلك فإن مصير العالم الاقتصادي لم يحسم بعد، وأن التوازنات الراهنة لأزمة القرن الجديد هي توازنات قلقة وغير مستقرة ومؤقتة، وأن مستقبل الاقتصاد العالمي سيتشكل استناداً الى قوى اقتصادية جديدة[4].

ولا تنتهي المشاكل عند هذا الحد، فقد أصاب الدول العربية كما أصاب كافة الدول المصدرة للسلع الاولية بما فيها النفط انخفاض الاسعار، مما أدى الى الاضرار بعائدات هذه الدول من صادراتها بالرغم من الزيادة في حجم الصادرات، فضلاً عن التدهور في شروط التبادل التجاري وخدمات الديون، التي ما زالت تثقل كاهل هذه الدول، لقد أدى ذلك الى خفض استيراد هذه الدول للتقليل من عجزها الخارجي، وعلى الرغم من التعديلات التي أدخلتها الدول الافريقية على قوانين تشجيع الاستثمار فإنها لم تحقق الشيء الكثير، بسبب أوضاع البلاد المالية والديون المثقلة بها مثل أغلب الدول النامية.

كما أن دول أمريكا الجنوبية تراوحت بين من خرج من دائرة الركود الى دائرة النمو الاقتصادي ومنها من انتكست أوضاعها فتدنت معدلات نموها. وعموماً فقد تحسنت

أوضاعها عما كانت أبان أزمة المديونية الحادة للقارة، ذلك نتيجة تشغيل الطاقات المعطلة في الاقتصادات ولكن الاستثمارات والانتاجية ما زالت متدنية. ولكن نمو الصادرات والذي نجم عن الانتعاش النسبي في اقتصاديات الولايات المتحدة التي زادت من استيراداتها من المنطقة فضلاً عن انسياب رؤوس الاموال من الخارج الى دول أمريكا اللاتينية، يعتقد أنها انسابت الى المنطقة سعياً وراء الارباح في أسواق أوراق الاموال المحلية، أو أنها قد هربت الى خارج المنطقة سابقاً. مقابل ذلك أصبيت المنطقة بتضخم مالي عالي ترتب عليه سوء توزيع في الدخل وتردي الاوضاع المعيشية.

واختلفت التصورات الاقتصادية في آسيا بين شرقها وغربها، فقد تأثر النمو الاقتصادي تأثراً سلبياً في غرب آسيا التي تشمل الدول العربية الخليجية بسبب الركود في أسعار النفط، أما دول شرق آسيا فقد استفادت من الارتفاع في أسعار صرف الين الياباني الذي اضطر الشركات اليابانية التي تستخدم اليد العاملة بكثافة الى الخروج بصناعاتها الى بلدان شرق آسيا لانخفاض تكلفة الانتاج فيها وتوفر العمالة المدربة. واستناداً الى ذلك لا يوجد هناك نظام دولي جديد واضح المعالم وله قواعد مستمرة وثابتة[5]. لذا فالهندسة التي تحكم اقتصاد الالفية الثالثة ستكون هندسة مرتدة تشبه "آلة الزمن" التي قد تمكن الانسان من العودة الى الماضي السحيق وسوف تعود بنا الى عهود الاستعمار الاولي والى اقتصاد ما قبل 1939.

أما دول وسط وشرق أوربا فقد شكلت مجموعة صغيرة من الدول لأنها في مرحلة انتقال من النظام الاشتراكي الى نظام السوق، وكان من جراء ذلك اعادة هيكلة الاقتصاد فهبط الانتاج هبوطاً ملحوظاً وبنسبة 16٪ عام 1992 واستمر الهبوط بعد ذلك تدريجياً. وقد عانت أيضاً دول الاتحاد السوفيتي السابق من نفس الظاهرة، حيث أن التجارة البينية التي كانت توفر المدخلات للصناعات في الكتلة الشيوعية السابقة قد تضاءلت وتقلصت أيضاً الاسواق داخل المنطقة للسلع الاستهلاكية دون ايجاد أسواق بديلة في باقي دول

العالم. فالتحدي الذي واجه هذه الدول هو الكيفية التي يمكن بها هيكلة الاقتصاد لجعله أكثر استجابة لمؤشرات الاسعار، في الوقت الذي هبط فيه مستوى معيشة الفرد وتفاقم التضخم مما أضعف السند السياسي لقضية الاصلاح الاقتصادي.

ادارة الاقتصاد العالمي والتمهيد للعولمة :

نشأت منظمة الجات عام 1947 والتي أعقبها ثمان جولات من المفاوضات أدخلت عليها تعديلات كان أهمها وأبعدها أثراً الجولة الاخيرة المعروفة بجولة أورجواي، والتي بدأت رسمياً في 10/ 1986 وانتهت في مدينة مراكش في 4/ 1994، حيث فتح الباب لتوقيع الاتفاقية الدولية المنشئة لمنظمة التجارة الدولية. وأهم ما يميز اتفاقية أورجواي، هو ادخال تنظيم التجارة في السلع الزراعية ضمن اختصاصاتها.

ومن أهم أحداث عام 1995، اعلان قيام منظمة التجارة الدولية، يأتي هذا الحدث في أعقاب تطور في الاقتصاد الدولي شمل فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. لقد كانت تلك بعض التغيرات في المنطلقات النظرية التي جاء بها الاقتصاديون في جانب النظام الرأسمالي لاقتصاد السوق، إلا أنه في الوقت نفسه فإن بعض المنطلقات التي جاء بها الفكر الاشتراكي الماركسي قد أثبتت الثورة العلمية والتكنولوجية بأنها لم تكن دقيقة. فالتأكيد على انهيار النظام الرأسمالي الحتمي على أساس النظرية المادية العلمية لم يتحقق لحد الآن بل بالعكس فإن الظواهر الحالية تؤكد استمرار تكيف النظام الرأسمالي للتغيرات العالمية[6]. فنظام بريتون وودز الذي أنشيء بموجبه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي انهار في أوائل السبعينات بتعويم العملات الرئيسة في العالم.

ولكن هاتين المنظمتين ظلتا تعملان وفق تصور جديد، في حين أن منظمة الجات ظلت تعمل لتحرير التجارة في السلع الصناعية، تاركة التجارة في السلع الزراعية والخدمات لتنظم وفق ترتيبات ثنائية أو جماعية، ولقد نشأ بجانب نظام الجات تكتلات

اقتصادية من أشهرها الاتحاد الاقتصادي الاوروبي، والمنطقة الحرة لدول شمال أمريكا، اضافة لتكتلات في الدول النامية. فأصبحت التجارة الدولية تخضع لنزعتين، أحدهما تدفع العالم للتفكك والتكتل في تجمعات اقتصادية تنكفيء على نفسها وتنعزل خلف جوائط كمركية، أما النزعة الاخرى فتدفع العالم نحو التجارة الحرة المبنية على الخبرة النسبية للدول، والداعية لخفض الرسوم الكمركية والمعاملة بالمثل بين الاطراف في التجارة الدولية.

إن ادارة الاقتصاد العالمي في هذا القرن تتخذ عدة أشكال اقتصادية في ضوء التطورات الاقتصادية العالمية ولكنها لن تكون بأي شكل من الاشكال مستندة الى ادارة وهيمنة دولة واحدة، وأن مسألة هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على مقدرات الاقتصاد العالمي هي مسألة دقيقة لذا لا يمكن قبول نظرية فوكوياما حول نهاية التاريخ وسقوط الايديولوجيات[7]. وقد خضعت التجارة الدولية في السلع الزراعية لترتيبات خارج نظام الجات فالهندسة المرتدة والتي تعني أنه سيدار الاقتصاد بسياسات القوة وبالعصي الاقتصادية والتكنولوجية التي تملكها دول الشمال والتي لا يمكن لقدم الوقوف دون التوكؤ عليها[8]، فتطورت تطوراً مختلفاً حيث وفرت الدولة خاصة الصناعية الحماية للزراعة خلف حوائط كمركية وغير كمركية مع دعم الصادرات الزراعية لاعطائها ميزة تنافسية في الاسواق العالمية، فكان من جراء ذلك أن تراكمت الفوائض الزراعية وزادت الاعباء على ميزانيات الدول الصناعية نتيجة لما تقدمه من دعم.

لقد ظهرت تشوهات في الاقتصاد الدولي بسبب ذلك فإن ارساء قواعد السلوك الاقتصادي على قاعدة اقتصادية جديدة هي لبرلة الاقتصاد وأدلجته وعولمته من أجل اسقاط منطق الحواجز والحدود الاقتصادية بين الدول[9]. إن المتضرر الاكبر من هذا التطور المنتج الزراعي في الدول النامية الذي أفضى في نهاية الامر الى حل منظمة الجات واستبدالها بمنظمة التجارة الدولية التي تتضمن ترتيبات التجارة الزراعية ضمن

اختصاصاتها. وأن أهداف منظمة التجارة الدولية[10] تتضمن كل أهداف الجات السابقة بالاضافة الى أهداف أخرى[11].

وجدير بالذكر أن نظرية ريكاردو في الميزة النسبية المعاصرة في التجارة الخارجية وآلية السوق والتي يقوم على أساسها الفكر الرأسمالي أصبحت الآن القاعدة الاقتصادية التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية الدولية التابعة للامم المتحدة بعد أن كانت مقتصرة فقط على اتجاهات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للاعمار والانشاء ومنظمة الجات، فمثلاً أن جولة الاوروغواي الثامنة وتأسيس المنظمة الدولية للتجارة قد اعتمدت على الفكر الرأسمالي في صياغة قرارها من أجل انشاء النظام التجاري الدولي المتعدد الاطراف، مع العلم أن اقتصاد القرن الجديد لن يكون مشابه لاقتصاد القرن العشرين كما أن المسرح الاقتصادي العالمي الجديد الذي عد لاستقبال القرن الحادي والعشرين يختلف عن ذلك المسرح الذي أعد في حينه لاستقبال القرن العشرين[12].

إن ما يدعو الى الانتباه أنه حتى الانكتاد الذي كان لأكثر من ربع قرن يرفع شعار التنمية في البلدان النامية من خلال اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ومبدأ التكافل أو الترابط الاقتصادي أخذ الآن يبشر بآلية اقتصاد السوق بوصفه الطريق الامثل في اقامة العلاقات الاقتصادية الدولية المتكافئة والنهج الاوفى حظاً في تحقيق النمو في الاقتصاد العالمي، لذلك اختفت الاشارة الى النظام الاقتصادي الدولي الجديد من تقارير الانكتاد وجرت الاشارة الى البرنامج المتكامل للسلع والصندوق المشترك بشكل عابر في مقررات الانكتاد التاسع عام 1997 في جنوب أفريقيا، فالاتجاه السياسي الدولي الآن هو السيطرة الرأسمالية وخاصة الشركات متعددة الجنسيات[13].

إن نتائج الثورة العلمية والتكنولوجية أكدت التنبؤات التي أطلقها ماركس في كتابه "رأس المال" عن الظواهر السلبية للنظام الرأسمالي[14]. فالنظام الرأسمالي استطاع أن يتكيف مع الظروف المستجدة للثورة العلمية والتكنولوجية[15]. وأنه باسقاط منطق

الحدود والحواجز الاقتصادية عن طريق العولمة الاقتصادية وباسقاط منطق الجغرافية ومنطق الاراضي عن طريق عولمة الثقافة تنتقل مقومات السيادة الاقتصادية والتكنولوجية بصورة كلية أو جزئية الى سلطة القرار الاقتصادي والتكنولوجي لمؤسسات (برتن وودز) والمؤسسات الدولية الاخرى كمنظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات والى الشركات متعددة الجنسيات ومراكز المنظومة الرأسمالية في المرحلة الأولى من اقتضاذ القرن الحادي والعشرين، والى المنظمة الاقتصادية العالمية في النصف الثاني من القرن الحادي والعشرين، وكذلك الى الشركات متعددة الجنسية في المرحلة المتأخرة من القرن الجديد[16].

إن الثورة العلمية والتكنولوجية قد أدت الى تضخم وانتشار نشاطات الشركات متعددة الجنسيات في العالم ذات الكثافة التكنولوجية والعمل واستعمال الموارد. كما أدت الفوائض المالية من الدولار الاوروبي والفوائض النفطية المدورة الى ظهور المصارف غير الوطنية العالمية والتي ساعدت على انتشار الكثير من الشركات متعددة الجنسيات، كما أن الشركات هذه أصبحت ملكيتها جماعية وتعود الى أفراد معدودين كما أن أسهمها تعود الى أفراد من جنسيات مختلفة رأسمالية ونامية.

إن الشركات متعددة الجنسيات أو عابرة القوميات المتحللة من القيود والحدود، تعتبر العالم بأجمعه ساحتها الرحبة لممارسة نشاطها الاقتصادي، فكانت العولمة نتاج هذا النشاط الواسع والمترامي وأصبحت تغير المسرح الاقتصادي بطرائق جوهرية يحركها الاندفاع الواسع النطاق صوب تحرير التجارة وأسواق رأس المال وزيادة انتاج الشركات واستراتيجيات التوزيع والتغير التكنولوجي الذي يزيل الحواجز التي تعترض امكانيات التجارة الدولية في السلع والخدمات وحركة رؤوس الاموال وبذلك كانت خطوات الاندماج الاقتصادي الدولي واسعة وضاغطة في الوقت نفسه على صانعي السياسة باتجاه الاستمرار في فتح الاسواق سواء في البلدان المتقدمة أو النامية فمبيعات الشركات متعددة الجنسيات في فروعها المختلفة تفوق الآن مجموع الصادرات العالمية، وبذلك أسهمت هذه

الشركات في تخفيف المعاناة الاقتصادية للبلدان الصناعية المتقدمة والمتمثلة بالكساد، حيث استوعبت أسواق البلدان النامية حوالي ¾ الزيادة في الصادرات العالمية للفترة 1991-1993[17].

العولمة تكرس الازدواجية والانشطار داخل الهوية والثقافة :

لقد أكدت الدراسات أن الفجوة العلمية بين البلدان النامية والمتقدمة آخذة بالتوسع وبشكل متسارع وأكثر من توسع فجوة التنمية الاقتصادية[18]، ورغم تباين النظم التقنية السائدة في الاقتصادات العربية، يلاحظ أنها تشترك بسمات واضحة في مجال الانتاج الابداعي والفكري، فكل العلوم الاساسية والتطبيقية فيها تشق طريقها بشكل بطيء مقارنة مع ما هو جار في العالم. إن أحد الآثار المترتبة على ذلك هو الاحتمالات المتزايدة في تدهور أداء تلك الاقتصادات النامية ومن ثم تدهور دورها في الاقتصاد العالمي في ظل التطورات العالمية المتسارعة في جانبي التكتلات الاقتصادية المتضخمة والاختراق المعلوماتي في شتى الحقول[19].

إن الثقافة العربية تعاني منذ ما يقرب من قرنين وضعاً متوتراً نتيجة احتكاكها مع الثقافة الغربية بتقنياتها وعلومها وقيمها الحضارية والتي هي نتيجة تطور خاص قوامه التحديث، إن الحداثة تطور لم تعشه الثقافة العربية بل بقيت بمعزل عنه تجتر وضعاً قديماً توقف عن النمو منذ قرون[20].

كما إن معدلات النمو الصناعي للبلدان المتقدمة متواصلة وما يتشعب معها من ارتباطات أمامية وخلفية وخاصة في التغذية مع القطاعات الاخرى مثل القطاع الزراعي والقطاع الخدمي[21]، وما يقابلها من معدلات نمو تقاني متراجعة حيناً ومتقلبة أحياناً لدى الدول النامية والدول العربية خاصة، هذه النظرة تنقلنا الى نقطة أخرى هي أن الثنائية التي تطبع الثقافة العربية بمختلف مستوياتها المادية والروحية، التقليدية والعصرية، وهي ثنائية

تكرس الازدواجية والانشطار داخل الهوية الثقافية العربية بمختلف مستوياتها الفردي والجماعي والوطني والقومي.

إن أحد طرفي الثنائية يعكس الهوية الثقافية على صورة جمود على التقليد ضمن قوالب ومفاهيم وآليات دفاعية تستعصي على الاختراق وتقاوم التجديد والطرف الآخر يجسم الاختراق الثقافي وقد اكتسح الساحة اكتساحاً ليتحول من ثقافة الاختراق الى الثقافة المبشرة به والمكرسة له. ومعلوم أن الوطن العربي تعرض للتدخلات الاجنبية منذ زمن بعيد، وقد عمد النظام الدولي الى اختراق النظام العربي، مما أدى الى تدويل النزاعات الاقليمية بقصد تكريس عجز النظام العربي ونقل الصراعات في المنطقة الى مستويات عالمية من حيث متطلبات القوة العسكرية ومن حيث التكاليف الاقتصادية والبشرية[22].

يتبين أن خصوصية العلاقة بين العولمة والهوية الثقافية عندما يتعلق الامر بالوطن العربي فالاختراق الثقافي الذي تمارسه العولمة لا يقف عند حدود معينة فهو سلاح خطير يكرس الثنائية والانشطار في الهوية الوطنية القومية ليس الآن فقط وإنما على مدى الاجيال القادمة[23].

ذلك أن الوسائل السمعية والبصرية والمرئية واللامرئية التي تحمل هذا الاختراق وتكرسه إنما تملكها وتستفيد منها فئة معينة هي النخبة العصرية والتي تستطيع امتلاكها والتعامل مع لغاتها الاجنبية المختلفة بحكم التعليم العصري الذي تتلقاه، أما عامة الشعب وعلى رأسه النخبة التقليدية فهو في شبه عزلة بصورة أو بأخرى والنتيجة استمرار الثنائية، ثنائية التقليدي والعصري، ثنائية الاصالة والمعاصرة في الثقافة والفكر والسلوك.

ويبقى الحال على ما هو عليه، فالاقطار العربية ذات الامكانيات الاقتصادية والتقنية المتواضعة أصبح عليها أن تعمق التوازن العسكري مع بعض الدول الكبرى أو مع دول الجوار على حد سواء وأن تخوض صراعات مما يعرض طاقاتها المادية والبشرية للاستنزاف والهدر، فضلاً عن أن الاختراق الاجنبي وصل الى آفاق بعيدة، فمعظم الاشياء التي تتعلق

بالاقتصاد العربي يدخل فيها مكون غربي، فالانتاج العربي يعتمد أساساً على التقنية الغربية، كما أن الاموال العربية تعتمد على العملات الاجنبية وأن معظم هذه الاموال تتراكم على شكل أرصدة لعملات أجنبية في المصارف الغربية[24].

العولمة وتزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم :

تشير العولمة الى تطلع فلسفي وسياسي واقتصادي كشكل من أشكال الاستيعاب الثقافي والدمج الحضاري والغاء الخصوصية الاقتصادية لتتخطى حدود النزعة القومية وقياداتها رباعية الشكل متمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والشركات متعددة الجنسيات ومنظمة التجارة العالمية.

كما تعني العولمة تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين بلدان العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع تبادل السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية، وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا وتتيح العولمة أيضاً فرصاً وتحديات جديدة أمام الاقتصادات وصانعي السياسات فمزايا العولمة تشبه الى حد كبير مزايا التخصص وتوسيع نطاق الاسواق عن طريق التجارة. والتكامل الاقتصادي بين الامم ليس ظاهرة جديدة، ويمكن النظر الى زيادة تكامل الاقتصاد العالمي في السنوات القادمة من زوايا متعددة باعتباره استئنافاً لعملية التكامل المكثف التي بدأت في منتصف القرن التاسع عشر وانتهت بالحرب العالمية الاولى[25]. إلا أن عملية التكامل العالمي في تلك الفترة اختلفت حيث كان هناك القليل من الحواجز المصطنعة أمام التبادل الاقتصادي بين البلدان، مما أدى الى تدفقات كبيرة في السلع ورأس المال على الحدود، فضلاً عن تدفقات المهاجرين بأعداد كبيرة وكما اتسمت بتقارب اقتصادي كبير في معدل الدخل الفردي فيما يعرف اليوم بالبلدان الصناعية، أما الآن فقد ازدادت الدول المستقلة وانخفضت تكاليف النقل والاتصالات.

إن العولمة تؤدي عن طريق زيادة التقسيم الدولي للعمل وزيادة كفاءة تخصيص المدخرات الى رفع الانتاجية ومستويات المعيشة، في حين تتيح زيادة الحصول على المنتجات الاجنبية الفرصة لكي يتمتع المستهلكون بمجموعة كبيرة من السلع والخدمات بتكلفة أقل، كما تسمح العولمة لبلد ما بزيادة تعبئة المدخرات المالية من خلال حصول المستثمرين على مجموعة كبيرة من الادوات المالية في الاسواق المختلفة وزيادة المنافسة بين الشركات، وسيحقق كل ذلك، التغيير الهيكلي فضلاً عن النمو الاقتصادي.

وجدير بالذكر أن الاستثمار الاجنبي المباشر أحد الوسائل الهامة للعولمة، فضلاً عن التجارة ونقل التكنولوجيا، فأصبحت هذه العناصر أكثر ارتباطاً ببعضها البعض ومن ثم أصبح الاقتصاد العالمي الاطار الصحيح لاتخاذ القرارات الاقتصادية، لأنه بمرور الوقت يتزايد اعتماد البلدان على بعضها البعض في نقل التكنولوجيا وتبادل المعرفة للالمام بالاساليب الفنية الاخرى للتصنيع وأنماط التنظيم والتسويق وتصميم المنتجات[26].

لقد أخذت العولمة في التسعينات تشكل الاساس للاقتصاد العالمي، بفضل زيادة تحرير أطر السياسات وتحقق التقدم التكنولوجي وتوليد المنافسة الدولية، ويؤدي الاستثمار الاجنبي المباشر من جانب الشركات متعددة الجنسيات دوراً رئيساً في ربط اقتصادات وطنية كثيرة وفي بناء نظام اقتصادي دولي متكامل للانتاج. وهو الجوهر المنتج للاقتصاد العالمي الذي يتجه نحو العولمة. وتقوم الشركات متعددة الجنسيات بتعبئة أصولها المتطورة وغير المتطورة من رؤوس أموالها وامكانياتها وتكنولوجيتها في مجال البحث والتطوير وممارساتها التنظيمية والادارية بغية زيادة قدرتها على المنافسة وربحيتها.

وفي نفس الوقت تعزز تعبئة هذه الشركات وتحسين أدائهم الاقتصادي الشامل وأن الربط الوثيق بين زيادة قدرة الشركات متعددة الجنسيات على المنافسة والاداء الاقتصادي للبلدان المصنعة وبلدان المنشأ يشكل تحدياً لواضعي السياسات وتشكل هذه التطورات الاطار للعالم الجديد.

إن القرن الحادي والعشرين سيشهد تحولات مصيرية ويكون حافلاً بالتطورات العلمية والتكنولوجية الذي سيحدد مستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية بين البلدان النامية وبلدان اقتصاد السوق لذا فإن الدول النامية سيكون أمامها إما الاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل ما يعرف بالعولمة والتحرير للتجارة العالمية، والتقسيم الدولي للعمل سيكون حتماً لصالح البلدان المالكة للتكنولوجيا المتقدمة والفرصة الثانية سيكون بالانضمام الى أحد التكتلات الاقتصادية الاقليمية أو الاقاليمية، حيث لا بد أن تنضم بلدان الامريكتين الى تكتل النافتا أما اتحاد أوربا فسيضم البلدان الاوربية كافة بضمنها الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية وخاصة بعد التوقيع الاخير مع حلف الاطلسي في 27 مايس 1997، ومنظمة آسيان ستضم دولاً آسيوية متقدمة وأخرى كبيرة مثل اليابان والصين والهند[27].

أما الاقطار العربية، فإما أن تكون ضمن منظمة المؤتمر الاسلامي الذي يشمل بلدان من آسيا وأفريقيا، أو يكون ضمن توسيع كتلة الآسيان وشمولها أفريقيا أيضاً وبذلك تشمل العالم العربي والاسلامي، فبلدان آسيا ستكون سوقاً جيدة لصادرات النفط والسلع البتروكيمياوية ومورداً جيداً ورخيصاً للسلع المصنعة التكنولوجية والمواد الخام وتتمتع بفائدة القرب الجغرافي. وعليه فإن الخيار الافروآسيوي يبدو من الاحتمالات الاقوى.

لقد ظهرت الاحتكارات المالية بفعل ظواهر عديدة أهمها التركز والتمركز في الانتاج ورأس المال، أدى ذلك الى ازاحة المؤسسات الصغيرة والولوج الى عصر المندمجات Conglomerates دفعاً باتجاه الحصول على السيطرة الاقتصادية وتعظيم الارباح[28].

لقد تهيأت الظروف لانتقال نشاط الاحتكارات من اطارها القومي الى الكوني، فاندفعت صوب العالم منتشرة في كل بقاعه محاولة الاستفادة من أية ميزة نسبية في أي دولة في اطار تدويل Internationalization الحياة الاقتصادية العالمية. لقد توافق هذا الانتقال مع توجهات الرأسمالية في نشر نمط انتاجها وتوسيع قاعدتها[29]. إن الشركات

متعددة الجنسيات لا تتحدد بالدول ولا بالجنسيات ولا بالحدود، فالعالم كله مساحتها واستراتيجيتها لا تتقاطع مع الرأسمالية العالمية، باعتبارها أداة رئيسة ووحيدة في هذا العصر وقادرة مستقبلاً على تأمين التطور المتجانس على المستوى العالمي من خلال نشاطها الاخطبوطي ليتمكن العالم بفضلها من معالجة أهم وأخطر المشكلات الاقتصادية فهي أعدت لعصر بعد عصر العالم الواحد[30].

إن الاعتماد المتبادل والشراكة الكونية Global Partnership التي يروج لها فكر العولمة، مقولة غامضة ومضللة لأن الواقع العقلي يعكس علاقات غير متكافئة على كل المستويات سواء السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية ... الخ المرتبطة بمستويات القوة الكلية للاطراف موضع التفاعل ودرجات التأثير المتبادلة وكثافة هذه العلاقات[31].

بناء القاعدة التكنولوجية لمواجهة العولمة :

اتجهت الدول الصناعية الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية ومنذ عقد الخمسينات بالذات الى تحديث وسائل الانتاج وتوسعت كثيراً في الطاقات الانتاجية في مصارفها واستحدثت أساليب جديدة لتصنيع مختلف الآلات والادوات والمكائن والمواد التي عمقت الحضارة التكنولوجية لديها[32]، فمن الملاحظ أن تطور الرأسمالية ظل تطوراً كمياً، دافعاً إياها في كل فترة الى تطور نوعي، مؤكداً على الدوام امبرياليتها وعالميتها لتحكم بفضل ذلك العالم وتخضعه لمصلحة احتكاراتها. أما الدول النامية التي كانت قد خرجت لتوها من السيطرة الاستعمارية فاندفعت في الحصول على الوسائل والطرق والمعارف التصنيعية التي اعتقدت أنها الوسائل التي ستوصل بها الى مستوى عال من التقدم لتصبح بذلك في مصاف الدول المتقدمة، فكان نصيب الدول التي تمتلك ثروة اقتصادية طبيعية كالنفط والمعادن الثمينة أن أقبلت على شراء تلك الوسائل من مكائن ومعامل وأجهزة وخدمات وهو ما يطلق عليه Technology Transfer أو نقل التكنولوجيا، وقد عانت كثير من الدول التي جربت عمليات نقل التكنولوجيا وخاصة الاقطار العربية معضلات

كثيرة، فأنفقت أموالاً طائلة لمشاريع تخططها وتصممها وتنشئها وتجهزها شركات أجنبية للاستشارات والمقاولات والهندسة.

ولم تحقق الدول النامية ما كانت تصبو اليه من الحصول على التكنولوجيا وتحقيق القفزة النوعية في كياناتها الانتاجية بهدف التخلص من السيطرة التكنولوجية للغرب، رغم النفقات المالية السخية التي بذلتها، فاكتشفت أن هناك الكثير من العقبات المحلية والدولية التي تحول دون قيام الاقتدار التكنولوجي الوطني لديها، لذا سعت بالوسائل السياسية والدولية في سبيل تحصيل العون وتحقيق مستوى من التفاهم الدولي يمكنها من تذليل بعض تلك العقبات ولكنها لم تفلح في ذلك.

ففي مطلع القرن العشرين ظهرت الاحتكارات المالية بفعل ظواهر عدة أبرزها التركز والتمركز في الانتاج ورأس المال، ساند ذلك نضوج ظاهرة الامبريالية بوجهها الاقتصادي، مما أدى الى تحليل الآثار الايجابية لهذه الإحتكارات ودعمها ليؤسس الى ازاحة المؤسسات الصغيرة والولوج الى عصر المندمجات **Conglomerotes** أفقياً باتجاه الحصول على السيطرة الاقتصادية وتعظيم الارباح، طالما أن الاخيرة تعمل في ظل المنافسة التامة التي تخضع لقانون تساوي الارباح **Law of Profit Equaization**(33).

إن أهم مستلزمات بناء القاعدة التكنولوجية البحث والتطوير **Research and Development** وتحويل انجازاته الى تطبيقات عملية ملموسة تظهر ثمارها بشكل منتجات صناعية أو خدمات، وأن نقل التكنولوجيا المتمثلة باستيراد المكائن والمعدات والاجهزة **Hard Ware** لا تؤسس قاعدة تكنولوجية بل تأسيس هذه القاعدة وطنياً عن طريق توطين التكنولوجيا.

العولمة وآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية :

1- سوف يتعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في اطار الاقتصاد العالمي وستلقي دوراً متزايداً من خلال استيلائها على وحدات انتاجية قائمة بالفعل، كما سيتم التوسع في مجالات انتاجية جديدة وفي التوسع المكاني لوحدات انتاجية.

2- ستؤدي العولمة الى بلورة فكر جديد يقوم على دفع عملية اللبرلة الاقتصادية المؤدلجة أو الاهلنة والخصخصة المؤدلجة الى أبعد حد ممكن كخطوة مهمة وضرورية وكاطار تمهيدي للعولمة. واعطاء دور مركزي متزايد لمؤسسات برتن وودز ومنظمة التجارة العالمية في ادارة شؤون العولمة، أي أن قيادة عملية العولمة ستكون رباعية الشكل من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والشركات متعددة الجنسيات.

3- تعمل العولمة على الانتقال التدريجي من الاقتصاد الدولي الى الاقتصاد العالمي، أي من اقتصاد دولي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصاد متمحور على الذات ومتنافس الى الاقتصاد العالمي المتميز ببروز نظام اقتصادي معولم انتاجياً وخدمياً وتكنولوجياً ومالياً ونقدياً وتجارياً وصناعياً واستثمارياً، وتعمل أيضاً على الانتقال من منطق القرار الاقتصادي لسلطة الدولة الى منطق القرار الاقتصادي المعولم.

4- سوف يزداد دورالدول الصناعية المتقدمة لتكريس عالمية الاقتصاد وسيشتد تأثير العالمية على الاقتصاد الوطني لكل دولة بحيث يصعب على كل دولة أن تنظر الى سوقها الوطنية باعتبارها تتمتع بقدر من الاستقلال الذاتي، وسوف تتجه هذه الدول الى اعطاء أولوية لقدراتها التنافسية في الاسواق العالمية.

5- سوف يتم التخلي الطوعي عن مقومات السيادة الوطنية لصالح التنظيم العالمي الاقتصادي واخراج مفهوم التبعية الاقتصادية والتكنولوجية من المفهوم الدارج ليحل محلها مفهوم الاختراق الايجابي والترابط في الاقتصاد العامل والاعتماد المتبادل.

6- احلال الفكر التنموي القائم على خصوصيات الشعوب وخصوصيات مناهج التنمية بفكر تنموي معولم قائم على نظم انتاجية (معولمة) أي سقوط الخصوصية الوطنية، فضلاً عن احلال نماذج التنمية الكونية والوصفات التنموية الجاهزة محل مفاهيم ونظريات التنمية المستقلة والاعتماد على الذات، وانحسار مفهوم السيادة الاقتصادية واحلال السيادة الاقتصادية العلمية محلها.

7- إن العلم والتقانة هما المحرك الرئيس للاقتصاد العالمي ومن الصعب جداً البدء بفهم ظاهرة التنمية والتصنيع والعولمة من دون الاعتراف أولاً بالعلم والتقانة كأساس لهذه الانشطة وسيكون من الصعب على البلدان النامية الاستمرار في اقتصاد عالمي من دون الاستفادة من العلوم والتقانة العالمية في ظل سياسات وطنية للعلوم.

8- إن العولمة تعمل على زيادة نسبة الفقر والتبعية والتهميش في دول الجنوب ومنها البلدان العربية الى درجة بات معها أكثر من 73 مليون عربي يعيشون تحت خطر الفقر لذلك أصبح التوحد والتكامل العربي ضرورة حتمية ويتحقق ببناء كيان اقتصادي قومي.

9- إن العولمة تؤدي الى بلورة فكر اقتصادي جديد معولم يقوم باحلال نماذج التنمية العالمية محل التنمية الوطنية، والسيادة الاقتصادية العالمية محل السيادة الاقتصادية الوطنية متخطياً كل الحواجز والحدود الاقتصادية مشيراً الى الخصخصة هي الخطوة لتصنيف العولمة الاقتصادية.

10- يعمل على الغاء هوية الوطن العربي تأريخياً وثقافياً من ناحية ومن ناحية أخرى ينهي النظام الاقتصادي العربي، بالغاء مؤسساته القومية التابعة للجامعة العربية مثل السوق العربية المشتركة والمشروعات والهيئات العربية الزراعية والصناعية والتمويلية.

11- من مضار تحرير التجارة بين اقتصادين تفصل بينهما فجوة ثقافية واقتصادية واسعة تؤدي الى تكريس تقسيم معين للعمل ليس لصالح الدول العربية والنامية طبعاً (فريدريك ليست).

12- سوف تخضع الصناعات العربية والنامية لمنافسة غير متكافئة مع الصناعات العالمية المدعومة بالتفوق التكنولوجي الغربي وبذلك ستنتهي مستقبلاً القاعدة الصناعية الوطنية والعربية التي تعد من الركائز الاساسية في التنمية والتطور.

13- تمزيق الوطن العربي كوحدة متماسكة من خلال اندماج الاقتصادات العربية مع الغرب الرأسمالي بحكم الهيمنة الامريكية على الاقتصاد العالمي الناشئة عن انفرادها في ادارة وتوجيه النظام الدولي.

تداعيات العولمة في التوازنات الدولية :

إن المخاطر التي تهدد العراق والوطن العربي والدول النامية تحتم الالتقاء ولو في الحدود الدنيا لوضع الاسس لبناء نظام اقتصادي عربي ووطني جديد يتضمن تصوراً واضحاً لمستقبل الوطن العربي ودور القوى الاقليمية فيها وتحديد الاساليب الناجحة لادارة العلاقات العربية مع بقية دول المنطقة ومع العالم الخارجي، لكي تضمن دوراً فعالاً في هذا النظام، وبخاصة أن مؤسسات التعاون والتكامل العربي لا تزال قائمة برغم فشل بعضها ونجاح بعضها الآخر(34).

ويشير الواقع الحالي الى أن العراق أو الوطن العربي ضمن امكانياته الحالية لا يستطيع أن يؤثر على التوازنات الدولية، ولكي يكون مؤثراً في التوازنات الدولية ينبغي وضع سياسات عربية تعتمد التنسيق المشترك بهدف ادراك طبيعة المصالح والتوازنات التي تخلفها هذه القوى داخل المنطقة، ويتم ذلك باستيعاب المتغيرات على المسرح الدولي واحتمالات ظهور قوى جديدة على المسرح مثل الصين، أوروبا الموحدة، اليابان وتبعية التعاون مع هذه القوى.

وتجدر الاشارة أن الولايات المتحدة من أجل أن تقود مسارات اتخاذ القرار السياسي والاستراتيجي في العالم فإن عليها الشروع في تفتيت القوى المضادة والى اعتماد ستراتيجية مركزية القوى في النظام الدولي وتفتيت دول المحيط. ولكنها تدرك صعوبات القضاء على تعددية القوى الدولية لاعتبارات تخص عناصر القوة والقدرة، من ناحية ثانية تدرك أيضاً امكانية احتواء هذه القوى ضمن اسلوب المشاركة النسبية في احتواء حركة التفاعلات الاقليمية والدولية. لذا فإن عولمة العلم تستوجب التدرج الهادىء الذي يبدأ بالشراكة.

وهذا يتطلب اخضاع الصين وأوروبا للمنطق الامريكي ودفع روسيا للتخلي عن أحلام الامبراطورية ولكي يبقى لروسيا والصين وأوروبا واليابان دوراً في حركة

التفاعلات الدولية فإن عليها القبول بالدور الامريكي المهيمن، فبدونه تصبح روسيا معرضة للتفتيت الاثني والصين مهددة بتايوان واليابان وأوروبا تصبح مهددة بالانقسام بين نزعات الزعامة الفرنسية والالمانية فضلاً عن التأثيرات الخطيرة المحتملة لأزمة الصراعات الاثنية في البلقان ويوغسلافيا السابقة[35].

ولغرض استكمال القوى الاقتصادية الكبرى صورة هيمنتها الاقتصادية المنشودة وتحت ذريعة حرية التجارة وتنظيمها، تعد اتفاقية (الغات) واحدة من أبرز معالم تسخير نمط المزايا النسبية لصالح الاقتصادات الاكبر واضعافاً متعمداً للاقتصاديات النامية، وتحولت الاتفاقية الى منظمة تجارة دولية عام 1995 ذات قدرات تطويع واجبار أكبر للاطراف الدولية النامية[36].

كما تمكنت الولايات المتحدة من استنزاف موارد بعض أقطار الخليج العربي مثل الكويت والسعودية فضلاً عن موارد بعض الدول الاخرى كاليابان وألمانيا الغربية، كما أن المكاسب التي حققتها جراء عدوانها أسهم في تنشيط الاقتصاد الامريكي نسبياً[37]. ولا ننسى مبدأ الخصخصة The Privatization الذي قادته مؤسسات الامم المتحدة، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أصبح يمثل مؤشراً عن مدى التكيف المطلوب للاقتصاديات الاقل نمواً باتجاه تحسين مؤشرات التنمية الدولية المقارنة[38]. ويبدو أنها وعبر امكاناتها الضخمة تدعم اتجاه العولمة الاقتصادية عبر ارساء نظام من المؤشرات والمقاييس تطبق على الاقتصادات جميعاً واستثمار ذلك في الضغط على هذه الدولة أو تلك باتجاه ثنيها عن المسار الوطني[39].

السوق العربية المشتركة الرد الحاسم على العولمة :

إن القرن الحادي والعشرين سيكون حافلاً بالتطورات العلمية والتكنولوجية، وبناءاً على ذلك سيتحدد مستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية بين البلدان النامية وبلدان

اقتصاد السوق الرأسمالية، فتندمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي في ظل ما يعرف بالعولمة وتحرير التجارة العالمية وضمن اطار آلية السوق، لذا سيكون التقسيم الدولي للعمل لصالح البلدان المالكة للتكنولوجيا المتقدمة وسيجري تنفيذ هذه الآلية من خلال الادوات القائمة حالياً وهي الشركات متعددة الجنسيات العملاقة ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للاعمار والانشاء وسيكون دور الامم المتحدة هامشياً بما في ذلك منظمة الغذاء والزراعة الدولية ومنظمة التنمية الصناعية ومنظمة العمل الدولية والانكتاد.

أمام كل ذلك سيكون الرد هو الانظمام الى أحد التكتلات الاقتصادية الاقليمية أو الاقاليمية، فبلدان الامريكتين ستنضم الى تكتل النافتا تدريجياً وسيشكل هذا التكتل قوة اقتصادية عظيمة بزعامة الولايات المتحدة وكندا، وسيضم الاتحاد الكمركي الاوروبي الاتحاد الروسي وأوروبا الشرقية وخاصة بعد التوقيع على الاتفاق مع حلف الاطلسي في 27 أيار 1997، وستضم منظمة آسيان دولاً آسيوية متقدمة مثل نمور آسيا اضافة الى البلدان الآسيوية الاخرى الكبيرة كاليابان والصين والهند. أما الاقطار العربية فالرد الوحيد على العولمة هو احياء السوق العربية المشتركة وهي مشروع قديم جداً، ومنظمة التجارة الحرة، ولعل تجربة العراق تكون حافزاً لبقية الاقطار العربية أو تكون نواة لبقية الاقطار العربية، فالموقع الاستراتيجي الحساس الذي يمثله الوطن العربي وقربه من أوروبا بصورة خاصة والخوف من أن يصبح العرب قوة في حالة اتحادهم تهدد أمن واستقرار الدول الاوروبية، وهذا يفسر حرص الغرب على تأكيد محو صفة العروبة عن المنطقة وتقسيمها الى مناطق جغرافية ودويلات طائفية. كما أن اسرائيل (الكيان الصهيوني) تعد قوة احتياطية للحفاظ على حالة انقسام الامة العربية وعدم الاستقرار. فهي تسعى الى منع نشوء أية قوة عربية أو اسلامية ذات حد من الاستقلالية في قرارها السياسي أو الاقتصادي أو التكنولوجي يشجع على تكوين تجمع أو توحيد اقليمية، وهذا ما يفسر العدوان العسكري الثلاثيني على العراق.

التوصيـــات :

1- يجب توجيه كافة الموارد المالية المتاحة على المستوى الرسمي والشركات متعددة الجنسيات نحو تنمية البلدان النامية بصرف النظر عن أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية، لأنه سيساعد على الحد من ظاهرة البطالة المزمنة في البلدان الرأسمالية، ونقل التكنولوجيا للبلدان النامية.

2- تعزيز دور المرأة في التنمية وكذلك يجب حماية البيئة والسيطرة على تنظيم كل شيء، فضلاً عن تطبيق مباديء الديموقراطية الحقيقية واحترام حقوق الانسان الاساسية في البلدان النامية كونها العناصر المهمة المساعدة والضرورية لتحقيق الاهداف التي تصبو اليها كافة البلدان لتحقيق الرفاهية، عن طريق نقل التكنولوجيا.

3- انشاء صناعة براجيات Soft Ware عربية تأخذ بعين الاعتبار متطلبات السوق العربية المتنامية من التكنولوجيا المتطورة التي تخدم المجالات كافة، فضلاً عن تشجيع الصناعة العربية على الدخول في مجال صناعة عتاد الكومبيوتر Hard Ware.

4- توحيد الجهود العربية من أجل اقامة وحدة معلومات أو شركة عربية للمعلومات تكون المصدر الاساسي للمعلومات والتقنيات العربية الحديثة، كذلك انشاء مركز بحوث تقنية ليقوم بمتابعة الجديد في هذا المجال.

5- إن البطالة الهيكلية ستستمر وجيوب الفقر ستتعمق وتتوسع، كما أن الفجوة الاقتصادية القائمة بين البلدان الرأسمالية والبلدان النامية ستتعاظم، مما يعني تهديداً لحياة غالبية السكان في العالم أو ما يقارب 2/ 3 سكان العالم الذين سيعيشون في ظل الفقر والمعاناة الدائمة، لذا نوصي بالعودة الى منطق التكامل باقامة علاقات اقتصادية دولية متكافئة وعادلة بين جميع البلدان كبيرها وصغيرها، وهذا يعبر عنه بارادة سياسية صادقة نحو اقامة نظام اقتصادي حقيقي قائم على أساس

من المساواة في السيادة وتكافؤ الفرص، حيث كانت الدول النامية قد رفعت منذ السبعينات شعار الترابط واقامة علاقات اقتصادية دولية عادلة ومتصفة ومجزية لكافة الاطراف لأن ذلك سيوفر العناصر اللازمة للعيش بسلام وطمأنينة دون الحاجة الى المعونة الرسمية أو الاقتراض من المصادر التجارية الخاصة واعادة جدولة الديون.

6- ينبغي توفير التكنولوجيا المتقدمة بأسس غير تجارية، حيث سيساعد ذلك على تطوير اقتصادات البلدان النامية، كما يجب السعي لتحقيق أمن قومي عربي في اطار النظام الدولي الراهن، حيث تنتشر ظاهرة التكتلات الاقليمية الضخمة وتستثمر عملية تطور أدوات السيطرة العسكرية والاعلامية والاقتصادية، مما يجعل الدول العربية أضعف وأعجز عن المقاومة المنفردة.

هوامش ومصادر الفصل الاول :

1- عبد الكريم كامل أبو هان، المنطق الاقتصادي لعالم اقتصادات بلا حدود، آفاق عربية، العدد 3، أيار – حزيران، 1997، ص39.

2- Philip Gummett, Globalization, 1996, P. 7.

3- Rustam Lal Kaka, Tectical Entrepreneurs-Ship under conduct of Global changecited in Escwa FES-ERF: Industrial strategies and Polices, N. Y., 1996, P. 436.

4- د. محمود عبد الفضيل، السياسة والفكر العربي بين الواقعية والوقوعية والمستقبل العربي، العدد 173، تموز 1992، ص61.

5- د. محمود عبد الفضيل السايسة والفكر العربي، العدد 1973، تموز 1992، ص7.

6- برهان محمد نوري، العولمة وتحرير التجارة، بيت الحكمة، بغداد، 1999، ص218

7- د. محمد حميد الجميلي، الهمينة الامريكية واقتصاد القرن الحادي والعشرين، شؤون سياسية، العدد 5، السنة الثانية، 1995، ص39.

8- محمد حسنين هيكل، العرب على أعتاب القرن الواحد والعشرين، مجلة المستقبل العربي، العدد 190، كانون الاول، 1994، ص124–212.

9- ناصيف حتي، ورقة عمل حول "العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والاقليمية والعالمية، مجلة المستقبل العربي، العدد 200، تشرين الاول، 1995، ص11.

10- News of the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations, GAT, Geneva, 1994.

11- تتضمن أهداف منظمة التجارة الدولية بالاضافة الى أهداف الجات السابعة، والتي تشمل رفع مستوى المعيشة والدخول، وضمان التشغيل الكامل، وتوسيع الانتاج والتجارة والاستغلال الامثل لموارد العالم، وبالاضافة الى ذلك فقد هدفت المنظمة أيضاً الى الآتي :

1. استغلال الموارد بالصورة المثلى، والتي يتحقق من خلالها التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة بصورة تتواءم مع السياسات الاقتصادية القطرية.
2. بذل الجهود اللازمة لضمان حصول الدول النامية، خاصة الدول الاقل نمواً، على حقها من النمو في التجارة الخارجية.

ويتمثل الدور الرئيس لمنظمة التجارة الدولية في تسهيل تطبيق كل الاتفاقيات والمواد القانونية المتعلقة بجولة أوروجواي، إذ أنها تمثل منبراً للمفاوضات، كما أنها تدير وتشرف على كل القوانين والاجراءات التي تحكم حل الخلافات بين الاعضاء ومراقبة السياسات التجارية للدول الاعضاء، وفوق ذلك فإن المنظمة سوف تتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف تحقيق ترابط وتناسق أكبر في السياسة الاقتصادية الدولية، وبذلك فإن منظمة التجارة الدولية تختلف عن الجات في أمرين أساسيين :

1. تتمتع المنظمة بالصفة القانونية لالزام الاعضاء بالاتفاقية، في حين أن الجات لم تكن لها هذه القدرة.
2. يشمل اهتمام المنظمة قطاعات أكبر وأوسع مما كان عليه الحال تحت اشراف الجات، إذ تشمل تلك الاهتمامات الاتفاقيات في التجارة والخدمات. أنظر :

- جامعة الدول العربية، الخرطوم، كانون الاول، 1995، ص289.

12- د. حميد الجميلي، الهيمنة الامريكية واقتصاد القرن الحادي والعشرين، شؤون سياسية، العدد 5، السنة الثانية، 1995، ص ص33-34.

13- برهان محمد نوري، آفاق التصورات الاقتصادية الدولي المعاصرة، بيت الحكمة، بغداد، 1999، ص ص219-220.

14- فعند استعراضنا الاحداث الاقتصادية التي سادت العالم في نصف القرن الذي أعقب الحرب العالمية الثانية نلاحظ أن كارل ماركس كان قد أكد بأن الرأسمالية ستدخل حتماً في دوامة من الدورات الاقتصادية من الكساد وثم الانتعاش. والواقع أن ما يشهده العالم الآن هو كساد هيكلي مستمر فضلاً عن الدورات الاقتصادية، فالكساد التضخمي ساد العالم منذ بداية الثمانينات ثم أعقبها انهيار أسواق الاسهم والسندات في بورصة نيويورك عام 1987 ثم موجات الركود في مستهل التسعينات. إن تلك الاحداث كافة فضلاً عن كساد عام 1929 تؤيد ما ذهب اليه كارل ماركس من توقعات بالنسبة للنظام الرأسمالي. ولكن نبوءة ماركس بانهيار النظام الرأسمالي الحتمي أو دفنه الى الابد كما ادعى خروشوف في الستينات لم يكن دقيقاً.

15- ويرى الاستاذ كولبرث بأن هناك عناصر لقاء وتلاحم بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي، حيث جاءت عناصر ذلك بسبب تطور الاحداث في العالم ونمو الشركات غير الوطنية أو متعددة الجنسيات بتأثر الثورة العلمية والتكنولوجية والمتغيرات في شرق أوروبا. ومع كل ذلك فإن الجميع يعترف بقدرة الرأسمالية على التكيف مع الظروف المستجدة وبالرغم من سلبياتها الكثيرة والهيكلية. إن الفكر الاشتراكي ليس قاصراً ولكن فشل الانظمة السياسية والبيروقراطية الاقتصادية الحكومية في تلك البلدان وسيادة دكتاتورية الدولة وغياب الديموقراطية الحقيقية وعدم احترام حقوق الانسان السياسية وفقدان الدعم الشعبي.

16- ناصيف حتي، ورقة عمل حول العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والاقليمية والعالمية، مجلة المستقبل العربي، العدد 200، تشرين الاول، 1995، ص12.

17- د. حميد الجميلي، استشراق مستقبل الاقتصاد العربي في ظل المتغيرات الدولية، بيت الحكمة، سلسلة المائدة الحرة، تموز، 1997، بغداد، ص ص88-89.

18- د. يوسف صائغ، الوضع الاقتصادي والاجتماعي الحالي في الشرق الاوسط، عمان، 23-27 شباط، 1994، ص7.

19- د. محمد أزهر سعيد السماك، الوزن الدولي لموارد الثروة المعدنية في الوطن العربي ومستقبله، مجلة الآداب والعلوم (المرج)، جامعة قار يونس (ليبيا)، السنة الاولى، العدد الاول، 1997، ص ص31-67.

20- د. محمد طاقة، المشروع الصهيوني وأثره في النظام القومي العربي، مجلة أم المعارك، العدد 15، تموز، 1998، ص ص65-85.

21- نوفل قاسم علي، آثار البحث والتطوير على الانتاجية، نموذج رياضي قياسي مقترح لتقدير الكفاءة والتقنية بالتطبيق على عدد من وحدات الصناعة التحويلية في العراق بين 1968-1996، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، 1998، ص ص1962-1968.

22- منعم العمار، تحديات الامن القومي، حوار في المستقبل، شؤون عربية، العدد 17، آذار، 1994، ص63.

23- د. محمد عبد العال النعيمي و د. أديب قاسم شندي، العولمة ومستقبل الوطن العربي.

24- أنظر الآتي :

- طلعت مسلم، أزمة الامن القومي العربي، صحيفة الشعب الاردنية، عمان، 23/ 2/ 1992.

- د. عبد الفتاح علي الرشدان، الازمة الراهنة للامن القومي العربي في التسعينات، شؤون عربية، أيلول، 1997، 91، ص ص81-100.

25- آفاق الاقتصاد العالمي، العولمة – الفرص والتحديات، مايو 1997، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص ص54-57.

26- إن برنامج العمل لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد يتضمن مواضيع تخص الحوار بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية مثل نقل التكنولوجيا، التصنيع، الاشراف والرقابة على الشركات غير الوطنية، تنشيط التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، مساعدة الدول في ممارسة السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية، دعم دور الامم المتحدة في مجال التعاون الاقتصادي الدولي، وبحث المشاكل المتعلقة بالموارد الاولية وأثرها على التجارة والتنمية.

27- برهان محمد نوري، آفاق التطورات الاقتصادية الدولية المعاصرة، منشورات بيت الحكمة، بغداد، 1999، ص ص237-239.

28- سمير أمين، التطور اللامتكافيء، ترجمة برهان غليوت، دار الطليعة، الطبعة الرابعة، بيروت، 1985، ص121.

29- عبد الكريم كامل، النظام الاقتصادية المقارنة، جامعة الموصل، الطبعة الاولى، 1988، ص79.

30- اسماعيل صبري عبد الله الكوكبة، الرأسمالية ما بعد الامبريالية، المستقبل العربي، العدد 222، آب 1997، ص ص15-16.

31- عبد المنعم سعيد، النظام الدولي بين القرض والاستقرار، التقرير الاستراتيجي العربي 1993، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، 1994، ص24

32- أوسكار لانكه، الاقتصاد السياسي، ترجمة محمد سلمان حسن، الكتاب الاول، دار الطليعة، الطبعة الاولى، بيروت، 1967، ص57.

33- سمير أمين، التطور اللامتكافيء، ترجمة برهان غليوت، دار الطليعة، الطبعة الرابعة، بيروت، **1985**، ص**121**.

34- أحمد عصمت عبد المجيد، جامعة الدول العربية في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية، مجلة شؤون عربية، العدد **81**، القاهرة، ص**16**.

35- د. هاني ألياس الحديثي، رئيس قسم الدراسات الآسيوية، جيوستراتيجية أوراسيا، آفاق استراتيجية، بيت الحكمة، بغداد، **1998**.

36- د. مجيد محمد داغر، الاقتصاد والسياسة لمرحلة ما بعد الحصار الاقتصادي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، **1996**، ص**119**.

37- عبد الجبار الحلفي، الحصار الاقتصادي على العراق وآثاره على أوروبا واليابان، الخليج العربي، العدد **1**، **1992**، ص**109**.

38- لقد أصبح الاتجاه غير ممثل لخيار وطني خاص مرتبط بواقع الاقتصادات النامية وإنما معيار لمدى التحرك باتجاه الانجاز الانمائي حسب رأي القوى الكبرى والمؤسسات الاقتصادية الدولية.

39- تعد مفاهيم ومؤشرات التنمية البشرية واحدة، هذه الطروحات التي بدأت تجد لها صدى واسعاً في الساحة الاقتصادية الدولية (تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة).

الفصل الثاني

حرب المعلومات

الفصل الثاني

حرب المعلومات

لاشك ان الرغبة في المعرفة وتحصيل المعلومات هي واحدة من اهم الخصائص المميزة للكائن البشري، ان لم تكن اهمها، وقد ارتبط تطور المعرفة واساليب الحصول على المعلومات وحفظها خلال ذلك التاريخ الطويل بتطور النشاط الاقتصادي والوسائل التكنولوجية التي تساعد في ممارسة ذلك النشاط. ولغير الانتقال من كل مرحلة الى المرحلة الثانية بمنزلة ثورة اقتصادية وتكنولوجية واجتماعية وسياسية وثقافية شاملة تنعكس اثارها في تغيير طريقة الحياة المحسوسة فضلاً عن اساليب التفكير وتراكم المعلومات والقدرة على الافادة من هذه المعلومات لتسهيل الحياة وزيادة التفاعل واتساع نطاق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقدرة على انتاج وتوليد معلومات جديدة تساعد على تحقيق مزيد من التقدم.

ان ابرز التطورات التي شهدها العالم، هو التطور المذهل في التكنولوجيا بصفة عامة، والتكنولوجيا الرقمية او الرمزية بصفة خاصة، ثم التزاوج بين هذه التكنولوجيا والمعلومات وظهور ما يعرف بتكنولوجيا المعلومات التي قامت بتعزيز دور تكنولوجيا الاتصالات بين الدول، حتى ان العالم اصبح بحق قرية الكترونية صغيرة يجالس كل من فيها بعضه بعضاً، وان كان ذلك بشكل غير مباشر، مما ادى الى ظهور مايسمى الفجوة الرقمية العالمية.

لقد ادى هذا التطور الى ظهور نوع من جديد من الاقتصاد هو الاقتصاد الرمزي الى جوار الاقتصاد العيني واقتصاد الخدمات مما يجعل العالم يقف على اعتاب مرحلة نوعية جديدة تسود القرن الحادي والعشرين. ان هذه التحولات ستؤدي الى تأثير عميق وواسع النطاق، وسيتم تعديل القوانين السائدة في مختلف المجالات مثل الضرائب والقوانين

الكمركية والملكية الفكرية والسرية في السياسة النقدية والسياسة المالية ودور الحكومة والقطاع الخاص كما انها ستؤثر في العلاقات الاقتصادية بين الدول، ومن ثم ستغير من المزايا البشرية والمكاسب التي تعود على كل منها.

ان هناك حاجة ماسة لتضامن دولي بين مختلف دول العالم ومنظماته المتعددة الاطراف لمواجهة ما قد ينشأ عن المعاملات الاقتصادية من مسائل واشكاليات قانونية لم تكن معروفة من قبل،فنرى في السنوات الاخيرة اهتماماً كبيراً ودولياً بالتجارة الالكترونية والقواعد التي يجب ان تحكمها وما يتعلق بها من احكام وسياسات موضوعاً رئيسياً في العديد من المؤتمرات، كالمؤتمر الثاني لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في جنيف في حزيران 1998، كذلك مؤتمر (شركاء في التنمية) الذي انعقد في ليون بفرنسا في تشرين الثاني 1998، كما ان هناك اهتماماً من المنظمات الدولية مثل الاونكتاد (UNCTAD) والامم المتحدة حيث اعدت لجنة الامم المتحدة مثلاً لقانون يحكم التجارة الالكترونية وذلك في عام 1998، وقد دارت حوله مناقشات وتحليلات.

مما لاشك فيه يوجد حاجة ماسة لتضامن دولي بين مختلف دول العالم ومنظماته المتعددة الاطراف لمواجهة ماقد ينشأ عن النوع الجديد من المعاملات الاقتصادية من مسائل واشكاليات لم تكن معروفة سابقاً.

مشكلة الفصل الثاني:

لقد حقق العالم الغربي تنمية عالية مطردة ومتناسقة وشاملة، بدأها في القرن التاسع عشر عن طريق العمل والعلم والتنظيم، وأوجد من خلالها نظاماً تنموياً فريداً من نوعه في تاريخ البشرية، استند لتحقيقه الى معطيات عديدة منها العمل الدؤوب ومدخرات وفيرة استحدثت خصيصاً عن طريق نهب مقدرات العالم الثالث، كما استند الى تقانة الية مكنته من التوصل الى اكبر انتاج ممكن بامثل تكلفة ممكنة، ومنذ الحرب العالمية الثانية اضاف ثورة

تقانية جديدة غنمها عن طريق العلم ولجوئه اليه بصورة مكثفة، وتطويعة هذا العلم وتسخيره لخدمة الانتاج، وكذلك في كسب الحروب وبسط سيطرته على العالم باسلوب جديد.

ان الثورة الثالثة التقانية تفوق الثورة الصناعية في ايجاد منجزات لم تحلم بها البشرية من قبل وتخلق مجتمع جديد يقوم على تغيير شامل وعام يشتمل على مختلف الابعاد الانسانية، تنطوي على مضامين جديدة مثل ايجاد دور للانسان جديد في الحياة الانتاجية ضمن تحول جذري في مفهوم العمل في ظل ثورة المعلوماتية وثورة الالكترونيات الدقيقة. فالثورة الحديثة اخضعت العالم كما تنبأ الكثير الى تقسيم اقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي جديد اساسه تقسيم العمل الدولي الراهن،واحكام قبضته على المجتمعات النامية وتعزيز تبعيتها.

ويبقى المجتمع النامي والذي قد يختص بالانتاج الصناعي التقليدي كصناعة السلع الاستهلاكية والرأسمالية العادية، ولايعرف من الثقافة الا استيراد سلعها والتمتع بمنتجاتها ولا يساهم في انتاجها وانما فقط في استهلاكها، ولايرى فيها الاسلعة جاهزة متناسياً ان التقانة هي مجموعة من المعارف البشرية، وان الانسان هو المحور الاساسي لها، وانه هو غايتها ووسيلتها معاً، بذلك يبقى المجتمع متمتعاً بأهم خصائص التخلف من حيث ضعف الانتاجية وهدر الامكانات وانخفاض مستوى الانتاج والاستهلاك وسوء نوعيتها، وبالتالي انعدام دور الدولة في المحافل والعلاقات الدولية. وبذلك يتبين ان الفارق بينها وبين الدول المتقدمة فارقاً تقنياً **Technological** فضلاً عن كونه فارقاً بنيوياً يرتبط بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والحضارية.

وتتعامل اقطار الوطن العربي مع التقانة الثالثة بحذر تستهلكها بنهم وشغف ولكنها لم تقدر اليتها ودورها المصيري في عملية التنمية والتطور، وان الهوة التي تفصلهم عن العالم الصناعي تزداد اتساعاً مع الوقت وهذا يعني ان التقانة ستستمر في التدفق من الامم الاكثر

تطوراً الى الامم الاقل تطوراً لفترات طويلة مقبلة وستستمر الاقطار العربية مستوردة وناقلة ومقصرة تقصيراً فادحاً في بناء قاعدة انتاجية تقانية.

اهمية الفصل الثاني:

لقد برزت اهمية الموضوع من خلال ما ترتب على الثورة العلمية والتكنولوجية العديد من النتائج، فقد ادت التكنولوجيا المتطورة الى زيادات هائلة في الانتاجية بفعل التغير الجذري الذي حدث في قوى الانتاج، حيث اسهم التقدم التكنولوجي في زيادة الانتاجية في البلدان المتقدمة، فقد زادت في الولايات المتحدة الامريكية بنسبة 9.8٪ فيما كانت زيادة الانتاجية لاتتجاوز 10-20٪ نتيجة المساهمة المباشرة لعناصر الانتاج[1].

كما ادت ثورة المعلوماتية الى اتساع دور قطاع الخدمات في عملية اعادة الانتاج واصبحت الخدمات تحل محل المنتجات، كما احدثت الثورة العلمية والتكنولوجية تحولاً في هياكل الانتاج في الدول المتقدمة[2]، حيث بدأت هذه الدول بتغيير تطورها الصناعي لصالح الزراعة، في نفس الوقت الذي ادت الى التغييرات البنيوية في قطاع الصناعة[3]، فضلاً عن التدهور المستمر في نسب تبادل الخامات الطبيعية مع المنتجات المصنعة[4].

لقد ادى الانتشار الواسع للتطبيقات الالكترونية الى تغيرات عميقة في البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقومية في المجتمعات المصنعة، ومن ابرز مظاهر ثورة الالكترونيات الدقيقة فهي التي تتمثل فيما افرزته مثل الروبوت والحاسبات الالكترونية على اختلاف احجامها وانواعها.وقد تبين من الاحصائيات للفترة 1990-2000 ان هناك سيطرة شبه مطلقة لدول العالم الاول من حيث تطوير صناعة الالكترونيات،لقد بلغ انتاج الالكترونيات في اليابان والشرق الاقصى 37٪ عام 2000 بعد ان كان 32٪ عام 1990،كما بلغ في امريكا الشمالية 23٪ عام 2000 بعد ان كان 29٪ عام 1990، وبلغ في اوربا الغربية 22٪ عام 2000 بعد ان كان 23٪ عام 1990 وبلغ 18٪ عام 2000 لبقية

دول العالم بعد ان كان 16٪ عام 1990، ويظهر ذلك سيطرة الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي واليابان على سوق وسطائط صناعة المعلومات.

هدف الفصل الثاني:

يهدف البحث الى دراسة موضوع ثورة المعلوماتية وأثرها في النهوض الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، لان عالمنا اليوم في تغير مستمر ومرتكز على المعرفة المكثفة والثورة المعلوماتية والتدفق المستمر واللامحدود للمعارف والعلوم والأفكار، وهو في حقيقته يتوجه نحو الاستثمار في العقل البشري وفي تعظيم استغلال الموارد البشرية والتركيز على إعداد الإنسان المؤهل والفاعل والذي هو هدف التنمية ومحورها وركيزتها الأساسية،اما العالم النامي فهو عالم اخر بعيد عن ثورة المعرفة ولايعرف الا التقليد ولا يتعامل مع التقانة الحديثة الا بالقدر الذي يستهلك به انتاجها، دون النظر الى بعدها التقاني، والى اثرها في البناء الاجتماعي، والى توزيع الدخل ونوع العمالة وحجمها، وهذا يرتبط بالتالي بالتبعية.

ان معظم البحوث تركز في مجال التقانة على الجانب الاقتصادي وتهمل الجوانب الاخرى التي لاتقل اهمية عنه وهي الجوانب الاجتماعية والتربوية والحضارية، والتي يبقى التفكير التقاني دونها جزئياً واحادي الجانب. فالتقانة ليست فقط قضية اقتصادية، بل هي قضايا متشابكة متحابكة متواصلة ومتشبعة ومتداخلة تشمل العلوم الطبيعية والانسانية والاجتماعية، وتتضافر معاً لايجاد وسط ابداعي ومتجدد اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً يتم به النظر الى ماتقدمه التقانة من اكتشافات جديدة تبين الانسان امكانات التعامل مع الطبيعة وتطويع اسرارها واستخدامها.

من ناحية ثانية ذهب البعض بعيداً فرفعوا شعارات معادية للثقافة باعتبارها جلبت الرعب النووي وتلوث البيئة والتدهور الخلقي وقصور الطاقة والاعتماد المتزايد على موارد غير قابلة للتجديد، والفقر والبطالة، وتفكك البناء الاسري، واعتبروا التقانة

ضد الانسان امثال الروسي برديف وبعده الالماني كارل باسيرز والامريكي روبرت هـا يلبرونز واطلقوا عليها (الانتحار التقاني) الشامل للبشرية.

ثورة العلم والتكنولوجيا :

ان ثورة العلم والتكنولوجيا احدثت العديد من التغييرات الجوهرية في بنية الاقتصاد وجوهر العلاقات الدولية، فالثورة العلمية والتكنولوجية قد حملت في جوهرها العديد من السمات والخصائص، اذ جعلت المعرفة العلمية عنصر انتاج اساسي يمثل القوة الانتاجية المباشرة في تحديد سيطرة الانسان على الطبيعة بحيث شملت هذه المعرفة ثلاثة مجالات اساسية هي العلم والتكنولوجيا والانتاج، واصبحت قاعدة للصناعة الحديثة، بحيث تجاوزت ادوات العمل حدود الالات الميكانيكية، ودخلت الحقبة الالكترونية [5].

في النصف الثاني من السبعينات حصل تطور حاسم لهذه الثورة، وذلك من خلال اقامة اقتصاد تكنولوجياً للمعلومات يعتمد على الالكترونيات، وهو مايمكن ان يطلق عليه بالثورة المعلوماتية والتي تشكل الى جانب التكنولوجيا الحيوية وثورة تكنولوجيا المواد، الوجه الجديد للحياة في الدول المتقدمة.

ومع انتشار شبكات المعلومات ومصاريفها والتوسع في استعمال شبكات الاتصال والحاسبات ومختلف تقنيات المعلومات عبر الحدود الدولية اصبحت التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تنتقل بسهولة فائقة عفوياً او تخطيط واع عبر الحدود[6].

ان المشاكل المتعلقة بتحويل الهياكل الاساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية تشمل وجود احتكارات تابعة للدولة وانخفاض الكفاءة والحاجة الى اعادة تشكيل هيكل التعريفات والى نظم لوائح تنظيمية جديدة، فكل ذلك يعتبر حواجز وعقبات امام استخدام الدول النامية للالكترونيات، كما ان الحاسبات العاملة على شبكات الانترنيت والتي تعد بوابات الدخول الى الهياكل الاساسية العالمية للمعلومات توجد بصورة رئيسية

في الولايات المتحدة وكندا وأوربا الغربية [7]، ولا يبلغ نصيب باقي دول العالم سوى 9٪ من هذه الحواسيب المضيفة، وهذا التركيز لنشاط المواقع المضيفة، في العالم المتقدم له اثاره في تكاليف الوصول الى المعلومات، وعلى انواع الخدمات المتاحة، كما ينزع الى تأكيداً غلبة العرض باللغة الانكليزية.

ان مصطلح (مجتمع المعلومات) يتحقق من خلال ما احدثته الالكترونيات من ثورة هائلة في الادارة العليا الى جانب دوره المألوف في انجاز الاعمال الروتينية المضادة بدرجة كبيرة في الدقة، بل انه يؤدي خدمات جليلة في سياستة واستراتيجيه العمل واتخاذ القرار الى جانب الاعتماد عليه في تنفيذ الاعمال التي تحتاج الى درجة عالية من الدقة لتحقيق النجاح، كما هو الشان في اجراء العمليات الجراحية الدقيقة مثلاً، فضلاً عن استخدامه في الحصول على المعلومات من كل انحاء العالم عن طريق ربطه بشبكات الاتصال العالمية الانترنيت اوحتى عن طريق الاقراص المدمجة [8].

ان مجتمع المعلومات يتطلب تداول الافكار والمعرفة دون قيود على نطاق العالم، وهو مايعني حرية التفكير والتعبير عن الرأي وتوفير الامكانيات التي تساعد على ذلك، والمنطق الذي يحكم ثورة المعلومات هو ضرورة العمل على تيسير الحصول على المعلومات في أي مجال من أي مكان في العالم [9].

ان مظاهر التدويل للحياة الاقتصادية نتيجة الثورة العلمية والتكنولوجية وهي تدويل الانتاج، توسيع نطاق التجارة الالكترونية، تدويل رأس المال هذا فضلاً عن البعد الدولي الذي شمل حقلي العلم والتكنولوجيا، ادت الى تفاوت الامم في مستوياتها العلمية وكذلك في مجال الاختراعات والابتكارات، وهذا اما يمثل قاعدة المنافسة التي تتجاوز نطاق الاقتصادات القومية الى افاق المنافسة الكونية ومن ناحية ثانية فان احد اشكال التعاون لاسيما فيما بين البلدان المتقدمة المتكاملة اقتصادياً هو التبادل العلمي والتكنولوجي، فالابتكارات تباع ولها سوق تسمى براءات الاختراع [10]. كما ان

التكنولوجيا المتطورة اضبحت سلعة مهمة في التجارة الدولية ومن ذلك تجارة الحاسبات التي تلعب دوراً مهماً جداً في تطور المجتمعات[11].

ان التطورات المعاصرة علمياً وتكنولوجياً افرزت انجازات كبيرة، ففي حقل الالكترونيات تبذل جهود واسعة لزيادة الحاسبات الالكترونية في معالجة المعلومات وتطوير التكنولوجيا جديدة تختزن مقادير اكبر من المعلومات، وفي الجانب الاقتصادي ادت الى زيادة استخدام العقول الالكترونية في الانتاج الصناعي الى زيادة الانتاجية وتحسين نوعية الانتاج، وبهذا بدأت تطبيقات الالكترونيات الدقيقة تنتشر بسرعة مذهلة[12].

علاقة النهوض الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المستقبلي للثورة المعلوماتية:

ان الثورة الاولى كانت انتقال الانسان من العصور الحجرية الى العصور الزراعية،والتي تميزت بنمو العائلة الزراعية المتكاملة أي التي تستهلك انتاجها، وبنمو القبلية وبدوران حياة المجتمع حول دورة المطر، اما الثورة الثانية فكانت انتقال الانسان من المجتمع الزراعي الموسمي الى المجتمع الصناعي الذي تميزت حياته باختفاء العائلة الزراعية المتماسكة وبظهور العائلة الصناعية الصغيرة واصبح ولاؤها للمصنع، كما انفصل الاستهلاك عن الانتاج، واختلفت مقاييس الاداء ونشأت حول هذا كله مفاهيم الدولة الحديثة وممارسات الديموقراطية السياسية والحياة البرلمانية وحكم الاغلبية كما نشأت النزعة الاستعمارية الحديثة والسيطرة على العالم الثالث[13]، اما الثورة الثالثة فهي ثورة المعلوماتية وكانت اهم مميزاتها الالكترونيات الدقيقة **Micro-electronics**،التليماتية **Telematics**، المعلوماتية **informatics**، البيولوجيا الحيوية، والمواد الاولية والطاقة الجديدة والمتجددة، تقانة الفضاء.

ان عصر المعلوماتية يشمل النشاطات الخاصة بانتاج وتشغيل وتخزين ونقل ومعالجة ونشر المعلومات، وتشمل هذه العمليات النشاطات التقليدية كالابحاث

والدراسات والمكتبات والطباعة والنشر والتلفزة والاذاعة والصحافة، كما تشمل النشاطات المستخدمة كالاستشعار عن بعد والاتصالات الهاتفية والتلغرافية، كما تميزت بمحاكاة ذكاء السلوك الانساني فهي قادرة على القيام بوظائف الكتبة والرياضيين والمكتبيين والميكانيكيين والكميائيين والسائقين، ولها تأثير هام، وبعيد المدى في النظام الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، فمن الصعب وتصور أي نشاط يقوم به الانسان دون ان يتأثر تأثراً بالغاً بالتقانة الحديثة.

ان المعلوماتية تتميز بأنها اهم مجال لتطبيقات الالكترونيات الصغرية وتتحد ضمنه تقانات من حقلي الحوسبة والاتصالات، وقد خطت المعلوماتية في السنوات الاخيرة خطوات واسعة اخذت اثارها تتسع وتتعاظم في مجالات الصناعة والتجارة والادارة وفي قطاع الخدمات وحتى في حياة الانسان العادي في الدولة الصناعية، كما تقوم نظم المعلوماتية على تطوير اساليب الخزن والاسترجاع للمعلومة، وفي مفهوم المعلومة نفسها، فالمعلومة اصبحت المفهوم الواسع التي يتضمن الصورة والشكل والنصوص الحرفية والتصميات وغيرها بلا حدود، ولم تعد مقصورة على الرقم بل ستتجاوز الخزن والاسترجاع، وتمتد الى الصورة والاشارة والترددات الموجية والضوئية، واصبح ذلك ممكناً على بعد الاف الاجيال.

الفجوة الحضارية والمعلوماتية :

ان التبعية حالة شاذة او متطرفة من حالات الاعتماد المتبادل،ويقصد بالشذوذ او التطرف هنا انعدام التكافؤ وغياب الندية بين طرفي العلاقة، والتبادل في العلاقة هنا هو ان علاقة التبعية وان كانت تتضمن اعتماد التابع على المتبوع فانها تتضمن ايضاً اعتماد المتبوع على التابع[14]، وعلاقة التبادل هنا تتم مع فارق جوهري هو ان سندها الهيمنة وليس التراضي نظراً لغياب التكافؤ بين طرفي العلاقة[15].

ومع انتشار شبكات المعلومات والتوسع في استعمال شبكات الاتصال والحاسبات ومختلف تقنيات المعلومات عبر الحدود الدولية، غدت التأثيرات الاقتصادية والأجتماعية وحتى السياسية تنتقل بسهولة فائقة، عفوياً او بتخطيط واع عبر الحدود، واصبح من المستحيل على الدول النامية ان تبقى في عزلة عن التطورات الجارية في العالم في ظل الاستيراد العشوائي لمختلف تطبيقات الالكترونيات الدقيقة وتجهيزاتها وبشكل خاص السلع الالكترونية الاستهلاكية خاصة مع ملاحظة التأثير عبر الحدود سيكون دائماً باتجاه واحد من الدول المصنعة التي تمتلك هذه التقنيات وتنتج براجياتها وتحتضن شبكاتها ومصارف المعلومات فيها من الدول النامية المستفيدة[16]، وبالذات في غياب أي وعي لخطورة مثل هذا الانتشار فعجز الدول النامية عن اللحاق بمستجدات هذه التقنيات سيؤدي الى مزيد من التبعية والى ازدياد الفجوة الحضارية بين الدول وفي تقنيات الالكترونيات الدقيقة.

فالدول العربية لازالت تابعة متقلبة بشكل عام وتستورد تطبيقاتها بسلبية فاضحة بدون أي تخطيط سواء لحسن استيعابها ودون اعداد للاستخدام الامثل لها ولتطويعها لتلبية الحاجات الملحة او لتتجنب سلبياتها المعروفة فقد اخذت هذه التقنيات وتطبيقاتها تنتشر في المجتمعات العربية بشكل عشوائي [17]، مع مختلف الاجهزة والمعدات التي تسودها المنطقة، فضلاً عن انتشار هذه التقنيات كان اكثر كثافة في القطاع الاستهلاكي في حين مازال محدوداً في معظم قطاعات الانتاج والخدمات[18].

جدير بالذكر انه بدأت تظهر سلبيات ونواقص عديدة بعضها مرتبط بطبيعة هذه التقنيات ومعظمها ناتج عن اساليب استيرادها العشوائية وبشكل خاص اختفاء التخطيط الواضح للاهداف وجهل المؤسسات العربية لحقيقة هذه التقنيات وقدرتها وحدود امكاناتها [19]، وعدم الاعداد لاستيعابها، وخاصة بعد ان اثبتت تجارب الدول الاخرى ان حسن الاستثمار في هذه التقنيات وفاعلية توظيفها لايتم بلورة سياسة وطنية واضحة[20]،

واعداد كادر بشري قادر على استيعاب هذه التقنيات ومتطلباتها وقادرعلى تطويعها لتلبية الحاجات المحلية والتخطيط لضبط التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والناجمة الناجحة عنها.

التبعية المعلوماتية وكسر احتكار المعلومات :

يقصد بالتبعية المعلوماتية (Information Dependence) ذلك الوضع الذي تهيمن فيه دول القلب الرأسمالي على تدفق المعلومات الى بلدان العالم الثالث، بما في ذلك المعلومات عن بلدان العالم الثالث نفسها[21]. ويمثل ذلك الوضع في تمركز المعلومات (بخاصة المعلومات المتخصصة) في الشطر المتقدم من العالم الرأسمالي، وسيطرة عدد محدود من الشركات الدولية الكبرى على جمع المعلومات وتوزيعها في جميع انحاء العالم،واحتكار الشركات متعددة الجنسيات للكثير من المعلومات وتوزيعها في الكثير من الانشطة الاقتصادية في هذه البلدان[22].

كما ان قدراتها على اتخاذ القرارات السليمة المتماشية مع المصلحة القومية. والحق انه الى ان يتم كسر احتكار المعلومات من جانب الدول المتقدمة وتحقيق قدر معقول من تحرير المبادلات المعلوماتية، لايمكن لبلدان العالم الثالث الزعم انها صاحبة الكلمة الاخيرة في اتخاذ قراراتها، كما لا يمكنها الادعاء بممارسة حقوق السيادة على مواردها. ولذا فان بناء قاعدة وطنية للمعلومات يعتبر عنصراً اساسياً من عناصر تحرير القرارات الوطنية من اغلال التبعية المعلوماتية. وفيما يلي بعض المؤشرات التي يمكن ان تساعد على متابعة مدى التقدم نحو هذا الهدف[23]:

1. نسبة المساحات الارضية المتوافر عنها معلومات وافية الى جملة مساحة الحيز القومي.
2. نسبة الموارد المائية المتوافر عنها معلومات وافية الى جملة الموارد المائية للدولة.

3. مدى التحسن الكمي في المسوح الاحصائية.

4. مدى التحسن الكيفي في المعلومات الاحصائية.

5. مؤشر برأي عينة المخططين ومتخذي القرارات والباحثين وغيرهم من مستخدمي البيانات عن مدى التحسن في الخدمات الاحصائية كماً وكيفاً.

6. مدى الاعتماد على المبادرات الخارجية وعلى الاجانب عموماً في جمع المعلومات عن الموارد الوطنية وتجهيزها وتحليلها.

7. مدى مساهمة الدولة في جهود بلدان العالم الثالث من اجل انشاء مراكز للمعلومات ووكالات للانباء وما الى ذلك.

تتحكم الدول الرأسمالية المتقدمة في أسواق المال وشبكات التسويق، بل غالباً متكون مسيطرة تقانياً على الاقل على انتاج هذه السلع في دول العالم الثالث. كما ان هذه الدول الرأسمالية المتقدمة عادة تسيطر على توريد الغذاء والسلاح الى الدول التابعة وتتحكم في تجارتها[24].

هناك علاقة اعتماد متبادل غير متكافئ،ذلك ان اعتماد كل طرف على الاخر لايترتب عليه الانتقاص بقدر متساوي او متكافئ من حرية كل منهما في اتخاذ قراراته او من درجة سيطرته على شروط اعادة انتاج ذاته. فعدم التكافؤ وما يترتب عليه من استغلال هو الذي يؤدي حقيقة الى خلق اليات لها قوة ذاتية على تجديد اوضاع التبعية[25].

لذلك فان المقصود بالتخلص من التبعية هو التخلص من تلك الخاصية الشاذة في علاقة الاعتماد المتبادل بين الدول الرأسمالية المتقدمة ودول العالم الثالث، وليس وصول الاخيرة الى حالة من الانعزال عن بقية العالم او الاكتفاء الذاتي. أي ان الهدف هو تصحيح العلاقة بجعلها تقوم على التكافؤ في القوى لاعلى التفاوت الصارخ في القوى، ومن ثم بجعلها أداة لتحقيق النفع المتبادل والتعاون لمصلحة الجميع، وعدم فرض الاستغلال والهيمنة وعرقلة نمو طرف لمصلحة مزيد من النمو لطرف اخر.

هوامش ومصادر الفصل الثاني :

1- ثائر العاني، وقيس عبد الوهاب، التجارة الالكترونية، دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العراق، العدد15،السنة الرابعة، صيف2002.

2- د.رواء زكي يونس الطويل، جدوى استيراد الالكترونيات، جامعة اليرموك، المؤتمر الاقتصادي السادس للتجارة الخارجية، الاردن، 2001.

3- مثل زيادة نطاق الانتاج الكبير، السرعة في تجديد المعدات الانتاجية، وتطوير خطوط الانتاج وعجلت في تطوير صناعات جديدة حديثة وعسكرية مثل الطاقة الذرية والحاسبات الالكترونية وصناعة الصواريخ...الخ.

4- حيثجعلت موقع المنتجات الخام هامشياً ومن المستبعد ان ترتفع اسعارها قياساً بأسعار السلع الصناعية او الخدمات.

5- فؤاد مرسي، الرأسمالية تجد نفسها، عالم المعرفة، 147، الكويت، 1990.ص25.

6- ميس صاحب عبد الوهاب، منظمة التجارة العالمية ودورها في الاقتصاد العالمي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة صدام.

7- الاوتكناد، الاتصالات السلكية واللاسلكية وتيسير الاعمال التجارية، ورقة اعدتها امانة الاونكتاد، تموز، 1997، ص9.

8- د.احمد ابو زيد، ثورة المعلومات ومجتمع المستقبل، مجلة العربي، 539، 2003،ص23.

9- د. رواء زكي يونس الطويل، التجارة الالكترونية والتجسس الاقتصادي، مؤتمر النادي العلمي، موصل، 2004.

10- ثائر محمود رشيد العاني، وميس صاحب عبد الوهاب، التجارة الالكترونية اداة للمنافسة الدولية في الاسواق العالمية، دراسات اقتصادية، بيت الحكمة،العدد 15، السنة الرابعة، 2002،ص94.

11- باسل البستاني، تطورات حيوية على صعيد الاقتصاد الدولي، النظام الدولي الجديد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1992،ص242.

12- العاني، مصدر سابق، ص95.

13- اذ اصبح مفهوم المحافظة على نوعية الانتاج مفهوماً محورياً لضمان حياة المجتمع وتبع ذلك تطور مفاهيم جديدة كأهمية الحاسبات الدقيقة ومهارات التسويق وضمان وصول المواد الخام وتنسيق التصدير وضمان مصادر الطاقة وبالتالي ضمان دورات الالة.ان هذه التغييرات ستكون شديدة وقوية ويؤكد توفلر Alvin Toffler ان تغييرات الموجه الثالثة The third waves سوف تكون اكثر اهمية وعمقاً وانتشاراً مما حصل في الموجات الاولى الثانية.

14- جلال امين، تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية، مطبوعات القاهرة، القاهرة، 1983، ص74-82.

15- د.ابراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مشروع المستقبلات العربية البديلة، مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة الامم المتحدة، بيروت، 1989،ص16.

16- حسن الشريف، الاقطار العربية وثورة الالكترونيات الدقيقة، سلسلة كتب المستقبل العربي (13) في كتاب دراسات في التنمية العربية،مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 342،1998.

17- د.رواء زكي يونس الطويل، العولمة ونقل التكنولوجيا، مجلة بحوث مستقبلية (7)، موصل، العراق، 2003.

18- انطوان زحلان، العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي،ط5، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1991

19- د.علي توفيق صادق، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الاسواق العالمية،صندوق النقد العربي،معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 1999،ص104.

20- نبيل علي، ثورة المعلومات، العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، تحرير اسامة الخولي،200، ص356.

21- R.C.O Brien, 'Specialized Information and Global Interdependence: problems of Concentra tion and ACCESS,', chap.8.

22- ومن البديهي ان حصولنا على نسبة كبرى من المعلومات من مصادر اجنبية، لايمكن وصفها دائماً بالحياد او النزهة، يجعلنا في موقف ضعيف ازاء الاجانب عند اجراء مفاوضات على المستوى الدولي (حيث تشكل المعلومات عنصراً من عناصر القوة التفاوضية).

23- د.ابراهيم العيسوي،قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989،ص58.

24- ولذلك تمتلك الدول الرأسمالية المتقدمة في العادة وسائل عديدة للضغط على الدول التابعة (بما في ذلك وسائل الضغط على اقرانها من الدول الرأسمالية المتقدمة لممارسة الضغوط على الدول التابعة) اذا أوقفت الاخيرة امدادها بالنفط او غيره من المواد الخام. وبطبيعة الحال فان الدولة من دول العالم الثالث لاتملك بمفردها ان تواجه هذه الضغوط المباشرة وغير المباشرة.

25- د.ابراهيم العيسوي، مصدر سابق، ص17.

الفصل الثالث

العولمة ومدى الحاجة الى استيراد الالكترونيات

الفصل الثالث

العولمة ومدى الحاجة إلى استيراد الالكترونيات

تمثل التكنولوجيا المتقدمة نقلة حضارية نوعية تعادل في أهميتها الثروة الزراعية والثروة الصناعية أيضاً، وأن جميع دول العالم النامي مدعوة للاستفادة من استخدام تطبيقات التكنولوجيا المتقدمة، ولكن المشكلة الحقيقية التي يجب أن تعيها هذه الدول لا تتعلق باغتنام فرص الاستخدام، بل بمعرفة وتحديد الخيار التكنولوجي الملائم، تماماً مثل الخيار التكنولوجي الملائم في مجال التكنولوجيا التقليدية . فالمنطق يرفض قبول استيراد جميع الانواع والمبتكرات، حتى لو أمكن ذلك إنما يتوجب الاخذ بما يناسب المجتمع مع حساب التطورات المستقبلية .

والدول النامية تعتبر مستورداً شرهاً للتكنولوجيا الدقيقة، لذلك نجد الاسواق الاستهلاكية في بعضها تغص بالاجهزة الالكترونية كالفيديو والتلفزيون وغيرها أكثر مما هو موجود لدى الدول المصنعة لها . أما المجالات الصناعية لا نجد لها إلا أثراً قليلاً، وحتى لو دخلت فيتم ذلك عن طريق الشركات الاجنبية التي تنفذ المشاريع دون أن تتيح للبلد أن يتدخل في التفاصيل، وبصورة عامة يقتصر تعامل الدول النامية مع التكنولوجيا على الاستيراد العشوائي دون تخطيط سليم ودون اجراءات هادفة لتطويع هذه التكنولوجيا والسيطرة على سلبياتها التي تبرز خلال التطبيق، وهذا يدل دلالة أكيدة على ضرورة وضع سياسة وطنية واضحة للتعامل مع التكنولوجيا من ناحية اعداد الكادر المتخصص والكفاءة وتطويع هذه التكنولوجيا لتلبية الاحتياجات المحلية الملحة، وتوجيه كل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الناتجة عن استخدام هذه التكنولوجيا بما يناسب القيم والتقاليد .

وفي المجال الصناعي فإننا نرى الدول النامية لا تستفيد إلا ضمن الحدود الدنيا من التقنيات الحديثة وخاصة الالكترونية الدقيقة وتعتمد في المشاريع التي تنفذها على الشركات الاجنبية بادخال تطبيقات هذه التقنيات ومعداتها في قطاع السيطرة في بعض مشاريع التصنيع الحديثة الكبرى، فضلاً عن ذلك فهي لا تمتلك القدرة على صيانة هذه الاجهزة بعد استثمارها لذا تعتمد على الخبرة الاجنبية المكلفة .

ويقودنا هذا الى التغيرات السايكولوجية الحادثة عقب سقوط الاتحاد السوفيتي والتعلق الطفولي بالغرب وأرضية سيكولوجيتها وهي التسليم الطوعي، فأخذت الصفوة تبرز وتفلسف خضوعها للهيمنة الامريكية باعتبار الامريكان أسياد العالم . وقد مثل السبق الغربي في مجال التكنولوجيا تمهيداً لنقل التكنولوجيا على حساب السيادة الوطنية التي أفرغت من محتواها وتحديد النظم الكلية لهذه الدول وقواعد ادارة سوقها وبيع المشروعات التي تأسست في عهد الدولة القوية وتسمية ذلك خصخصة وفتح الباب على مصراعيه أمام السلع المستوردة لتحل محل المنتوج الوطني وتسمية ذلك تحريراً اقتصادياً أو تكييفاً هيكلياً .

إن هذه الدول النامية يطلق عليها غنار ميردال The Soft State أو الدولة الرخوة، فالحرية الاقتصادية اللامتناهية هي التي تحبذها القوة المتنفذة في الاقتصاد العالمي، والهدف الحقيقي للغرب هو ضمان مصالحة الاقتصادية والاستراتيجية في الدول الاخرى ولا يهم ذلك إذا كان على يد حكام طغاة، وبالتالي فإن مفهوم العولمة والحديث عنه اقترن بالحديث عن حقوق الانسان والديمقراطية والاشارة العقلانية والعلم، قدرة التقانة الحديثة على التغلب على ما يعترض الانسان من عوائق ومشكلات والهجوم على التعصب الديني والقومي والزعم بأننا في كل هذه الامور مقبلون على عصر جديد تنتصر فيه كل القيم الرفيعة، ويصور كل ذلك على أنه جزء من العولمة، ولكن الحقيقة أن لفظ العولمة يصف ما يجري على السطح دون أن يفصح عن محتواه الحقيقي أو عما يجري عولمته(١) .

وظاهرة العولمة تعني عولمة نمط معين من الحياة هو النمط الغربي أداته الاساسية هي الشركات المتعددة الجنسيات وتمارس هذه العولمة بكفاءة والى شاع الاعتقاد بضرورة تبنيه واتباعه لمجرد ارتباطه بثقافة معينة ونظرة معينة للحياة والكون[2] ... إن ظاهرة العولمة تعود بدايتها الى خمسة قرون خلت ولكن وبسبب اشتداد هذا الاكتساح وسرعته في العقود الاخيرة أعطاها هذه الخصوصية . كما أن وجود مصلحة مؤكدة لأصحاب الثقافات والمنتجات التي تجري عولمتها في عدم افتضاح خصوصيتها واستخدامها مختلف وسائل القهر المادي والسياسي والنفسي والعقلي لتصوير ما هو خاص على أنه انساني وعام .

أهمية الفصل الثالث :

تبرز أهمية الدراسة وتزداد أهمية كون أحداثه جرت خلال المدة بين عهدين العهد الاول هو نهاية أزمة الالفية الثانية، والعهد الثاني هو عهد بداية أزمة الالفية الثالثة، وانطلاقاً من ذلك فإن رؤيتنا الزمنية لمجتمع القرن العشرين تمكننا من رسم معالم وخصائص مجتمع القرن الحادي والعشرين، وأن اقتصاد القرن الجديد لن يكون صورة مشابهة للقرن الماضي، وأن تشكيل صورة مستقبل التطورات العالمية وقواها الفاعلة هي عملية ديناميكية ومستمرة وليس لها صورة نهائية وحاسمة يتم الركون اليها لفهم تجليات المستقبل .

كما أن ارساء قواعد السلوك التكنولوجي على قاعدة تكنولوجية جديدة هي (عولمة) الثقافة من أجل اسقاط الجغرافية ومنطق الاراضي وما ينطوي عليه ذلك المنطق من سيادة . وجدير بالذكر أن فكرة الشرق أوسطية وما جرى لتحقيقها ليس وليد ظروف الثمانينات أو غيرها، فالمشكلة تعود الى بداية هذا القرن العشرين حيث كانت الادارة الامريكية تقول أن اسرائيل يجب أن تبني ويجب أن تقود آلية مشروع الشرق أوسطية، هذه العلاقات غير المتكافئة بين دول تمتلك تكنولوجيا وامكانات اقتصادية وعلمية ودول

متخلفة، والشرق أوسطية لها وزنها السياسي والثقافي والديني فضلاً عن الجانب الاقتصادي .

مشكلة الفصل الثالث :

إن مسألة هيمنة الولايات المتحدة على مقدرات الاقتصاد العالمي هي مسألة وقتية، واستناداً لذلك لا يمكن قبول نظرية (فوكاياما) حول نهاية التأريخ وسقوط الايديولوجيات . وأن ارساء قواعد السلوك الاقتصادي على قاعدة اقتصادية جديدة في لبرلة الاقتصاد وأدلجته وعولمته من أجل اسقاط منطق الحواجز والحدود الاقتصادية بين الدول .

إن ارساء قواعد السلوك التكنولوجي على قاعدة تكنولوجية جديدة هي (عولمة) الثقافة من أجل اسقاط الجغرافية ومنطق الاراضي وما ينطوي عليه ذلك المنطق من سيادة . وسوف تستغل الدول المتقدمة الثورة التكنولوجية وخاصة الثورة المعلوماتية لاستخدامها في الصراعات العالمية والحضارية ولكي يمكن أنماط استهلاكها وثقافتها وربما لغتها على الآخرين . إن الهدف النهائي من خلال المشروعات المطروحة هو طمس العروبة والهوية العربية واضعاف الامة العربية وتمزيق الوطن العربي الذي يضم مائتي مليون نسمة من المحيط الى الخليج .

هدف الفصل الثالث :

يهدف البحث الى دراسة أهمية موضوع الفجوة العلمية، وخصوصاً ونحن في مرحلة توسطت القرنين العشرين والحادي والعشرين، كما يوضح مدى الفارق بين دول الشمال والجنوب وبين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية، كما يهدف الى بيان مدى حاجة الاقطار العربية الى التكنولوجيا ومدى الاختراق الاجنبي والصهيوني والشركات

متعددة الجنسيات التي لا تتيح لأي دولة التدخل في التفاصيل، واقتصار تعامل الدول النامية مع التكنولوجيا على الاستيراد العشوائي أ

لقد دعت دول الجوار العربي الى أهمية التكنولوجيا كتركيا وايران والكيان الصهيوني، حيث لم تعد مسألة امتلاك الكيان الصهيوني للاسلحة النووية تثير الجدل، بعد أن تكشفت جميع الحقائق التي تؤكد على حيازة هذا الكيان للقدرات اللازمة لانتاج مثل هذه الاسلحة، رغم أنه ما يزال لحد الآن حيازته للاسلحة النووية، لأن الاعلان عنها سيترتب عليه أن تصنع الاسلحة ضمن ستراتيجية نووية محددة الاهداف والمباديء، وأن ترسم لنفسها سياسة نووية معلنة معبراً عنها رسمياً من أعلى مراكز قيادتها السياسية .

كما يهدف البحث الى توضيح مخاطر الفجوة العلمية في تعريض الامة العربية لخطر الاختراق العلمي والثقافي وبشروط تفرضها الدول الصناعية وبالتحديد الشركات متعددة الجنسيات، فمنذ عقد الخمسينات ومنذ وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها اتجهت الدول الصناعية الى تحديث وسائل الانتاج واستخدام التكنولوجيا، أما الدول النامية والتي خرجت تواً من السيطرة الاستعمارية المباشرة وغير المباشرة فقد اندفعت بدرجة أقل حماسة للحصول على الوسائل العلمية والطرق والمعارف التصنيعية ولكن بشرائها، فبرز مفهوم جديد هو نقل التكنولوجيا Technology Transfer لذا فقد عانت كثيراً وخاصة الدول العربية حيث أن أغلب هذه المشاريع تخططها وتصممها وتنشئها وتجهزها شركات أجنبية قد أثبتت أنها لا تؤسس قاعدة تكنولوجية وطنية .

الفجوة العلمية والاستيراد العشوائي :

ترد مصطلحات كثيرة لها دلالات عميقة منها الغزو الثقافي والاختراق العلمي والاستعمار الثقافي والاغتراب الفكري والاحلال الثقافي وغيرها من المصطلحات التي

تشير الى حالة من التفاؤل أو الصراع بين ثقافة الانا وثقافة الآخر أو بين ثقافة الشرق وثقافة الغرب أو بين ثقافة الشمال وثقافة الجنوب .

إن التقدم العلمي والتكنولوجي لدى دول الشمال وتوافر الامكانيات المادية والفنية والتقنية المتقدمة فيها انعكس على تفوقها وتميزها الثقافي والاعلامي، والاختراق الثقافي العربي يتضح من خلال أسباب داخلية متعلقة بضعف البنى الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وأسباب خارجية وتتعلق بالتطورات الهائلة في المجال التكنولوجيا المعلوماتية والطفرات العديدة في مجالها ولا تزال الفجوة العلمية بيننا وبين العلم الخارجي تزداد اتساعاً يوماً بعد يوم، فنحن بيئة مستقبلة وأن الشركات متعددة الجنسيات المنفذة للمشاريع لا تتيح لأحد التدخل بالتفاصيل، ويقتصر تعامل الدول النامية مع التكنولوجيا على الاستيراد العشوائي دون تخطيط سليم ودون اجراءات هادفة لتطويع هذه التكنولوجيا والسيطرة على سلبياتها التي تبرز خلال التطبيق .

فيفترض أم المفتاح الاقتصادي لأي تطور عربي بما فيها احتواء أشكال العولمة وامتداداتها مثل ترويج لظاهرة الشرق أوسطية للمشرق العربي وايران وتركيا والكيان الصهيوني وأدواتها المفروضة مثل معايير مواصفات العالمية وسلاسل ISO 9000 لتقييس المنتجات الصناعية واستحصالها الشهادة الصناعية . وهنا يبرز التعاون التقني العربي كأحد الخيارات المطروحة[3] .

وهذا يدل دلالة أكيدة على ضرورة وضع سياسة وطنية واضحة للتعامل مع التكنولوجيا، كما أن للاختراق الثقافي للوطن العربي أسباب منها موضوعية خارجية وتتمثل في رغبة الدول الكبرى السيطرة والهيمنة لأسباب اقتصادية وسياسية وعسكرية . وأسباب ذاتية داخلية تتمثل في عدم ملائمة التقانات التقليدية للبلاد النامية وضعفها وقابليتها للاختراق .

إن الفجوة العلمية تبلغ أحياناً نسبة مرتفعة قدرت بأكثر من 1 : 150 بين الدول النامية والمتقدمة وأن سبب هذه الفجوة هو تخلف أنشطة البحث والتطور في الدول النامية، فضلاً عن التنبؤات المتحفظة التي تشكك بحساسية الجهود التنموية لها، وهذا التشكيك مبني على انطباع راسخ بأن التطور التقاني فيها سيكون في جوهره خارجياً وباستيراد التقانة الملائمة Appropriate Technology في أفضل الاحوال، في حين أن الخصائص العلمية التي تتصف بها عوائق الاستخدام يصعب التغلب عليها كلياً إلا بالتطور التقاني الداخلي .

إن الكيان الصهيوني وغيره من دول الجوار العربي وعى أهمية الركيزة التقانية قبل أقطار الوطن العربي، لذا توضع هنا قدرات الوطن العربي في الميزان وتوضح على أساسها موقعه على الخارطة الشرق أوسطية علمياً وتقانياً، فيلاحظ النمو المتسارع للكيان الصهيوني، فضلاً عن الجهود الحقيقية لدول الجوار الاخرى مثل تركيا وايران[4] .

إن متوسط الانفاق على البحث والتطوير من الناتج القومي الاجمالي في الاقتصادات المتقدمة تتجاوز 3٪ سنوياً وفي أقطار OECD تبلغ 2.23٪ يقابلها 0.5٪ في الاقتصادات النامية منذ السبعينات وحتى الآن . أو أن 2٪ – 2.5٪ من الناتج القومي الاجمالي GNP في الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا واليابان ينفق على البحث والتطوير مقابل 0.2٪ – 0.25٪ أ0.3٪ – 0.2٪ في الدول العربية . وفي العراق قدرت هذه النسب لعدد من الصناعات التحويلية بنسب تتراوح 0.017٪ – 0.02٪ من القيمة المضافة خلال عقدي السبعينات والثمانينات والنصف الاول من التسعينات . أما الاقتصاديات العربية ففي مصر 0.7٪ وفي ليبيا 0.3٪ وفي تونس 0.4٪ وفي الاردن 0.14٪ وفي قطر 0.04٪ من الناتج المحلي الاجمالي وفي ايران 0.14٪ وتركيا 0.54٪ بينما الكيان الصهيوني 2.1٪ وورد في مصدر آخر 3.1٪[5] .

إن هذه المؤشرات توضح حرمان الاقطار العربية من أهم مقومات التطور العلمي والتقاني وبالتالي النمو الاقتصادي ويعود السبب الى ضعف القدرات الابداعية والابتكارية فضلاً عن ضعف الاهتمام بهذه القدرات . وعموماً فإن الاقطار العربية لا تهتم بأنشطة البحث والتطوير بما يتناسب مع ما تملكه من موارد مادية وبشرية . فالانفاق عليها لم يتجاوز 1٪ من الناتج القومي الاجمالي بأحسن نسب الانفاق محلياً وبالمقابل 95٪ منه لدى البلدان المتقدمة . وبمقياس آخر للفجوة العلمية فهي نسبة العلماء والمهندسين المشتغلين بأنشطة البحث والتطوير التي تراوحت بين 123 و 207 لكل مليون نسمة عربي أو ما يعادل 0.6٪ - 0.9٪ من اجمالي المشتغلين فيه عالمياً.

إن مؤشر المعلوماتية والتنظيمية والتي حظيت بـ 4٪ من الطاقة الكلية من الحواسيب الكبيرة وغياب الادارة المتوافقة مع تنظيم أنشطة البحث والتطوير . إن عدد المهندسين العرب لم يتجاوز ثلاثة آلاف لكل مليون نسمة يقابله 12.4 ألف لكل مليون كادر في الكيان الصهيوني و 17000 و 13000 لكل مليون في الولايات المتحدة وكندا على التوالي . كما أن متوسط الانتاجية العلمية للفرد (الاسرائيلي) في الكيان الصهيوني تساوي انتاجية مئة عربي كمتوسط وهي مساوية لانتاجية 50 مصري وانتاجية 250 أردني . كما أن تركيبة المستويات العلمية المتاحة في المراكز البحثية العربية أكثر من نصفها كوادر فنية وسطية (خريجي معاهد) مقابل حملة الشهادات العليا والاولية من العلماء والمهندسين والاداريين القياديين .

إن تقليص فجوة العلم توحي بضرورة تغيير أولويات الاستثمار في رأس المال البشري والطبيعي، ودليل التنمية البشرية المحتسب على أساس طول الاجل والمعرفة والدخل يؤكد تفوق الكيان الصهيوني وحتى تركيا وايران على جميع الاقتصاديات العربية في مؤشرات التنمية البشرية، في امتلاك العلماء والمهندسين ونسبة العاملين في البحث والتطوير ونسبة الانفاق على كل من التعليم والبحث والتطوير.

الانفاق على البحث والتطوير واثرها على تباين الفجوة العلمية :

من الصعب تصور انصهار الايديولوجيات في ايديولوجية اقتصادية عالمية واحدة بعد عام 2050 مهما بلغت درجة العولمة أو ظهور الاقتصاد الموحد أو ما يطلق عليه بالانسجام المكثف، بل من المحتمل أن تزداد الصراعات بين الدول المتقدمة نفسها أو بينها وبين الدول النامية حديثة التصنيع والمؤشرات تشير الى اتساع الفجوة بين الدول النامية والمتقدمة .

إن الاقتصادات الوطنية تقوم على الاعتماد المتبادل بين كل منها، فكل بلد يعتمد على شركائه التجاريين في الحصول على السلع الاستهلاكية والمنتجات الوسيطة والسلع الرأسمالية، كما يعتمد عليهم في توفير الاسواق لمنتجاته، كذلك أصبح من الواضح يوماً بعد يوم أن البلدان تعتمد على بعضها البعض في نقل التكنولوجيا التي تربط أيضاً بين الاداء الاقتصادي في كل منها[6] .

لقد تم تضمين التقديرات الحالية لمدى الانتشار العلمية لآثار البحوث والتطوير بين البلدان الصناعية ومنها الى البلدان النامية في النموذج الاقتصادي الكلي للاقتصاد العالمي الذي صممه صندوق النقد الدولي، وتربط هذه التقديرات بين الانتاجية وانفاق قطاع الاعمال على البحوث والتطوير، وتفترض التقديرات أن اجمالي العناصر الانتاجية يعتمد على الرصيد المحلي من البحوث والتطوير بالنسبة للبلدان الصناعية، والمتوسط المرجح تجارياً لمخزون البحوث والتطوير الخارجي، وانفتاح الاقتصاد بالنسبة للبلدان النامية[7] .

وقد تبين نتيجة الدراسات أن زيادة الانفاق على البحث والتطوير تؤدي الى رفع مستوى الناتج المحلي على المدى الطويل، فتشير التقديرات الى أن استمرار زيادة الاستثمار في مجال البحوث والتطوير في الولايات المتحدة بما يعادل 0.5٪ من اجمالي الناتج المحلي، وهو ما يعادل زيادة طويلة الاجل في رصيد البحوث والتطوير تبلغ 10٪ من اجمالي الناتج المحلي، من شأنها أن ترفع مستوى الناتج الحقيقي للولايات المتحدة بمعدل 9٪ تقريباً على

المدى الطويل . ويأتي حوالي ثلاثة أرباع هذه المكاسب من خلال زيادة اجمالي العناصر الانتاجية، أما الباقي فيأتي من زيادة معدل الاستثمار من رأس المال المادي الناتج عن زيادة اجمالي العناصر الانتاجية، وتتحقق نصف مكاسب الناتج خلال الخمس عشرة سنة الاولى . وعلى ذلك فإن الزيادات المستمرة في عمليات البحث والتطوير على مدى عقد أو عقدين من الزمن من شأنها أن تعطي دفعة للنمو الاقتصادي وبالتالي التقدم العلمي .

كما أن الانفاق على البحث والتطوير يؤدي أيضاً الى انتشار آثار هامة نظراً لأن الانفاق هذا في أحد البلدان سيؤدي زيادة الناتج في البلدان الاخرى . فعلى سبيل المثال عندما تزيد جميع البلدان الصناعية من انفاقها على البحث والتطوير بما يعادل 0.5٪ من اجمالي الناتج المحلي، فإن المكاسب التي ستعود على ناتج الولايات المتحدة أعلى بنسبة 70٪ مما لو كانت الولايات المتحدة ستزيد بدورها الانفاق على البحث والتطوير .

وبالنظر الى حجم انتشار المكاب بين البلدان يعتمد الى حد كبير على روابطها التجارية، فإن الانتشار يميل الى الاتساع بصيغة خاصة بين البلدان الاوربية وبين الولايات المتحدة وكندا، غير أن امتداد أثر مكاسب الناتج الى البلدان النامية يميل الى الاتساع أكثر منه الى البلدان الصناعية، مما يعكس اتساع الفجوة العلمية والتكنولوجية بين البلدان الصناعية والبلدان النامية . كما أن الاستهلاك الحقيقي يتجه بنمط مشابه لنمط الناتج ولكن مع قدر أقل من الاختلاف بين البلدان . ويرتفع الاستهلاك بمعدل أقل من معدل ارتفاع الناتج في البلدان التي تقوم بتنفيذ عمليات البحث والتطوير، بينما يرتفع بمعدل أعلى من ارتفاع الناتج في البلدان الاخرى، وسبب ذلك أن البلدان التي ترتفع فيها معدلات البحث والتطوير يتوجب عليها خفض الاسعار لبيع انتاجها الذي يحقق معدلات أعلى ويمثل هذا التدهور في معدلات التبادل التجاري آلية هامة لانتشار مزايا زيادة الانفاق المحلي على البحث والتطوير في الخارج . وهكذا فإن ارتفاع الاستهلاك الامريكي على المدى الطويل على سبيل المثال، نتيجة لزيادة الانفاق في جميع البلدان

الصناعية على البحث والتطوير بما يعادل 0.5٪ من اجمالي الناتج المحلي، يصل الى ضعف معدل الاستهلاك المحقق في حالة قيام الولايات المتحدة فقط بزيادة الانفاق عليها 16٪ مقابل 7٪ . ويتسع حجم انتشار هذه الزيادة في الاستهلاك كلما اتسم الاقتصاد بالانفتاح بحيث يفيد بوجه خاص أقرب الشركاء التجاريين . وبالنسبة للاقتصادات الحديثة بالتصنيع، فإن البلدان النامية يمكنها الاستفادة من السياسات التجارية المفتوحة لأنها تيسر نقل التكنولوجيا من البلدان الصناعية .

كما أن زيادة واردات البلدان النامية من السلع المصنعة بما يعادل الزيادة التي حدثت في هذه البلدان في الفترة من 1992 الى 1995 ستؤدي الى زيادة الناتج بنحو 9٪ على المدى الطويل وزيادة الاستهلاك بحوالي 6٪، وتعني هذه النتائج أن جزءاً من نجاح الاقتصادات الحديثة العهد بالتصنيع على مدى العشرين سنة الماضية يرجع الى تحسين الانتاجية نتيجة لانتشار آثار البحث والتطوير الخارجية من خلال التجارة، وتتضمن العوامل الاخرى التي أدت الى تعزيز النمو في هذه البلدان الزيادات السريعة في اسهامات العمالة ورأس المال[8] . وينبغي أن لا يستدل من هذه النتائج على أن المزايا الناشئة عن الزيادات التي تستثمرها الحكومة في معدلات البحث والتطوير تماثل تلك الناشئة عن آليات السوق، كما توضح هذه النتائج بأن روابط البحث والتطوير تعد عاملاً هاماً لتطور عملية العولمة طبقاً للتقديرات القياسية المعقولة[9] .

خلق وتطوير تكنولوجيا وطنية :

من البديهي أن البلدان النامية والعربية منها تدرك أن القدرات التكنولوجية الوطنية حيوية بالنسبة لأية تنمية تعتمد على الذات وخصوصاً بعد التطورات التي حدثت على الساحة العربية في السنوات الاخيرة، وتدرك جيداً أنها في الوقت الحاضر غير قادرة على خلق وتطوير تكنولوجيا أصيلة وأنها تعتمد بالاساس على نقل وتجارة التكنولوجيا في تحقيق أهدافها التنموية في الوقت الذي تعبر فيه السياسات الصهيونية عن رغبة في اختراق

الوطن العربي . إن أن القدرة التكنولوجية تعد شرطاً ضرورياً لتقييم التكنولوجيا المراد الحصول عليها من الخارج بالاستعمال الفعال للتكنولوجيا المنقولة لنشرها ضمن الظروف المحلية للحصول على شرط أفضل لنقلها لدى التفاوض مع المؤسسات الاجنبية والعمل على توليد تكنولوجيا محلية ملائمة.

ويتعرض العرب وهم على أعتاب القرن الحادي والعشرين لهواجس الاختراق والافتراق والانشقاق والالحاق[10] وأن أهم مظاهر هذا الاختراق الشرق أوسطية وهي فكرة تمثل طموحاً صهيونياً (اسرائيلياً)، وما يهم المجتمع العربي نتيجة تلك الهواجس أن تصبح الاقتصادات العربية في ظل تحذير ناحوم جولدمان رئيس الوكالة اليهودية (أن اسرائيل لا يمكن أن تظل معتمدة على السيف وأن عليها اقامة جسور التعاون مع العرب) بمثابة دوائر اقتصادية متقاطعة فيما بينها ومتكاملة اقليمياً وعالمياً وتقسيم المحتوى الاقتصادي العربي الى أشلاء غير متآخية وذلك بالاختراق الاعلامي الذي لا يقتصر على المواقف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإنما الثقافية أيضاً، فضلاً عن دفع الوضع الاقتصادي العربي ومؤسساته الى مزيد من التفكك والبعثرة واضعافه واستبداله بنظام اقتصادي اقليمي جديد وبمؤسسات اقتصادية اقليمية جديدة . كما أن الاختلاف الاعلامي الذي يستخدم وسائل الاعلام الحديثة لتحقيق أغراضه ينبغي ألا يوقعنا في فخ الربط بين الاختراق واستخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة التي أصبحت ملكاً للانسانية، فضلاً عن أنه يكون لصالح الجهة المخترقة بصرف النظر عن تمشي هذا التأثير أو عدم تمشيه مع مصالح الطرف الثاني في العملية الاختراقية وأن غياب التكامل العربي له نتائج وآثار سلبية على القدرة في تفعيل نقاط القوة للامة[11] . وأن الاختراق الاعلامي يختلف تماماً عن الانفتاح الاعلامي والثقافي مع ثقافات العالم المعاصر والذي يتيح الفرصة للافادة بما يتوفر عن طريقه من معلومات، وأن وسائل الاتصال الجماهيري تنامت وتعددت وأسرعت حتى أصبحت أقوى فاعلية في العلاقات الدولية والتبادل الثقافي . ولغرض ذلك ولتقليص الفجوة ينبغي علينا :

1. انشاء شركة عربية للمعلومات توفر كل ما يتعلق بالتقنيات الحديثة في العالم وفي الوطن العربي، كي لا يلجأ الباحثون الى معلومات عن الوطن العربي الى مصادر أجنبية .

2. انشاء مركز بحوث تقنية على مستوى الوطن العربي بمثابة الجديد في عالم الاتصالات والمعلومات ويوفر النصح في هذا المجال .

3. انشاء صناعة براجيات مع Soft Ware عربية تأخذ بعين الاعتبار متطلبات السوق العربي التنافسية من برامج الكومبيوتر المتطورة التي تخدم شتى المجالات وخاصة مجالات المعلومات والاعلام .

البحث والتطوير عصب التطورات التكنولوجية :

إن الثورة الصناعية الثالثة أو التطورات التكنولوجية والعلمية هي عصب العولمة ومرتكزها الاساس، فالمعلوماتية وثورة الاتصالات هي نتاج للاهتمام بالتكنولوجيا والبحث والتطوير . وكانت دوافع الربح محفزاً لتوحيد وتدويل سوق التكنولوجيا العالمية ودافعة للتطور الصناعي، فقد عملت الشركات متعددة الجنسيات الى بلورة نمط الانتاج المعولم وفق مجموعة من الاسس وهي : انهاء عصر الصناعات الثقيلة والمصانع الضخمة المستهلكة لكميات كبيرة من الطاقة والملوثة للبيئة، استحداث أساليب عمل وادارة يتدنى فيها حجم العمالة المكتبية الى أدنى حد، تشجيع مبدأ العمل عن بعد، العمل على تصغير حجم المنتج سواء كسلعة نهائية أو وسيطة، الاعتماد على نشر حلقات الانتاج في أكثر من دولة، والتخصص بانتاج اثنين أو ثلاثة من مكونات السلعة .

لقد فاق انفاق الشركات متعددة الجنسيات على البحث والتطوير بما تخصصه الحكومات في الرأسماليات المركزية فقد بلغ ما خصص للانفاق على البحث والتطوير حسب احصاءات OECD في ألمانيا 2.8٪ من GNP أي 37.2 مليار دولار عام 1995 يسهم فيه العام بنسبة 37٪ والخاص بنسبة 60.2٪ وفي اليابان 21.8٪ و 68.2٪

والولايات المتحدة 39.2٪ و 58.7٪[12] . وقد عمدت السياسات الصناعية المتبعة في البلدان المتقدمة الى اعادة هيكلة الانتاج بحيث أصبح التنافس على أساس استخدام التكنولوجيا المتقدمة وبالتالي الارتكاز على البحث والتطوير كمتغير أساس . ويرى البعض (شومبيتر) أن للمشروعات الكبيرة قابلية أكبر على تخصيص المزيد من الاموال لأغراض البحث والتطوير (R & D)، وأن الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للابتكار والبحث والتطوير، أنها استغلت الفجوات التي تتركها المشروعات الكبيرة[13] .

التطورات العلمية المتسارعة واثرها في اتساع الفجوة :

إن الفجوة العلمية بين البلدان النامية والمتقدمة آخذة بالتوسع وبشكل متسارع كما تؤكده دراسات التنمية الاقتصادية، أكثر من توسع فجوة التنمية الاقتصادية، في ظل التطورات العالمية المتسارعة في جانبي التكتلات الاقتصادية المتضخمة والاختراق المعلوماتي في شتى الحقول[14]، وقد ثبت في بعض الدراسات أهمية ذلك[15] . كما أن أنشطة البحث والتطوير الصناعي كانت لها آثار مهمة وملموسة على نمو الانتاجية الكلية مع العوائد المحلية بين 27٪ - 30٪ الى جانب آثار تناثر التقانة الاجنبية والمحلية الايجابية المعتمدة على الانتاجية[16] .

ويوضح جدول (1) بعض مؤشرات التنمية البشرية التي تؤثر على زيادة الفجوة العلمية بين الدول النامية عامة والمتقدمة . فإن التحدي الاستراتيجي الذي يواجه أي بلد في العالم ينبع من البحث الحثيث في المعرفة[17]، في الوقت الذي يحظى نشاط البحث والتطوير باهتمام سطحي في الانفاق والتمويل والتطبيق وحتى الاعلام . ولطالما أكدت المنابر العلمية المختلفة[18] والدراسات الاكاديمية على أهمية البحث والتطوير، فلصناعة الالكترونيات والمعلومات والاتصالات الدور الريادي في التنمية الاقتصادية، ولكن القدرات العربية محدودة في هذه المجالات وبحاجة الى تطوير مما يتطلب قاعدة بشرية ومعرفية تحمل بذور التغيير الجذري في البنى المؤسسية والاجتماعية .

التوصيات :

1- توفير القاعدة التكنولوجية الوطنية لبناء الاقتدار التكنولوجي الوطني، وتوطين التكنولوجيا المتمثل في تبني الملائم منها وتعديل وتحوير غير الملائم منها في تنميتها وتطويرها وطنياً .

2- اقامة وتنشيط البحوث العلمية المتعلقة بكافة المجالات العلمية على مستوى الجامعات ومراكز البحوث العلمية وتحديد برامج تدريبية للكوادر الوطنية بشكل أصولي وجاد ودوري بحيث تشكل لدى هذه الكوادر خبرات تراكمية في مجال هيكلية البحث والتطور الصناعي مما يمهد لتشكيل نواة صناعية وطنية حديثة قائمة على أسس علمية متينة .

3- توحيد الجهود العربية من أجل اقامة وكالة أخبار عربية تكون قادرة على منافسة الوكالات العالمية والتنبيه الى الاختراق الاعلامي لا يمكن أن يقتصر على محاولة التأثير في المواقف والاتجاهات الاعلامية المتصلة بالاحداث الجارية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية بل يمتد الى محاولة التأثير الثقافي والعلمي .

4- انشاء صناعة براجيات Soft Ware عربية تأخذ في الاعتبار متطلبات السوق العربية المتنامية من برامج الكومبيوتر المتطورة التي تخدم شتى المجالات، كذلك تشجيع الصناعة العربية على الدخول في مجال صناعة عتاد الكومبيوتر Hard Ware والصناعات المرتبطة بالاعلام والمعلومات .

5- اصدار معجم موحد للمصطلحات العربية، ودعوة المؤسسات العلمية والتربوية العربية الى اعتمادها واستخدامها، وتأسيس مجلة علمية عربية محكمة ومتخصصة، تنشر فيها كل البحوث العلمية التي تؤدي الى ردم فجوة العلم والتكنولوجيا .

6- الانتباه من تضمين وسائل الاعلام مواد أجنبية بصرف النظر عن نوعيتها وأشكالها الفنية الذي كثيراً ما يكون مضللاً ومدى ما تفعله هذه المواد في نفوس المتلقي، كما يجب التفريق بين الاختراق والانفتاح الاعلامي والثقافي مع ثقافات العالم المعاصر والذي يتبع الفرضية للافادة بما يتوفر عن طريقه من معلومات .

هوامش ومصادر الفصل الثالث :

1- جلال أمين، العولمة والدولة، مجلة المستقبل العربي، 1998، ص18 .

2- د. محي الدين حسين عبد الله الطائي، العولمة واشكالية الثنائية، (اقتصاد دولة)، دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد الاول، 2000، بغداد، ص ص31-36 .

3- د. محمد طاقة، المشروع الصهيوني وأثره في النظام القومي العربي، مجلة أم المعارك، العدد 15، تموز، 1998، ص ص65-85 .

4- Foltyn, J., New Technologies – New Topical Issues of Development Economics, Trialogue Review, Vol. 1, No. 2, 1993, PP. 1-2.

5- برنامج الامم المتحدة الانمائي، مركز دراسات الوحدة العربية، تقرير التنمية البشرية، بيروت، ص114 .

6- Tamim Bayoum; David T. Coe, and Elhanan Helpman, "R & D Spillover and Global Grpwth", IMF Working Paper 96/47 (May 1996).

7- لقد تمت الاستعانة بالتقديرات الخاصة بالانتشار العالمي لآثار البحوث والتطوير والمستخدمة في نماذج المحاكاة، التي تركز على العلاقات التجارية باعتبارها آلية النقل الاساسية الوادرة في المصدر التالي :

- David T. Coe and Elhanan Helpman, "International R & D Spillovers, European Economic Review, Vol. 39, May 1995, PP.859-870.

- David T. Coe, Elhanan Helpman, and Alexander W. Hoffmaister. "North – South R & D Spillovers', Economic Journal, Vol. 107, January 1997, PP.134-149.

8- Alwyn Young, The Tyranny of Numbers: Confronting The Statistical Realities of the east Asian Growth Experience, Quarterly Journal of Economics, Vol. 110, August, 1995, PP. 641-80.

9- World Economic Outlook, May, 1997, ISBN, International Moetary Fund, PP. 55-60.

10- د. حميد الجميلي، استشراف مستقبل الاقتصاد العربي في ظل التغيرات الدولية، بيت الحكمة، سلسلة المائدة الحرة، تموز، 1997، ص ص52-54 .

11- فوزية ابراهيم محمد، الامن العربي، التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربي – الاوربي في باريس، نقلاً عن شؤون عربية، حزيران، 1997، ص ص224-229 .

12- د. عبد علي كاظم المعموري، العولمة، محاولة الرأسمالية للتكيف مع أزمتها، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الاول، السنة الثانية، 2000، ص ص18-27 .

13- للمزيد أنظر المصادر التالية :

- سمير أمين، حول نظرية التضبيط، بحوث اقتصادية عربية، العدد الاول، خريف 1992، ص8 .

- محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، المستقبل العربي، العدد 228، شباط، 1998، ص17 .

14- د. يوسف صائغ، الوضع الاقتصاد والاجتماعي الحالي في الشرق الاوسط، عمان، 1994، ص10 .

15- أمل فرحان ومحمد الطراونة، أثر التكنولوجيا والبحث والتطوير والتدريب على انتاجية مؤسسات القطاعين العام والخاص في الاردن، مجلة دراسات، العلوم الادارية، مجلد 24، العدد 1، 1997، ص ص73-87 .

16- انطوان زحلان، حيازة القدرة التكنولوجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص126 .

17- انطوان زحلان، التعرف على التحديات العلمية والتقانية والتجاوب معها، مجلة المستقبل العربي، السنة 21، العدد 242، 1999، ص49 .

18- د. صبحي القاسم، أفكار في اصلاح مسيرة البحث العلمي والتطوير التجريبي في بلدان الوطن العربي، مجلة المنتدى، المجلد 12، العدد 139، 1997، ص ص24-30 .

جدول (1) تزايد الفجوة العلمية

الدولة	الرقم القياسي للتنمية البشرية 1998	الرقم القياسي للتعليم 1998	% لنسبة معرفة القراءة والكتابة لعمر 15 سنة فاكثر 1998	% لنسبة المتعلمين الابتدائي والثانوي والكثيف 1998	عدد العلماء والمهندسين لكل 1000 نسمة لكل 5 سنوات	علماء ومهندسي البحث والتطوير لكل 10000 نسمة	خريجي الكليات العلمية كنسبة مئوية من جميع الخريجين لآخر سنتين	الانفاق على التعليم كنسبة من GDP 1988	الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من GNP 1989 - 1991
كندا	0.935	0.99	99	100					
USA	0.929	0.97	99.0	94					
بريطانيا	0.918	0.99	99	105					
فرنسا	0.917	0.97	99.0	93					
الكيـــان الصهيوني	0.883	0.91	95.7	81	76	59	6.8	–	3.1
البحرين	0.820	0.81	86.5	81					
الامارات	0.810	0.86	74.6	70					
العراق	0.583	0.52	53.7	50	3.6	–	20	5.1	–
تركيا	0.732	0.76	84.0	61	27.5	3.7	36	–	0.54
ايران	0.709	0.73	74.6	69	8.5	1,1	61	–	0.14
الاردن	0.721	0.82	88.6	69	–	1.3	25	4.6	–
لبنان	0.735	0.82	85.1	77	–	–	24	–	–
الجزائر	0.683	0.67	65.5	69	–	–	–	–	–
مصر	0.623	0.60	53.7	74	–	6	19	6	0.14
اليابان	0.924	0.94	99	85	110	60	10.7	5.0	2.8
المانيا	0.911	0.96	99	90	84	47	11.1	6.2	2.9

المصدر :

Human Development Report 2000, United Nations Program, P. 157.

برنامج الامم المتحدة الانمائي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، تقرير التنمية البشرية لعام 1993 ، بيروت ، 1993 ، ص144 ، 164 .

الفصل الرابع

التجارة الالكترونية في ظل المعلوماتية والعولمة

الفصل الرابع

التجارة الالكترونية في ظل المعلوماتية والعولمة

تعرف منظمة التجارة العالمية التجارة الالكترونية على انها مجموعة متكاملة من عمليات عقد الصفقات وتأسيس الروابط التجارية وتوزيع وتسويق وبيع المنتجات بوسائل ألكترونية. وقد قامت كثير من البنوك بتقديم خدمة مصرفية جديدة باصدار بطاقات "فيزا" خاصة بالانترنيت فقط، وذلك:

1- لتشجيع عملائها على الدخول في عالم التجارة الالكترونية .
2- توفر هذه البطاقات سرعة وامان (حيث يتم تأمين جميع المشتريات).
3- سهولة في التعامل وتقدم هذه البطاقات خدمة مصرفية عالية.
4- اطلاع العميل على الحسابات الجارية الخاصة به.
5- امكانية التحويل بين الحسابات .
6- حسابات التوفير .
7- سداد مستحقات بطاقات الائتمان.
8- طلب دفتر صكوك.
9- الوقوف على اخر اسعار العملات.
10- الاتصال بالبنك عن طريق البريد الالكتروني للاستفسار عن الخدمات البنكية التي يقدمها.
11- اضافة خدمة جديدة الى هذه البطاقات عن طريق ضمان البنك قيمة صفقات التجارة الالكترونية اذا لم يتمكن صاحب البطاقة من الحصول على حقه من التاجر الذي تعامل معه.

لقد اصبحت المؤسسات وبفضل التجارة الالكترونية تحقق ارباحاً على المديين المتوسط والبعيد، اذ ساهمت بالدخول الى اسواق جديدة وتوسيع دائرة الزبائن، كما انها عملت على التشريع وتسهيل المعاملات التقليدية من خلال تغيير الشبكات المستعملة، واستعمال الانترنيت كوسيلة للاتصال، وترقيم معلوماتها، وادماج الانترنت كوسيلة للاتصال، وترقيم معلوماتها، وادماج الانترنت في معلوماتها التجارية.

أهمية الفصل الرابع:

تسمح التجارة الالكترونية بالتسوق عبر شبكة الانترنيت عن طريق الاتصال الالكتروني المباشر بين المتعاملين، وبذلك فهي تستغني عن المستندات الورقية وما تستلزمه من نفقات، كما تساهم في تبسيط وتنظيم عمليات المشروعات وتحقيق اهدافها عن طريق القضاء على التأخير في اصدار القرارات الادارية .كما توفر النفقات الادارية ونفقات الاتصال وغيرها، حيث تعتبر بديلا عن تخصيص جزء كبير من رأس المال في اقامة علاقات مستمرة بين البائعين والمشترين، كما انها تسمح باتمام عملية التوزيع مباشرة للمستهلك.

كذلك تعمل على ترشيد القرارات التي يتخذها كل من البائعين والمشترين بما تتميز به من تدفق المعلومات بينهم في الوقت المناسب وبطريقة منسقة ودقيقة، مما يسمح بسهولة المقارنة بين المنتجات سواء من ناحية الاسعار او الجودة او طريق الدفع.وتعتبر التجارة الالكترونية ذات اهمية خاصة لكل من المنتجين والمستهلكين خاصة في الدول النامية، حيث انها تستطيع التغلب على الحواجز التقليدية للمسافة ونقص المعلومات عن الفرص التصديرية.

مشكلة الفصل الرابع:

لقد انتشرت التجارة الالكترونية في معظم دول العالم من الشرق الى الغرب (الولايات المتحدة الامريكية،غرب اوربا، اليابان ودول اخرى كثيرة)،واثبتت نجاحها نتيجة لما شهده العالم من التقدم التكنولوجي الهائل وزيادة حدة الترابط بين الاسواق، والمستقبل المنظور يبشر لها بتطور هائل على المستوى العالمي، وستكون احدى الظواهر المميزة في العقد المقبل، حيث تشير التوقعات الى ارتفاع حجم التجارة الالكترونية الى اكثر من 113 مليار دولاراً عام 2010م مقابل 1.8 مليار دولاراً لعام 1997.

وعلى الرغم من ان الانتشار الواسع والكبير للتجارة الالكترونية، يطرح مشاكل تقنية خاصة بأمن وسرية المعاملات، وخاصة عند القيام بعملية الدفع، فانه سيعمل على اعادة النظر في تنظيم العلاقات ما بين الفاعلين داخل المؤسسات والشركاء من خارج المؤسسات .

ومع التجارة الالكترونية وجد العالم نفسه امام ثورة جديدة ستمنح وسائل متطورة جداً، تتطلب القيام بتكييفات ومؤهلات كبرى، أي القيام بمعاملات تجارية من نوع اخر، فهي ستعمل على تغيير الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد، كما ان الوظائف التقليدية للوسطاء ستتبدل، وستتطور منتجات اسواق وتولد اخرى جديدة وستنمو علاقات جديدة مابين المؤسسات والمستهلكين وسيتغير تنظيم العمل، وستنتشر قنوات جديدة للتوزيع بسرعة، كما ان الكفاءات والمؤهلات ستتطلب تغييرات وتكييفات اخرى.

التبادل الالكتروني والشركات متعددة الجنسيات:

لقد اقترنت العولمة بظواهر متعددة استجدت على الساحة العالمية او ربما كانت موجودة سابقاً، وهذه الظواهر قد تكون اقتصادية او سياسية او ثقافية او اتصالية او غيرها، وابرز هذه الظواهر هي تحول الاقتصاد من الحالة العينية[1] الى الاقتصاد الرمزي

الذي يستخدم الرموز والنبضات الالكترونية من خلال الحواسيب الالكترونية والاجهزة الاتصالية، وما ينتج عن ذلك من زيادة حجم التجارة الالكترونية والتبادل الالكتروني للبيانات في قطاعات التجارة والنقل والمال والائتمان وغيرها[2].

ان تعمق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصادات القومية، وتعمق المبادلات التجارية من خلال سرعة وسهولة تحرك السلع ورؤوس الاموال والمعلومات عبر الحدود مع النزعة الى توحيد الاسواق المالية، خاصة بعد ازالة الكثير من الحواجز الجمركية والعقبات التي تعترض هذا الانسياب بعد انشاء منظمة التجارة العالمية [3]،ويظهر جلياً الان بعد توحد بورصة لندن وفرانكفورت اللتين تتعاملان بحوالي اربعة الاف مليار دولار[4]، وتعمل لمدة 24 ساعة لغرض امكان المتاجرة في اسهم الشركات الدولية من أي مكان في العالم.

لقد ترتب على ازالة الحواجز والعوائق بين الاسواق ان تغدو المنافسة هي العمل الاقوى في تحديد نوع السلع التي تنتجها الدولة وبالتالي فان كثيراً من الدول قد تخلت عن انتاج وتصدير بعض سلعها لعدم قدرتها على المنافسة، فأصبحت تلك الدول تحصل على حاجتها من دول اخرى لها ميزة تنافسية في انتاج تلك السلع[5].

لقد ادى استشراء ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات،مع سيطرتها على الاستثمار والانتاج والتجارة الدولية والخبرة التكنولوجية مثل شركات IBM، ومايكرو سوفت وغيرها، خاصة بعد ان ساوت منظمة التجارة العالمية بين هذه الشركات، والشركات الوطنية في المعاملة[6]. وقد ارتبط مفهوم الالكترونيات وتجارتها بالعولمة، فقد جاء في تعريف العولمة انها نظام عالمي جديد يقوم على العقل الالكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والابداع التقني غير المحدد، دون وضع اعتبار للانظمة والحضارات والثقافات والقيم والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم . ويعني سعة المبادلات

بين البلدان والمناطق وسرعة انتشار قطاع التمويل والعملات المالية والمعلوماتية والثقافية وكذلك الاسواق المعولمة[7].

باسقاط منطق الحدود والحواجز الاقتصادية عن طريق العولمة الاقتصادية وباسقاط منطق الجغرافية ومنطق الاراضي عن طريق عولمة الثقافة تنتقل مقومات السيادة الاقتصادية والتكنولوجية بصورة كلية او جزئية الى سلطة القرار السياسي الاقتصادي والتكنولوجي لمؤسسات (برتن وودز) والمؤسسات الدولية الاخرى، كمنظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات والى الشركات المتعددة الجنسيات ومراكز المنظومة الرأسمالية في المرحلة الاولى في اقتصاد القرن الحادي والعشرين، وكذلك الى الشركات المتعددة الجنسيات في المرحلة المتأخرة من القرن الحادي والعشرين[8].

لقد ادت الثورة العلمية والتكنولوجية الى تضخم وانتشار نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات في العالم ذات الكثافة التكنولوجية والعمل واستعمال الموارد، كما ادت الفوائض المالية من اليورو الاوربي والفوائض النفطية المدورة الى ظهور المصارف غير الوطنية العالمية التي ساعدت على انتشار الكثير من الشركات المتعددة الجنسيات، كما ان الشركات هذه اصبحت ملكيتها جماعية وتعود الى افراد معدودين، كما ان اسهمها تعود الى افراد من جنسيات مختلفة رأسمالية ونامية[9].

لقد كانت العولمة نتاج النشاط الواسع والمترامي الاطراف للشركات متعددة الجنسيات او عابرة القوميات المتحللة من القيود والحدود (والتي تعد العالم باجمعه ساحتها الرحبة لممارسة نشاطها الاقتصادي) واصبحت تغير المسرح الاقتصادي بطرائق جوهرية يحركها الاندفاع الواسع النطاق صوب تحرير التجارة، وأسواق راس المال، وزيادة انتاج الشركات واستراتيجيات التوزيع والتغيير التكنولوجي الذي يزيل الحواجز التي تعترض امكانيات التجارة الدولية من السلع والخدمات وحركة رؤوس الاموال[10].

وبذلك فان خطوات الاندماج الاقتصادي الدولي، واسعة وضاغطة في الوقت نفسه على صانعي السياسة باتجاه الاستمرار في فتح الاسواق، سواء في البلدان المتقدمة او النامية فمبيعات الشركات المتعددة الجنسيات في فروعها المختلفة تفوق الان مجموع الصادرات العالمية، وبذلك اسهمت هذه الشركات في تخفيف المعاناة الاقتصادية للبلدان الصناعية المتقدمة والمتمثلة بالكساد، حيث استوعبت اسواق البلدان النامية حوالي ثلاثة ارباع الزيادة في الصادرات العالمية للفترة 1991-1993 [11].

لقد انتشرت التجارة الالكترونية في معظم دول العالم من الشرق الى الغرب كالولايات المتحدة الامريكية وغرب اوربا واليابان ودول اخرى [12].

فالعولمة تطلع فلسفي وسياسي واقتصادي، كشكل من اشكال الاستيعاب الثقافي والدمج الحضاري والغاء الخصوصية الاقتصادية لتتخطى حدود النزعة القومية وقياداتها رباعية الشكل متمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والشركات المتعددة الجنسيات ومنظمة التجارة العالمية [13] .كما تعني العولمة تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين بلدان العالم بوسائل منها زيادة حجم تبادل السلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية وكذلك سرعة انتشار التكنولوجيا[14].

لقد بدأ ظهور التجارة الالكترونية على شبكة الانترنيت لتعلن عن تغييرات كبرى وجذرية في المجال السوقي والتجاري، وان هذا الانتشار الواسع والكبير لاستعمال التجارة الالكترونية سيؤدي الى ظهور تحولات هيكلية وتنظيمية في اغلبية الدول في المحيط الاقتصادي وتنظيم المؤسسات وسلوك المستهلكين ونشاطات الحكومات وكل ميادين النشاط الانساني، وذلك بفضل الانترنت الذي بدأ استعماله كمشروع بحث ثم انشاؤه من طرف وزارة الدفاع الامريكية في عام 1969. وكان الهدف الاول هو ربط الحواسيب للادارة الامريكية مع الشبكة الاساسية .

ان المراحل الاساسية لتطور الانترنت كانت عام 1976 وهي اولى اشكال النشر، ثم ظهرت في عام 1983 الشبكة ARPA net الخاصة وزارة الدفاع والتي تمثل اولى التطورات للانترنت كما هي موجودة حالياً . اما عن الاستقلال التجاري للشبكة فكان ذلك في الثمانينات.

التجسس الاقتصادي الالكتروني:

ولد التجسس الاقتصادي كمفهوم جديد في عالم الاقتصاد الدولي الراهن وفي عالم المخابرات، واصبح يستخدم في مجال الصراع السياسي والاقتصادي بين الدول والشركات والافراد، وقد تنوعت مجالات هذا التجسس لتغطي جميع مجالات النشاط الاقتصادي، وقد كشفت حالات التجسس الاقتصادي بين الدول والشركات عن حقيقة هامة مفادها ان التجسس الاقتصادي قد انتشر مع تزايد موجات العولمة والتحرير الاقتصادي في العالم [15].

ان الامر الذي اثار استغراب جميع المراقبين هو ان عمليات التجسس، التي تم اكتشافها كشفت النقاب عن وجود شركات متخصصة في هذا المجال، تركز نشاطها في تقديم هذه الخدمة الى الشركات الصناعية والخدمية والحكومية مقابل أجر، وان هذه الشركات لديها العديد من العملاء الذين يطلبون هذه الخدمة، كما انها توظف لديها العديد من الكوادر المدربة من المحاسبين والمراجعين والمحللين الاقتصاديين[16].

ومن اشهر الجهات التي يرى البعض انها تتخصص في مجال التجسس الاقتصادي جمعية محترفي التنافس المخابراتي، وهي جمعية تم تأسيسها عام 1982 في الولايات المتحدة الامريكية على يد بعض العاملين في مجال المكتبات، وبعد حوالي 20 عاما من تأسيس هذه الجمعية اصبح معظم اعضائها من المحاسبين والمتخصصين في ابحاث السوق والاعمال البحثية والمعلوماتية الميدانية، وبعد الكشف عن واقعة تجسس شركة اوراكل على شركة

مايكروسوفت تم احراج هذه الجمعية وغيرها من الشركات والمؤسسات المثيلة، حيث بدأ الناس والحكومات ينظرون اليهم على انهم جواسيس، وهو ما اجبر بعض هذه الشركات ومنهم هذه الجمعية على اصدار بيانات تنفي عن نفسها تهمة القيام بنشاط التجسس، بل ان هذه الجمعية قامت بوضع ميثاق شرف لطمأنة عملائها الذين وصل عددهم الى حوالي 7 آلاف عميل، وفي هذا الميثاق تم وضع اخلاقيات للعمل في هذا المجال يلزم العاملين فيها بالارتقاء بالمهنة والالتزام بالقوانين واحترام المعلومات التي توصف بأنها سرية، ولكن البعض يعتقد ان مثل هذه البيانات ومواثيق الشرف لا تنفي الشبهة عن هذه الجمعيات او الشركات[17].

اساليب التجسس الاقتصادي[18]:

1- الحصول على نوعية وحجم الخدمات التي تقدمها الشركات والدول الى الموظفين لديهم مثل خدمات العلاج والاشتراك في الاندية والمواصلات والمصايف والرحلات والتدريب وغيرها، وهي تستخدم بكثرة في حالة رغبة احدى الشركات في استقطاب الموظفين والعمالة من الشركات المنافسة لها، وذلك بتقديم خدمات افضل لهم لينتقلو اليها.

2- الابحاث الاكاديمية التي يقوم بها الطلبة للحصول على البيانات المطلوبة بطريقة او بأخرى، وفي الغالب تكون عن طريق العلاقات الشخصية.

3- القيام بدور المتدرب الذي يحضر دورة تدريبية في الشركة المنافسة او بدور المورد الذي يريد ان يتعرف على منتجات الشركة او دور المشترك في احد المعارض.

4- استخدام الوسائل الالكترونية للتنصت على الاجتماعات الخاصة بالادارة العليا او بتصوير خطوط الانتاج او الرسومات الهندسية والتصميمات او

الوثائق او التليفونات او البريد الالكتروني الخاص بهذه الشركة والعاملين بها [19].

5- سرقة الدفاتر والمستندات او الحصول عليها عن طريق رشوة العاملين في هذه الشركات.

6- فحص قمامة الشركات المنافسة وقمامة منازل العاملين بها للحصول على بيانات من خلال الاوراق والادوات التي تلقى في هذه القمامة وتحليلها للكشف عن معلومات سرية وغالباً ما يتم تجنيد عمال النظافة في هذه الحالة.

احلال الطاقة الذهنية محل جزء من المادة الاولية :

ان تراجع نصيب المادة الاولية في الوحدة من المنتج في العصر الحديث بسبب تطور الانتاج هو مايسمى بالتحلل من المادة Demateria lization واحلال الطاقة الذهنية والعملية او الفكر محل جزء من المادة الاولية، مما ادى الى تراجع الاهمية النسبية للنشاط الصناعي في الهيكل الانتاجي في الدول المتقدمة الصناعية وتصاعد الاهمية النسبية لقطاع الخدمات، وقد زادت الاهمية النسبية لنشاط الخدمات داخل النشاط الصناعي ذاته بحيث اصبحت تمثل اكثر من 60٪ من الناتج الصناعي، لتنامي الصناعات عالية التقنية، وظهور مجموعة جديدة من السلع غير الملموسة كالافكار او التصميمات والمشتقات المالية استقطبت المهارات العالية، وما ترتب على ذلك من زيادة عملية التفاوت في الاجور، وبالتالي توزيع الدخل القومي توزيعاً غير عادل، سواء على مستوى افراد الدولة الواحدة اوبين الدول[20].

ان الدول المتقدمة سوق تستغل الثورة التكنولوجية، وخاصة الثورة المعلوماتية لاستخدامها في الصراعات العلمية والحضارية، ولكي تملي انماط استهلاكها وثقافتها ولغتها على الاخرين، وسوق تمنع نشوء اية قوة عربية او اسلامية لها استقلاليتها في قرارها

السياسي او الاقتصادي او التكنولوجي يشجع على تكوين ديناميكية تجميع او توحيد اقليمية[21].

ان البيئة الهيكلية للاقتصاد العالمي وبالاخص قطاع التجارة الخارجية،قد تغيرت بشكل جذري، فالثورة العلمية والتكنولوجية ادت الى خلق ثروات كبيرة في العالم، ولم يكن لعوامل الانتاج اثر فيها، اذ وصلت كل من اليابان والمانيا الى قمة النمو الاقتصادي والفائض المالي بفضل مصادرها البشرية والعلمية، دون ان يكون في حوزتها مصادر الخامات حتى مع خروجهما من الحرب العالمية الثانية خاسرين.

لقد ادت الثورة العلمية والتكنولوجية الى تضخم وانتشار نشاطات الشركات غير الوطنية في العالم ذات الكثافة التكنولوجية والكثيفة العمل، كما اصبحت القاعدة الاقتصادية التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية الدولية التابعة للامم المتحدة وهي الية اقتصاد السوق ونظرية ريكاردو في الميزة النسبية المعاصرة في التجارة الخارجية، في اطار تدويل الحياة الاقتصادية العالمية[22].

تزايد الترويج لتجارة الالكترونيات مع تزايد دور المنظمات العالمية والتكتلات الاقليمية :

ان زيادة الانفتاح والتحرر في الاسواق واعتمادها على اليات العرض والطلب من خلال تطبيق سياسات الاصلاح او التكييف الاقتصادي والخصخصة، واعادة هيكلية الكثير من الاقتصاديات الموجهة واقتصاديات الدول النامية لتتوافق مع متطلبات العولمة[23]. كما ان زيادة دور واهمية المنظمات العالمية في ادارة وتوجيه الانشطة العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير، ومنظمة التجارة العالمية واليونسكو، ومنظمة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغيرها . يضاف الى ذلك التوجه نحو تشكيل العديد من التكتلات الاقليمية الاقتصادية والسياسية والثقافية مثل تكتل

الاسيان والاتحاد الاوربي وغيرها، والزيادة الملحوظة في اعداد المنظمات غير الحكومية بعد ان بدأ دور الدولة في ادارة الاقتصاد في التناقص[24].

ان زيادة التقسيم الدولي للعمل، وزيادة كفاءة تخصيص المدخرات تؤدي الى رفع الانتاجية، ومستويات المعيشة،في حين تتيح زيادة الحصول على المنتجات الاجنبية الفرصة كي يتمتع المستهلكون بمجموعة كبيرة من السلع والخدمات بتكلفه اقل، وقد تؤدي العولمة لبلد ما الى زيادة تعبئة المدخرات المالية من خلال حصول المستثمرين على مجموعة كبيرة من الادوات المالية في الاسواق المختلفة، وزيادة المنافسة بين الشركات، والذي سيحقق التغيير الهيكلي فضلاً عن النمو الاقتصادي[25].

ومما يجدر بالذكر ان نظرية ريكاردو في الميزة النسبية المعاصرة في التجارة الخارجية والية السوق،اصبحت الان القاعدة الاقتصادية التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية الدولية التابعة للامم المتحدة بعد ان كانت مقتصرة فقط على اتجاهات صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للاعمار والانشاء ومنظمة الكات،فمتمثلاً ان جولة الاورغواي الثامنة وتأسيس المنظة الدولية للتجارة قد اعتمدت على الفكر الرأسمالي في صياغة قرارها من اجل انشاء النظام التجاري الدولي المتعدد الاطراف[26].

احلال سيادة مفهوم الميزة التنافسية بدل الميزة النسبية :

لقد تم احلال مفاهيم جديدة محل القديمة، كسيادة مفهوم الميزة التنافسية **Competitive advantage** وحلوله محل الميزة النسبية **Comparative advantage** بعد توحد الاسواق الدولية وسقوط الحواجز بينها، وكذلك سقوط مفهوم التساقط الذي تبناه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمدة طويلة، حيث ان الطبقات العالية الدخل في الدول النامية هي طبقات مستهلكة لاتدخر ولا تستثمر وتبدد فوائضها في مصارف

استهلاكية لايستفيد منها المجتمع، وهو ما ادى الى تناقص معدلات النمو في هذه الدول بسبب نقص الاستثمارات وزيادة عجز الموازين التجارية وموازين المدفوعات[27].

لقد جرى خلال العقدين الماضيين تفعيل عملية اختراق الاقتصادات في العالم الثالث، بحيث افرغت من مكوناتها المختلفة لتعمل في خدمة الرأسمالية المعولمة سواء المركز او الاطراف، ويلاحظ اختفاء اسعار الصرف الثابتة، وتعويم العملات، واصبح التنافس في ارتفاع المكون العلمي للسلعة والمتأتي من استخدام التكنولوجيا المتقدمة، ولغرض الهيمنة على الاقتصاد والاذواق والافكار والسلوك، تحاول الشركات متعددة الجنسيات تخليق المستهلك على المستوى العالمي من خلال نشر نمط الحياة الغربية فيؤدي ذلك الى اعادة هيكلة الاوضاع وفق رغبة الشركات هذه[28].

ان الميزة التنافسية تعني قدرة الدولة على انتاج سلع وتصديرها لتنافس في الاسواق العالمية دون ان تتوفر لها المزايا التي تساعدها على انتاج هذه السلع [29] وذلك نتيجة تفوقها التكنولوجي [30]، مثلما يحدث في اليابان وسنغافورة ودول جنوب شرق اسيا، وقد ساعد ذلك تناقص قيمة المادة في السلع وزيادة القيمة الفكرية والذهنية نتيجة استخدام اجهزة الحاسوب واجهزة الاتصالات.

في الوقت الذي تعنى فيه الميزة النسبية توفر مزايا للدولة تساعدها على انتاج سلع معينة كالظروف الطبيعية والمناخية والمواد الاولية او القوى العاملة الرخيصة، الا ان هذه المزايا قد لا تساعدها على المنافسة في الاسواق العالمية، لانخفاض الجودة او لارتفاع التكلفة بسبب غيلب التكنولوجيا[31].

تجارة الالكترونيات ادت الى زيادة الفوارق بين الطبقات:

لقد اصبحت الفوارق الاجتماعية في مجتمعات العالم الثالث مادية وتكنولوجية بعد ان كانت فوارق مادية، بسبب استحواذ الطبقات مرتفعة الدخل على الانجازات

التكنولوجية عالية القيمة التي يصعب على الفقراء اقتناؤها، كالانترنيت والهاتف المحمول والحاسبات الالكترونية وغيرها، ويؤدي هذا في المستقبل الى زيادة وترسيخ التخلف في الطبقات الفقيرة وصعوبة تقليل الفوارق بين الطبقات العالية الدخل والفقيرة في المجتمع مما يهدد الاستقرار الاجتماعي [32].

ان ثقافة أي بلد تعتبر من مكونات شخصيته وسيادته وبفضل ثورة المعلومات وعولمة التحدي انتزعت هذه الخصوصية المحلية والسيادة لهذه الدول . ان عولمة الثقافة لم يقتصر مفهومها على (الدش) [33] المنتشرة في الوقت الحاضر بشكل سريع ومثير للتساؤل والخوف وهناك من يحلم في امتلاكه في القريب العاجل، وهذا هو اثر الاستعمار على حياتنا الحالية وعقولنا، والذي يكمن في جوهره تفوق العنصر الغربي في كافة جوانب الحياة[34].

تجارة الالكترونيات وحرية انتقال الايدي العاملة:

ان مفهوم التجارة الالكترونية بأنها مجموع المبادلات الالكترونية المرتبطة بنشاطات تجارية والذي ذهبت اليه منظمة التجارة العالمية من ان هذه التجارة تغطي الانتاج والترويج والبيع والتوزيع للمنتجات من خلال شبكة الاتصالات وادواتها مثل الهاتف والفاكس والتلفزيون والتبادل الالكتروني للمعلومات والبريد الالكتروني والانترنت من خلال WWW (world wide web) وقد عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) بأنها بصفة عامة المعاملات التجارية التي تتم من قبل الافراد والهيئات، والتي تعتمد على معالجة ونقل البيانات الرقمية بما فيها الصوت والصورة من خلال شبكات مفتوحة مثل الانترنت او مغلقة مثل (MINITEL AOL) والتي تسمح بالدخول الى شبكات مفتوحة.

ان التجارة الدولية هي من اسس اقتصاد السوق وقاعدة من قواعد العولمة التي تقوم على منظمة التجارة الدولية، تلك القوة الفاعلة التي تمثل موقعاً ممتازاً الى جانب المنظمات

المالية الدولية[35]، القائمة لفرض شرط فتح اسواق الدولة امام السلع الاجنبية لقبولها كعضو منظم الى المنظمة، وهذا ما يجعل الولايات المتحدة والدول الصناعية تسيطر على التجارة الدولية لضعف امكانية التنافس لدى الدول الصغرى،كما تطالب العولمة التجارة الدولية بالحرية في انسياب رؤوس الاموال والسلع والوسائل الاعلامية والثقافية والترفيهية ولكن يضيق صدرها امام حرية انتقال العمال فهي تضم التشريعات التي تحد من انتقال الايدي العاملة من مكان الى اخر وتدعي الاسواق المفتوحة احقيتها بالمواد الخام[36] وتستخدم القوة اذا لزم الامر للحصول عليها وطالما صرحت امريكا ان نفط الخليج يوازي امنها القومي.

مصادر وهوامش الفصل الرابع :

1- الانشطة التقليدية كتبادل السلع عينياً بالبيع والشراء

2- الطويل . رواء زكي يونس،العولمة ونقل التكنولوجيا، مجلة بحوث مستقبلية (7)، موصل العراق، 2003.

3- لقد بدأ نشاطها في بداية عام 1995.

4- وكذلك توحد بورصات اوربية اخرى . وهناك اتجاه متزايد نحو انشاء سوق مالية عالمية موحدة تضم معظم او جميع البورصات العالمية.

5- مثل صناعة النسيج في مصر التي انهارت امام منافسة دول جنوب شرق اسيا، واصبحت تلك الدول تحصل على حاجاتها من دول اخرى لها ميزة تنافسية وكذلك الحال بالنسبة لرؤوس الاموال التي اصبحت مركزه في بعض الدول المنتجة والمصدرة للبترول، وعلى الدول التي تحتاج الى تلك الاموال ان تحصل عليها من الدول المتقدمة.

6- كيمبرلي أن البوت، ترجمة محمد جمال امام، عرض خالد الفيشاوي، الفساد والاقتصاد العالمي، العربي، 539، الكويت، 2003.

7- حلباوي .يوسف، الثقافة في الوطن العربي مفهومها وتحليلها، 21، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.

8- حتي . ناصيف، العرب وثورة التناقضات، مجلة المستقبل العربي، العدد 200، بيروت، 1995، ص12.

9- الطويل . رواء زكي يونس، العولمة ونقل التنولوجيا، مصدر سابق، ص94.

10- الجميلي . حميد، الهيمنة الامريكيةواقتصاد القرن الحادي والعشرين، شؤون سياسية،العدد 5، السنة الثانية، 1997، ص89.

11- المعموري . عبد علي كاظم، العولمة، محاولة الرأسمالية للتكيف مع انظمتها، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد الاول، السنة الثانية، 2000، بغداد.

12- اسلام اون لاين نت، التجارة الالكترونية.مراجعات اقتصادية، 2003 .

13- الطويل . رواء زكي يونس، جدوى استيراد الالكترونيات، جامعة اليرموك، مؤتمر الاقتصاد السادس للتجارة الخارجية، الاردن، 2001.

14- افاق الاقتصاد العالمي، العولمة، الفرص والتحديات، 1997، صندوق النقد الدولي، واشنطن.

15- ان البعض يصف التجسس الاقتصادي بأنه تجسس اقتصادي عالمي، وقد اظهرت الدراسات في هذا المجال انه مع زيادة التنافس بين الدول والشركات زادت نفقتها على التجسس الاقتصادي وجمع معلومات عن الاسواق والشركات المنافسة محلياً ودولياً،وفي بعض الحالات وصل ما تنفقه الشركة الواحدة على عمليات التجسس الاقتصادي اكثر من مليار دولارسنوياً.

16- الغريب في الامر ان هذه الشركات والعاملين بها لايعتبرون نشاطهم نشاطاً غير مشروع او يدعو الى الخجل، ولكنهم يرون ان قيامهم بهذا العمل هو واجب وطني وخدمة عامة بحجة الدفاع عن المصالح القومية الاقتصادية في حالة التجسس على دولة اخرى او في حالة التجسس على احدى الشركات التي تنتمي الى دول اخرى، وكذلك بحجة تقديم البيانات والمعلومات الى العدالة في حالة التجسس على شركة وطنية لصالح شركة اخرى وطنية بينهما قضايا تتعلق بالمنافسة او الاحتكار في السوق المحلية، وهذا تماما ماعبر عنه احد الذين قاموا بالتجسس على شركة "مايكرو سوفت" لصالح "اوراكل" المتنافستين في مجال البرمجيات في السوق الامريكية في اثناء نظر قضية الاحتكار ضد الشركة الاولى، حيث قال كل ما فعلناه كان محاولة

للحصول على معلومات سرية وتسليط الاضواء عليها لخدمة العدالة واعتقد ان ذلك خدمة عامة.

17- اللطيف .حنان عبد، عولة التجسس الاقتصادي، معهد التخطيط، جمهورية مصر العربية، الانترنيت، 2001، ص2.

18- نفس المصدر السابق، ص4.

19- لم يعد التجسس الاقتصادي قاصراً على الشركات، وانما امتد ليشمل الحكومات ايضاً في ظل احتدام المنافسة الاقتصادية بينها، فقد تجسست الولايات المتحدة الامريكية على فرنسا قبل مفاوضات سياتل الاخيرة واثناءها، حيث تم ضبط 4 عملاء لوكالة المخابرات المركزية الامريكية في اثناء محاولتهم تقديم رشوة لمسؤولين من فرنسا للحصول علماً وجهة نظر فرنسا في مفاوضات تحرير التجارة في سياتل.ايضاً قامت فرنسا بالتجسس على شركات امريكية مثل شركة بوينج وتكساس، وكما بدأ البرلمان الاوربي في يوليو 2000 تحقيقاً حول شبكة امريكية بريطانية للتجسس على الشركات الاوربية، وفي هذا الصدد قامت الولايات المتحدة مؤخراً باعداد مشروع قانون للتجبس الاقتصادي. ومن الجدير بالذكر ان مكتب التحقيقات الفدرالي اشار الى ان هناك 19 حالة تجسنس اقتصادي ضد الولايات المتحدة الامريكية، وان الولايات المتحدة الامريكية تتبع نشاط 8 من الدول التي تصنف كدول مرتفعة النشاط في مجال التجسس الاقتصادي.

20- مطر . زكريا، مصدر سابق، ص3.

21- نوري . برهان محمد، العولمة وتحرير التجارة، دراسات اقتصادية، بيت الحكمة بغداد، 1999.

22- الطويل . رواء زكي يونس،المعلوماتية بين النهوض والتبعية، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، 2004.

23- وهذا ماحدث في جمهورية مصر العربية ويحدث في دول الخليج وفي تركيا، فضلاً عن دول اخرى.

24- عبد اللطيف . حنان، مصدر سابق، ص3.

25- الطويل . رواء زكي يونس الطويل،العولمة ونقل التكنولوجيا، مصدر سابق،

26- الجميلي. حميد، مصدر سابق، 1997.

27- مطر . زكريا، مصدر سابق، ص4.

28- Rustam Kaka, Technical Entrepreneurs- ship,1996.

29- مثل الظروف الطبيعية والمناخية والمواد الاولية.

30- حيث يمكن استيراد المواد الاولية من الخارج وتصنيعها بدرجة عالية من الجودة وبكلفة اقل لتنافس في السوق العالمية.

31- بالقاسم . زايري –طوباش علي، طبيعة التجارة الالكترونية، المستقبل العربي، 288، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.

32- بالقاسم . زايري، مصدر سابق.

33- الاطياف اللاقطة.

34- احمد . خير الدين صبري، العولمة، نينوى، 101، 2002،العراق، ص4.

35- صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين.

36- خاصة المواد الاستراتيجية.

Abstract:

Electronic commerce and Economic espionage

Electronic commerce is a complete chaine of operations and channels of selling distributing and mar keting porducts by electronic means .

Eleetronic commerce is spread all over the world via internet ael electronic commumications This kind of cemmerce has succeded becausc of the developpement of technology and the increasing number markets Toadd, nowadays wewitness the birth of economic esrkets.

الفصل الخامس

مفهوم التعامل مع الالكترونيات

الفصل الخامس

مفهوم التعامل مع الالكترونيات

يحدث التقدم في تكنولوجيا المعلومات ثورة في صناعة الخدمات، وتشمل الخدمات مجموعة واسعة من الانشطة الاقتصادية والاتجاهات الرئيسية في ثورة الخدمات هي التوسع السريع في الخدمات المبنية على المعلومات مثل الخدمات المهنية والتقنية وخدمات البنوك والتأمين والرعاية الصحية المتقدمة والتعليم، والامكانية المتزايدة للاتجار في هذه الخدمات . فالثقافة عملية بناء متواصل للانسان على امتداد حياته في سياق انتمائه المجتمعي المتفاعل، والخدمات المبنية على المعرفة تناقض النظرة الجامدة التي تعتبر الخدمات أنشطة ذات كثافة رأسمالية منخفضة مادية وبشرية ونمو قليل في الانتاجية، وأن ضغوط الواقع في المجتمع تلعب دورا بالغ الخطورة في فتح ثغرات عشوائية غير مسيطر عليها للتأثيرات الاكثر سلبية في الثقافات الواحدة .

وصناعة الخدمات هي المستثمر الرئيسي في تكنولوجيا المعلومات في كل أنحاء العالم، والانفاق على الخدمات المبنية على المعرفة تنمو بسرعة في كل البلدان الصناعية والبلدان النامية على السواء، فالتأثيرات السلبية كلما اشتدت أبعدت الانسان عن انتمائه الى مجتمعه وعطلت تحسين الانتماء، حيث تمتاز الثقافة بآلية التخلي والاكتساب داخل اطارها العام وداخل الوحدات الفردية التي يتضمنها هذا الاطار على حد سواء .

وأهم التطورات في مجال الشبكات الدولية هي شبكة الانترنيت، وهي شبكة تتألف من شبكات متعددة، نشأت في الولايات المتحدة في أواخر الستينات، وكان الارتباط بها في البداية قاصراً على مجتمع البحث في الجامعات وعلى مقاولي الدفاع، ولكن سمح بالدخول لمستخدمي الحاسوب في منازلهم في عام 1986 ومنذ ذلك التاريخ كان النمو هائلاً، لأن أي جهد تنموي لا ينطلق من كون الانسان غاية التنمية وسيد أدواتها سوف ينتهي قفزة في

الفراغ، بحيث لا يبقى منه سوى فتات متناثر، مثل مظهرية اقتناء التجسيدات المادية لاحداث التقنيات وعرضها أو تكديسها لتقادم بعد حين، وحتى الخدمات التي كان تقليدياً التعامل المباشر فيها بين المستهلك والمورد كبيراً مثل خدمات التعليم والصحة، أصبحت الآن قابلة للتجزئة، ومن ثم الاتجار بها عبر الحدود . فالتقدم في التكنولوجيا المنفذة بواسطة الكومبيوتر، بما في ذلك فرص الحصول المباشر على المعلومات أو الاتصال ذو الاتجاهين بين الطالب والمعلم وأنظمة وسائل الاعلام المختلفة، تعزز بدرجة كبيرة فاعلية التعليم عن بعد، وقد أصبح عقد المؤتمرات على البعد باستخدام الاقمار الصناعية لعمل الاتصالات بين كليات الطب والاطباء في مناطق نائية آلية منتشرة لمواصلة التعليم .

مشكلة الفصل الخامس :

تواجه الدول النامية تحديات، منها تحقيق الاستثمارات الضرورية في شبكات تقنيات المعلومات الحديثة، وتطوير الانظمة التعليمية لتتماشى مع عصر المعلومات . فتدويل الخدمات هو عولمة اقتصادية وصناعة الخدمات تهيء الانشطة الاقتصادية المتفرقة جغرافياً الارتباط فيما بينها، وبذلك تلعب دوراً رئيسياً في تزايد الاعتماد المتبادل بين الاسواق، وأنشطة الانتاج عبر الدول، بالاضافة الى أن العديد من الخدمات التي كانت تعتبر منذ سنوات قليلة غير قابلة للاتجار فيها أصبحت الآن محلاً للتجارة النشطة وذلك بسبب التقدم في تقنيات المعلومات وهو التقدم الذي وسع من حدود الاتجار . حيث تحاول العولمة تخليق المستهلك على المستوى العالمي، فهي تحاول تعظيم الاستهلاك في الاطراف مثلما هو في المراكز من خلال نشر نمط الحياة الغربية، مثل أسلوب الاستهلاك Take away في اطار دمج الاطراف في السوق العالمية والحياة الرأسمالية في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... الخ .

ولما كان التقدم التقني يزيد من تخفيض نفقات الاتصالات، فمن المتوقع أن تستمر التجارة في الخدمات في التوسع السريع . والتقدم في تقنيات المعلومات يجعل في الامكان

- تجزئة انتاج واستهلاك أنشطة الخدمات المعتمدة على كثافة المعلومات، ففي الولايات المتحدة الامريكية مثلاً أصبح ما يقارب 75065 من الوظائف في الصناعات التحويلية مرتبطاً بأنشطة الخدمات .

أهمية الفصل الخامس :

لقد أدى التقدم في تقنية المعلومات الى توسيع نطاق الخدمات التي يمكن التعامل فيها دولياً حيث تمثل التقنية الالكترونية المتقدمة نقلة حضارية ونوعية . وتستطيع البلدان النامية أن تستفيد من ذلك من زاويتين، فهي ستكون قادرة على زيادة صادراتها من الخدمات، كما أنها ستستطيع الحصول على خدمات غير متاحة لها محلياً، بشرط أن تجري اصلاحات في بيئتها التنظيمية، وأن تنمي ما يلزم لذلك من رأس المال البشري والمادي .

من ناحية ثانية نرى أن ظاهرة الغزو الثقافي تحمل أخطار اجتثاث الجذور واعادة تشكيل الوعي الجمعي والتحكم بصياغة العقل والسلوك بمعزل عن ارادة الضحية ورغبتها، ويتم هذا وفقاً لسمات مبرمجة تكفل تفكيك الضحية نفسياً وفكرياً واجتماعياً، أو تشويه ذاتها الحضارية والثقافية على الاقل، نقيضاً لدور الثقافة الطبيعي في التعبير عن انسانية الانسان .

في الوقت نفسه تصاعد قلق المؤسسات الامريكية المختصة من تدني المستوى المعرفي والثقافي العام للخريجين والطلاب الامريكيين، بحيث تصف الوضع باستشراء جهل مثير للخجل في صفوفهم وخاصة فيما يتعدى التخصص الدقيق لكل منهم، وبشكل واضح تماماً في كل المعارف والحقائق المتعلقة بما هو خارج الولايات المتحدة الامريكية، حتى فيما يتعلق الامر بأبسط المعارف الشائعة في سائر أنحاء العالم الاخرى .

وقد تناقصت بشكل ملموس تكاليف الاتصالات عن بعد، وتكاليف استخدام الحاسوب لتيسيرها، فالثمن الحقيقي للحاسوب الصغير مثلاً، قد انخفض بمعدل سنوي

يصل الى 28٪ في المتوسط بين عـامي 1982 و 1988 وفي نفس الوقـت تحسنت كثيراً نوعية الخدمات المقدمة بتطبيـق تقنيـات المعلومـات، ففـي الولايـات المتحـدة مـثلاً كـان الاتصال بالصوت والصورة لمدة ساعة في مؤتمر يعقد عن بعد من أحد شـاطئي القـارة الى الشاطىء الآخر يكلف في عام 1994 تقريباً ما كانت تكلفه مكالمة تلفونية في الجانبين لمدة أربع دقائق في 1915 .

وفي الدول النامية يمثل تزايد تدويل الخدمات والتغيـير التقنـي الـسريع في تقنيـات المعلومات فرصاً وتحديات في الوقـت نفـسه، وهنـاك فـرص لتنميـة صـادرات جديـدة، وجذب فريد من الاستثمارات الاجنبية المرتبطة بالخدمات وسيسمح التقدم التقني للـدول أن تتخطى بعض مراحل التطور في انشاء بنيتها الاساسية المعلوماتية بفضل طفرات التقنية (مثل ظهور الشبكات الرقمية) .

إن الدول النامية ومنهـا العربيـة لا تملـك الانـسحاب مـن العـصر والتقوقـع عـلى الهامش، ولا تملك في ذات الوقت الاستسلام للغزو الثقافي الامريكي . فالخيار الايجابي هو التفاعل مع ثقافات الآخرين، بتأهيل أنفسها لممارسته بثقة بالذات، وهـذا يقتـضي امـتلاك مقومات التفاعل عبر تغيير ذاتي يطلق كوامن الابـداع والابتكـار وحـصانة ثقافيـة ذاتيـة أساسها الايمان والعقل الذي يشكل عماد عصر المعارف والمعلوماتية الذي كان قد انفصل عن الايمان فتحول الى عقل آلي يؤدي وظائف تقنية .

هدف الفصل الخامس :

يهدف البحث الى بيان أهمية الالكترونيات وضرورة الحـصول عليهـا واسـتخدامها وخصوصاً ونحن في عصر المعلوماتيـة الـذي أصـبح فيـه مقـدار الالكترونيـات الدقيقـة المستخدمة في بلد ما مؤشراً مهماً للتقدم الصناعي والتقني للبلد، ويبين البحث أهمية الخيار

التقني الملائم وليس الاستخدام فقط، ويقرر رفض قبول استيراد جميع أنواع المبتكرات والالكترونيات وإنما الأخذ بما يناسب المجتمع مع حساب التطورات المستقبلية .

ويهدف البحث أيضاً الى بيان ضرورة وضع استراتيجية وطنية لتوطين التقنية الالكترونية بدل استيرادها بدون هدف بعيد المدى، حيث تقاس حصانة ثقافة أي مجتمع بمدى تحكمه بآلية التخلي والاكتساب بحيث لا يصل التهديد الى أسس مكوناته بما يقود بالتدرج الى الالتحاق بالآخر والتبعية له .

كما يهدف البحث الى بيان مخاطر العولمة في نقل التقنية الجديدة والتنازلات التي سوف تقدمها الدول المستوردة للتقنية الالكترونية الجديدة . وكيفية بلورة وعي عربي عام متزايد لاستيعاب أسس وتطورات هذه الثورة التقنية الحضارية وبلورة سياسات عربية قطرية وقومية تعالج مشاكل انتشار الالكترونيات وخاصة الحاسوب في الوطن العربي، وكيفية استنباط وبلورة سياسات عربية مستقلة للتعامل مع التقنية الدقيقة تنطلق وتنبع من واقع الوطن العربي وتعتمد على الطاقات والامكانات المتوفرة، بهدف التقدم خطوات ثابتة على طريق اكتفاء ذاتي تقني عربي في مجال الالكترونيات، وتسهيل أسس التكامل والتسويق للصناعات الالكترونية العربية وتبادل الخبرة والمعرفة والخدمات العربية، كل ذلك كمحصلة سيؤدي الى تنمية القدرات الذاتية العربية وسيؤدي في المستقبل الى تحقيق الاستقلال والتخلص من التبعية التقنية للدول الغربية والدول المتقدمة صناعياً .

مخاطر المستويات فائقة التقانة في تدفق المعلومات المعاصر :

منذ القرن الماضي ظهرت الاحتكارات المالية بفعل ظواهر عدة أبرزها التركز والتمركز في الانتاج ورأس المال، وساند ذلك انطلاق التنظير الاقتصادي لتحليل الآثار الايجابية لهذه الاحتكارات ودعمها ليؤدي الى ازاحة المؤسسات الصغيرة والولوج الى عصر المندمجات دفعاً باتجاه الحصول على السيطرة الاقتصادية وتعظيم الارباح، وهذا هيأ

للانتقال من القومي Conglomerates الى الكوني، فاندفعت صوب العالم متنشرة في كل بقاعه محاولة الاستفادة من أية خبرة نسبية في أي بلد .

ومن أساليبها التنصت وهو اسلوب شائع منذ زمن بعيد في مراقبة العامة في مساكنهم والموظفين في مكاتبهم لكشف أسرار الخصوم وملاحقة المتورطين في أعمال غير مشروعة، وكلما تطور العالم تقنياً تطورت معه أساليب التنصت . أما الاجهزة الضرورية للقيام بهذه العملية فهي متوفرة منذ زمن في الاسواق، فهناك شركات متخصصة في كل من فرانكفورت وهامبورغ وفلوريدا تقوم بتوريد هذه الاجهزة لمنظمات عديدة في أنحاء العالم تعمل في مجال الامن والكمارك والشرطة والدفاع ... الخ[5] .

ففي عالم يفتقر للايمان والاخلاق كثيراً ما يكون العقل المتفتح المتسلح بالايمان والمتحصن بالاخلاق مؤهلاً لانهاء التجربة الانسانية، ولاعادة الاعتبار لانسانية الانسان، فيأخذ ما يحتاجه من ايجابيات حضارة الآخر، وكانت شكوى العلماء والخبراء العرب بلا طائل في الامعان في تكريس امتيازات للخبرة الاجنبية على الارض العربية، بينما لا تجد الخبرة العربية المماثلة تماماً سوى الامتهان والاستخفاف وأحياناً الحصار والانتقام، بحيث صارت الهجرة خشبة خلاص وبديلاً عن الاختناق، ما لم تتدخل عوامل أخرى لا علاقة لها بالخبرة ذاتها أو بالمستوى العلمي والمعرفي فتتوفر لقلة من المحظوظين العرب مثلاً امتيازات استثنائية تداني امتيازات نظرائهم الاجانب على الارض العربية، أو أن يصبح الامل بحل يأتي في يوم ما[6] .

وعندما يرصد مفكروا حضارة المعلوماتية والتقنية أوضاعهم ويحللونها، يجمع أكثرهم على أن الخواء الدولي بتراجع الايمان في صفوفهم قد افسد الحياة وأنذر بالانهيار[7] . فأصبح من الممكن مثلاً تركيب الميكروفونات السرية في أي مكان سواء في الهواتف أو غطاء الترمس (الجك) وفي الاختام والاقلام وما شابه ذلك وفي أصغر الهدايا ويتراوح سعر الميكروفون ما بين 16 و 158 دولار وبامكانه أن يغطي مساحة تصل الى ألف متر[8] .

لقد بلغ تدفق المعلومات المعاصر في القرن الحادي والعشرين مستويات فائقة التقانة مع سرعة التغيير الشامل متعدد الوجوه، جاء هذا التدفق اعتماداً على تحولات تقنية، إذ سرعان ما تراجعت الانظمة الالكترونية التقليدية التي أذهلت العالم قبل سنوات قليلة لتحل محلها الانظمة الالكترونية ذات المعالجات الدقيقة والسريعة للعمليات فائقة التعقيد وتراجعت الحواسيب المركزية الكبيرة لصالح منظومات الشبكات، كما تراجعت البراجيات التي يتولى فرد واحد انتاجها واعدادها لصالح براجيات مفتوحة عالمية المواصفات .

لقد أدركت الدول النامية أنها منفردة عاجزة عن التأثير في المجرى العام للاحداث وللتقسيم الدولي لسوق العمالة وازدادت الفجوة بين شعوبها وشعوب الدول المتقدمة صناعياً وذلك نتيجة لسمة أخرى ميزت الفترة بين عام 1945 وحتى الوقت الحالي، وهي الانجازات العظيمة العملية والتكنولوجية، وهي في نفس الوقت أحد المقومات الاساسية للاسراع في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمختلف بلدان العالم، حيث الربط المباشر والعلاقة الموضوعية المتبادلة بين العلم والانتاج، العامل المهم من عوامل تطور عناصر قوى الانتاج المختلفة[9] .

وقد اصبح التقاط الاشعة الصادرة عن الحاسوب أمراً شائعاً، فالامر يتعلق بحقول مغناطيسية ألكترونية يقوم كل عنصر في الحاسوب ببثها، وبشكل خاص من الشاشة نفسها . وتظهر كل المعلومات على الشاشة على شكل نقاط صغيرة، ثم يمتد شعاع ألكتروني خفيف فوق الشاشة، ويبدأ هذا الشعاع بالعمل والتوقف وفقاً لنمط معين، إذ عند عمله تضاء النقطة، وعند توقفه تطفأ، واشارة الفيديو هي المسؤولة عن اضاءة هذا الشعاع أو اطفائه . وعادة ما تنتقل هذه الاشارة ذات التردد العالي داخل الشاشة عبر أسلاك معدنية تعمل كهوائي للبث، ولهذا تصبح الشاشة هدفاً مثالياً لخدمة العميل[10] . ولا يحتاج العميل الى التقاط الاشارة مباشرة إذ أنها تنتقل عبر المبنى نفسه فكل سلك

كهربائي يعمل كهوائي في هذه الحالة، ومن خلال جهاز تلفزيون عادي تم تعديله بشكل بسيط يمكن التقاط جميع شاشات الحاسوب على بعد 100 متر دون تشويش وبهذا يمكن التقاط أكثر الارقام سرية .

مما تقدم يتبين أن ما يقال عن الاعتماد المتبادل والشراكة الكونية Global Partnership التي يروج لها فكر العولمة هو كلام مضلل، لأن الواقع يعكس علاقات غير متكافئة على المستويات سواء السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية والمرتبطة بمستويات القوة الكلية للاطراف موضع التفاعل ودرجات التأثير المتبادلة وكثافة هذه العلاقات[11] . فنرى أن عملية اختراق اقتصاديات العالم الثالث بشكل خاص قد جرى تفعيلها خلال العقود الثلاثة الماضية على المستوى العالمي بحيث أفرغت الدولة من ممكناتها المختلفة لتعمل في خدمة الرأسمالية المعولمة سواء في المراكز أو الاطراف، ويلاحظ شيوع بعض النشاطات المالية والمصرفية حيث أن ما يدفع الشركات متعددة الجنسيات الى الاهتمام بهذه النشاطات هو حجم العوائد المتأتية من هذه النشاطات وتبلغ 22.5٪ من اجمالي ايرادات الشركات أي ما يقارب 2.25 تريليون دولار عام 1995[12] .

استمرت الاقتصادات النامية لفترة طويلة تعتمد على الاقتصادات الصناعية ولكن حصة الانتاج والتجارة وتدفقات رؤوس الاموال في العالم، التي يمكن أن تعزى الى البلدان النامية، بقيت تتزايد على مدى العقدين الماضيين، ونتيجة لذلك أصبحت الارتباطات العكسية المتمثلة في تأثير البلدان النامية على البلدان الصناعية، أكثر أهمية وقد زادت سرعة ونمو انتاج وتجارة البلدان النامية وحصتها من الانتاج العالمي والتجارة العالمية خلال السنوات الخمس الماضية من عقد التسعينات .

وإذا استمر هذا الاتجاه خلال الـ 10-15 سنة القادمة، فإنه يمكن توقع أن تلعب البلدان النامية دوراً أكبر بكثير في الاقتصاد العالمي، وأن يكون لها أيضاً تأثير أكبر بكثير على البلدان الصناعية، وبالرغم من أن الاهمية النسبية المتزايدة للبلدان النامية في الاقتصاد

الدولي بقيت مقصورة حتى الآن على عدد صغير نسبياً من البلدان، فإن تسارع النمو في الآونة الاخيرة في العالم قد اتسع نطاقه ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه . وبالرغم من الآثار السلبية لهذا الوضع على الاقتصادات الصناعية فالتحليل يدل على أن هذه الاقتصادات تستفيد من التكامل المتزايد[13] .

إن هذا الانتشار السريع المتزايد للوسائط متعددة البيانات والتي تظهر بياناتها نصوصاً مكتوبة وصوراً ورسوماً بيانياً وصوتاً، وكذلك تضم التفاعل مع مستخدم الحاسوب المعتمد على الرسوم القابلة للتحكم والتعديل اللامحدود، وبروز مبدأ الشراكة والتفاعل المباشر بدون وسيط بين المنتج والمستخدم عبر أنظمة الحاسبات المفتوحة، وانتشار التطبيقات المتماثلة وبراجياتها المتعددة .

إن هذه التطورات التقنية تمثل عصب العولمة ومرتكزها الاساس، فالمعولماتية وثورة الاتصالات هي نتاج للاهتمام بالتقنية والبحث العلمي[14] . والعولمة المراد لها التحقق تطرح ايديولوجياً حدوداً غير مرئية ترسمها الشركات العالمية قصد الهيمنة على الاقتصاد والاذواق والافكار والسلوك[15] .

طرق نقل التقنية الالكترونية :

إن الغرض الإساس من استيراد الالكترونيات هو نقل التقنية الالكترونية، ويمكن نقل التقنية الالكترونية بصورة عامة بطريقتين :

1- النقل الافقي للتقنية الالكترونية :

ويقصد به نقل التقنية الالكترونية من دولة متقدمة تمتلك قاعدة تقنية واسعة الى دولة أقل تقدماً في المضمار المذكور، ويأخذ هذا النقل في أبسط أشكاله نقل طرق وأساليب الانتاج كالوثائق الفنية Technical Documents والوثائق التقنية Technological Documents وشراء المكائن والاجهزة والمعدات اللازمة وبرامج العمل .

إن المشكلة القائمة هي في قدرة دول العالم الثالث على امتلاك ناصية العلم والبحث العلمي، خاصة وأن ذلك لا يفصح عن مجمل الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة، فلا يصح الكلام عن امكانات بناء تقنية وطنية دون أن يسبقه أو يترافق معه الحديث عن الامكانات القائمة في مجالات البحث العلمي باعتبار أن العلم كما يقول ليوناردو دافنشي : قائد عسكري والتقنية جنود في ساحة القتال[16] .

ويتضمن النقل الافقي في محتواه نقل معرفة الكيف **Know-How** ولأن معرفة الاسس العلمية والفنية وأصول التقييس **Standarisation** والسيطرة النوعية **Quality Control** التي قام عليها تصميم المنتج نفسه هي المعرفة (معرفة لماذا **Know-Why**) فإن البلدان المستوردة للتقنية بطريقة النقل الافقي تبقى رهينة الاحتكار المتخصص الذي تعتمده البلدان المصدرة في سياساتها . ويتم تعديل وتكييف النقل الافقي مع الظروف المحلية أي تحوير التقنية المستوردة لتحقيق ملائمة وطنية .

2- النقل العمودي للتقنية :

ويقصد به تحويل مستخلصات البحوث المبتكرة وبراءات الاختراع التي تفرزها نشاطات الجامعات والمعاهد ومراكز البحث العلمي الى منتجات وأساليب انتاج وخدمات حيث يرتبط البحث العلمي بالعنصر البشري المتعلم فهو يشكل الاساس المطلوب لأية عملية تنموية في أي من مجالات الحياة المختلفة، لذا فإن المصدر الحقيقي للثروة لم يعد يكمن في امتلاك الخامات أو قوة العمل أو الآلات وإنما في امتلاك قاعدة بشرية مثقفة وعلمية[17] .

اسلوب شراء الخدمة التقنية الجاهزة:

لقد اعتمدت أغلب الدول النامية ومنها العربية وبالاخص النفطية بشكل خاص على اتباع أسلوب شراء الخدمة التقنية الجاهزة Technological Package التي تتضمن شراء حقوق الصنع والوثائق الفنية والتقنية والمكائن والاجهزة والبرامج اللازمة للانتاج .

إن هذه الممارسة لا بأس بها فيما لو كانت مرحلة لا بد منها لارساء قواعد الصناعة المتقدمة للدول المتقدمة التي فيها سبق تاريخي وحضاري . فمسألة البحث العلمي لا تنقطع جذورها فهي أساسية وعندما ترتبط بجوانب التطور الفكري وفي كافة الاختصاصات فهي لتؤكد أساسيتها في هذا الشأن، فالعلم يأتي بالنظريات والقوانين العامة، والتقنية تحولها الى أساليب وتطبيقات خاصة في مختلف المجالات(18) .

أما الاستمرار بهذا النهج فسيؤدي الى التخلف عن الركب العلمي والتقني حتماً ما لم تتوافر لديه عوامل أساسية تلخص فيما يلي – امتلاكه للارادة السياسية الصلبة والمستغلة . – توفير قدرات اقتصادية عالية تجعل الاجنبي مقاولاً عنده وليس وصياً عليه . – توافر كادر وطني قادر على أن يستوعب التقنية المنقولة اليه بدون اشتراك الاجانب على نطاق واسع ووفق شروطهم بما يجعله تحت رحمتهم لتوجيه استخدام التقنية والتحكم في نوعها . فالبلدان المصدرة للتقنية تصمم طرق الانتاج وأساليبه بصيغة تتلائم مع ما يتيسر لديها من مستلزمات وامكانات هي جزء من قاعدتها التقنية، وأهم هذه المستلزمات هي المواد الاولية، والقوى العاملة، والقدرة الاقتصادية .

مخاطر استيراد التقنية الالكترونية :

إن تحقيق الحالة المثلى المناسبة والمتجانسة مع ظروف مستلزمات الانتاج للبلدان المصدرة للتقنية الالكترونية هو النجاح في تصميمها وفق المتيسر لديها، ولكن وضع استراتيجية وطنية للمعلومات في الدول النامية هي مسؤولية كبيرة تقع على كاهل كل

الافراد والمؤسسات وخاصة العلمية والبحثية منها في الدول النامية كي تساهم بـدورها في المسؤولية وصولاً الى تكامل عملها بتكاتف جهود الافراد والمؤسسات والمساهمة الفعلية في بناء آفاق المستقبل العلمي والتقني والاقتصادي والاجتماعي والـوطني، والمتابعـة اليوميـة لمجمل ما يجري حولنا في العالم يبين أن بناء استراتيجية وطنية للمعلومات لم يعد موضوعاً ترفياً أو هامشياً أو ثانوياً يمكن تجاهله أو تأجيله[19] .

وتختلف الدول في توافر هذه الظروف وفي قدراتها البشرية والاقتصادية، لذا فإن مـا يلائم بلداً معيناً قد لا يلائم بلداً آخر، كما في حالة زراعة بعض المحاصيل مثل القطن، فقد تنتج وبسهولة في بلد معين وتفشل في بلدان أخرى لا تتلائم طبيعتها معه، لذلك فإن عدم ترشيد استيراد التقنية الالكترونية يسحب معه مشاكل عديدة أهمها :

أولا : عدم الملائمة الهندسية والفنية : وتتضمن عاملين مهمين هما :

1- مشكلة التقييس : إن ما يترتب على استيراد تقنية متعددة المصادر يـؤدي الى الوقوع لاحقاً في مشاكل التقييس، إذ يـصبح التـصنيع غـير المقـيس وطنيـاً عبئاً، اقتصادياً يصعب تفاديه، حيـث وقعـت العديـد مـن الـدول في هـذه المشكلة وما زالت تعاني منها .

2- عدم القدرة على تحقيق الانسجام بـين الآلـة Machine والكـادر التـشغيلي وكادر الصيانة، وما يترتب على ذلك من عدم الوصـول الى تحقيـق الكفـاءة اللازمـة . ويحـصل أحيانـاً أن تـشترى تقنيـة متخلفـة قـد تكـون أسـبابها اقتصادية، فيؤدي ذلك الى ظروف عمـل ومـستوى متـدن لا يتجـانس مـع قدرات البلد وتطوره .

ثانيا : عدم توفر الشروط البيئية :

فالاستراتيجية الوطنية ترعى عملية التطور وتتابع اتجاهاته وتعدل انحرافاته كلما دعت الضرورة، ولا ضير في الاستفادة من تجارب الآخرين، ولكن شرط عدم الاستنساخ الاعمى لتجاربهم وتقليداً حرفياً ومراعاة الخصوصية الوطنية[20] .

إن بعض الصناعات تتطلب توافر شروط بيئية خاصة تساعد بشكل جوهري على نجاح تلك الصناعة، فمثلاً إذا كانت طرق التصنيع قد صممت بما يتناسب مع جو يحتوي قدراً ضئيلاً من الغبار مثلاً، فإن عدم توفر مثل هذا الجو في البلد المستورد سيؤدي الى خلق عقبات حقيقية أمام عمليات التصنيع واستخدام التقنية المستوردة . وإذا فرض وأمكن تجاوز هذه العقبات فإن ذلك سيكون بصرف نفقات كبيرة غير منظورة .

ثالثا : عدم التناسق في احتواء العمالة :

إن التقنية الغربية تصمم على مبدأ تقليص حجم الايدي العاملة.والاستعاضة عنها بالمكائن الالية والمبرمجة التي تستخدم المعالجات الدقيقة وحواسيب السيطرة المركزية في حين تتعمد الدول الشرقية بتصميم تقنية التصنيع لاحتواء أكبر قدر ممكن من الايدي العاملة، وذلك بسبب الحجم السكاني والتزام الدولة بتشغيل كافة القادرين على العمل فيها، فلو كانت الدولة المستوردة ذات حجم سكاني صغير فإن التقنية الشرقية تصبح عالة عليها .

رابعا : مشكلة الاعباء الاقتصادية :

تتوافر خامات ومواد أولية في بلد ما تجعله يعتمد تصنيع أجزاء أو مواد معينة ضمن معايير تقييس خاصة به تتلائم مع ما يتوافر لديه . وقد يحصل أنه لا تتلائم هذه المستلزمات مع بلد آخر مما يجعل نقل التقنية اليه نقلاً آلياً يحمل في طياته أعباء اقتصادية

تنتج عن اضطراره الى استيراد المواد الأولية بكلف عالية ترفع سعر المنتوج بشكل غير معقول، كما قد يحصل أن تخضع هذه المواد للاحتكار .

إن بناء الاستراتيجية الوطنية هو بلا شك الحجر الاساس لبناء استراتيجية قومية للمعلومات في ظل الظروف التي تحيط بنا من مشاريع العولمة والتجمعات الكبرى والتي تسعى الى الغاء الهوية القومية والوطنية وخاصة لامتنا العربية ذات التاريخ والدين واللغة والحضارة[21] .

الحل توطين التقنية الالكترونية :

إن البديل لاستيراد الالكترونيات هو توطين التقنية الالكترونية ويقصد به تبني التقنية الالكترونية وتطبيعها اقليمياً ثم تنميتها وتطويرها بما يتلائم مع الحاجات والامكانيات المتيسرة والمقصود بالامكانيات هي المستلزمات مثل المواد الاولية والقوى العاملة والقدرة الاقتصادية. لأن توافر هذه العناصر الثلاثة أمر ضروري لبناء القاعدة التقنية الالكترونية التي تقوم عليها عملية الابداع التقني والبناء الحضاري .

إن تفاعل العناصر الثلاثة مع بعضها ضمن اطار عملي وعلمي وتخطيطي يستهدف استثمارها من أجل بناء القاعدة التقنية، ويتطلب ذلك وعي تنظيمي واداري لادارة هذه العناصر وتوجيهها توجيهاً متفوقاً وكفوءاً نحو الاهداف المرسومة .

إن استيعاب حلقة أو حلقات تقنية ألكترونية متقدمة في بلد ما ضمن مرحلة زمنية معينة لا يعني بالضرورة أن هذا البلد قد أصبح على عتبة التقدم وأن النقلة المعجزة قد تحققت له، فالتقنية نشاط متغير مع الزمن، والمعرفة البشرية متطورة للابد والخبرة الفنية في تراكم مستمر وبمعدلات لا خطية متصاعدة . لذلك فإن بناء القاعدة التقنية الالكترونية ليست مهمة سهلة لأنه بناء للقاعدة الحضارية بالمفاهيم المعاصرة، فالتقنية الالكترونية نشاط يومي متحرك يساهم فيه آلاف الباحثين وعشرات الآلاف من المهندسين والفنيين .

إن نقل التقنية ليس إلا مرحلة أولية محدودة في بناء التقنية وهذا النشاط ما لم يتحول الى توطين واستنبات Transplantation فإنه سيكون نشاطاً استنزافياً لاقتصاد الدولة، إذا لم ترافقه جهود واسعة لتوطين التقنية ضمن مدى زمني محسوب يتجاوب مع معدلات تطور التقنية عالمياً، فالبلد المستورد سيبقى رهيناً للاحتكار المتخصص .

إن نجاح عملية توطين التقنية يرتبط ارتباطاً سببياً بعملية اختيار التقنية الملائمة، فما يصلح لبلد معين قد لايصلح لبلد آخر، وعملية اختيار التقنية الملائمة عملية شاقة ترتبط بالعديد من المتغيرات التي ينبغي احتسابها بدقة .

اسلوب نجاح التعامل مع التقنية الالكترونية :

إن البحث العلمي هو أحد العناصر الاساسية المكونة للقاعدة التقنية الالكترونية، فالبحث العلمي هو المعين المغذي للتقنية، ولكن البلدان النامية تعاني من مشاكل عديدة في مجال البحث العلمي[22] . منها ضعف العلاقة بين البحث العلمي في الجامعات والمعاهد ذات الطابع الاكاديمي وبين نشاطات الصناعة والتصنيع بما في ذلك نشاطات بناء القواعد الصناعية والتقنية الالكترونية، فيختار الباحث موضوعه حسب رغبته الشخصية أو الاستاذ المشرف، لذلك اتجهت أغلب الكوادر الحاصلة على تأهيل عال داخل الوطن الى التدريس في الجامعات والمعاهد بدلاً من أن تنخرط في الصناعة ومهام التقنية وتوطينها . كذلك غياب الحلقات الوسيطة اللازمة لربط البحث العلمي بالتقنية، اضافة الى عدم الربط بين التخطيط لانشاء الاقسام العلمية في الجامعات وسوق العمل والاحتياجات الفعلية لمجتمعات الدول النامية وبرامجها التنموية، وأخيراً ضعف مراكز البحث والتطوير في المنشآت الصناعية .

إن المشكلة في الدول النامية هي معادلة الامكانات القائمة والطموحات المطلوب تحقيقها، أضف الى ذلك الفائدة المتحققة من النشاط في البحث العلمي، فائدة مادية مباشرة

آم يحقق عائداً اجتماعياً يساهم في تحقيق عائد مادي، وأخيراً فإن تخطيط نشاط البحث العلمي يقوم على امكان اختيار بين سياسة شاملة تتضمن جميع أنواع البحوث الاساسية والتطبيقية أو سياسة انتقائية ترتكز على أساس الحد من اجراء بعض أنواع البحوث[23]. فضلاً عن ذلك علاقة زيادة البحث العلمي بالانتاجية، فتعميق مشاريع الابحاث والنماء هو مقياس فقط للمجهود الذي يوسع القاعدة العلمية والتقنية، ولكن العلاقة بين القاعدة العلمية التقنية وبين تحسين الانتاجية ليست علاقة حاسمة[24].

إن الاختيار بين الانتماء للذات بكل أبعاده أو الانتماء للآخرين يشكل تبعية مختلفة الاشكال، تكون فيها التبعية البحثية العلمية وتطبيقاتها التقنية أحد هذه الاشكال، ويضع البعض شروطاً لذلك منها ضرورة الاهتمام باعداد الكادر العلمي[25]. يضاف الى ذلك شرط آخر هو الربط بين البحث العلمي بمعنى النظرية وبين الممارسة أو التطبيق الذي تلعبه دور ومراكز البحث العلمي، والذي يهدف الى اختبار امكانية الاستفادة منه وتطويع الافكار الجديدة الى واقع المجتمع[26]. كما وأن العلم والتقنية في تغير وتطور دائمين ويتعين أن يسايرا التطلعات الوطنية وأن يستجيبا للاحتياطيات المتغيرة[27]. وأن خطورة العمل العلمي في البلاد المبتدئة ليست كما هي في البلاد المتقدمة[28]. ومن المستحيل أن تكون هناك سياسة للعلم دون أن يتوافر أولاً مجتمع علمي منتج[29].

من الحقائق المؤكدة أنه لا استغلال اقتصادي دون تنمية لأي بلد، ولا تنمية بنفس الوقت بدون تصنيع، وليس هناك اقتصاد متكامل دون صناعة تقنية، متوزانة التركيب بين صناعات ثقيلة وصناعات استهلاكية، ولا يمكن قيام مثل هذه الصناعة المتكاملة في بلد نام لا تتوافر فيه مواد خام، وأيدي عاملة ماهرة، ورؤوس أموال، وتقنية، وأسواق كافية، لذا فإن معظم البلدان النامية لا بد أن تجمع مع بعضها في وحدات تتوافر فيها مقومات التنمية من موارد طبيعية وبشرية ومالية. وهنا تبرز أهمية وضرورة الوحدة العربية والتكامل الاقتصادي للوطن العربي علمياً وعملياً.

ولنجاح عملية التوطين يجب توفر مجموعة عوامل :

أولا : يجب التوفيق بين حاجات البلد التقنية والامكانيات البشرية المتيسرة لديه، والامكانيات الاقتصادية اللازمة لاسناد ذلك المستوى التقني .

ثانيا : ضرورة تحسن الموقف السياسي والعلاقة الدبلوماسية المناسبة بين الدولة المصدرة والدولة المستوردة .

ثالثا : تمتد عملية نقل التقنية وتوطينها على مدى زمني طويل عادة وقد يحصل خلال هذا الزمن تحولات اقتصادية واجتماعية تغير الكثير من التقديرات المخمنة مسبقاً .

رابعا : تكوين القاعدة التقنية الالكترونية وفق خطط عملية تستنفر الامكانات الوطنية بشكل هادىء ومدروس يأخذ بنظر الاعتبار حالة الامكان الفعلي المحسوب وذلك من خلال ملاحظة :

1- تنشيط دور الجامعات والمعاهد العلمية ومراكز البحث التطبيقية، إن أصل المشكلة القائمة في الدول النامية هي مدى قدرة البحث العلمي على العطاء بصياغات نظرية وبالتالي تطبيقه[30] . وهذا يرتهن بالقدرة على ايجاد الموازنة بين الاطر الوطنية والقومية وتعزيزها بكافة أبعادها وبين الحاجة الى الخبرة الاجنبية .

2- اعادة النظر بالمناهج التعليمية في المدارس الثانوية والمهنية .

3- دعم مختبرات البحوث التطبيقية في الجامعات وتوجيه الكادر البحثي نحو الاجهزة العاطلة وتصنيع مستلزماتها .

4- دعم اقامة بنوك المعلومات الوطنية واتصالها بالبنوك العالمية .

الانتقاء في بناء التقنية الالكترونية الذاتية :

إن الدول النامية لا تتعامل مع تقنية محددة لصناعة محددة ولانتاج معين، إنما يدخل مفهوم التعامل مع التقنية في الدول النامية ضمن مفهوم واسع وهو حسن استخدام الموارد المتاحة للحصول على أفضل وأسرع الانجازات لقطع فجوة التخلف التي تعيشها البلدان النامية . والمفهوم الديناميكي لعملية اختيار التقنية تحدده احتياجات خطة التنمية نفسها وفي معطيات الظروف الموضوعية لكل بلد نام على حدة، وعليه فإن واقع التطوير الاجتماعي والاقتصادي يستوجب أن يتعامل مع التقنية الاكثر ملائمة بغض النظر عن مستواها التقني لتؤلف فيما بينها وحدة متناسقة تهدف بمجملها الى تخفيف التبعية الاقتصادية والتقنية وتحقق الاستقلال التقني والاقتصادي .

مما تقدم نستنتج أنه لا تقنية محددة جاهزة بالامكان أن نطلق عليها التقنية الملائمة ليجري استيرادها من قبل دولة نامية معينة وكأنها الاداة السحرية التي ستحقق المعجزات[31] .

من ناحية ثانية فإن سطوة الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي باتت أمراً مسلماً به، وهي تعمل على تشكيل أوضاع هذا الاقتصاد وفق آليات عملها وتأسيس اقتصاد سياسي جديد، فيما يخص الانتاج والتداول والتقنية والبحث والتطوير . كما أن الشركات متعددة الجنسيات غير معتدة بالقيود ولا بالدول سواء في المركز أو في الاطراف، تساندها في ذلك المؤسسات الدولية من خلال برامج التكييف والتثبيت في الخصخصة وتحرير التجارة، وهي جميعاً آليات مجربة أريد لها تعميق السطوة الاقتصادية والسياسية لهذه الشركات على الصعيد العالمي، لهذا نلحظ أن عملية اختراق الاقتصاديات في العالم الثالث بشكل خاص قد جرى تفعيلها خلال العقدين الماضيين على المستوى العالمي،

بحيث أفرغت الدول من ممكناتها المختلفة لتعمل خادمة للرأسمالية المعولمة سواء في المراكز أو الاطراف[32] .

إن الحضارة العلمية التقنية لا تخلف آثارا حسنة كلها بل لها مشكلات جديدة وهي إذ تساعد على حل بعض المشكلات الانسانية تخلق في مقابل ذلك مشكلات انسانية جديدة وعلى رأسها مشكلات القيم ومخاطر الاستسلام للدعة والراحة واحتمال ولادة أبناء مدللين للحضارة، وافتقاد بواعث العمل وتزعزع الايمان بضرورته[33] .

إن المخرج من هذه المخاطر الممكنة في نظر بعض المفكرين مثل فوراستيه J. Fourastie[34] ودانييل بيل Daniel Bel[35] يتم عن طريق التنبؤ بها بفضل أساليب التنبؤ الحديثة، في سبيل رسم الاساليب الكفيلة باجتنابها، بدراسة احتمالات المستقبل من أجل السيطرة عليه وصياغته صياغة جديدة .

ولغرض بناء القدرات التقنية الالكترونية الذاتية ودعمها نقول أن نقل التقنية الالكترونية لا يمكن أن يدخلها عصر التقنية الالكترونية ولا يمكن أن يكون حلاً دائماً لمواجهة مشاكل التنمية، ولكن المدخل السليم هو العمل على بناء قدراتنا الذاتية ودعمها باستمرار، أي أن يكون هدفنا ممارسة التقنية بدل أن نقنع باستيراد منتجات التقنية الالكترونية أما معالم الطريق للوصول الى التقنية الالكترونية الملائمة فهي :

الانتقاء Selecting، التطويع Adaptation، تطوير التكنولوجيا المحلية local tecnhnology development، الابتداع Innovation[36] .

فعند الانتقاء لا يعني اهدار التقنية الموجودة، وإنما دراسة التقنية الحديثة ثم البحث عن تمويل، وفي حالة الاستثمار الاجنبي المباشر فهناك القروض المقيدة Tied Ioans، وفي حالة تحديد استراتيجية التنمية بالوفاء بالحاجات الاساسية لأبناء البلد يتطلب ذلك تقدير الآثار الفنية والاقتصادية خلفاً Up Stream وأماماً Down Stream وما يترتب عليها اجتماعياً وحضارياً، وبذلك يتحدد ملائمتها للدولة النامية، ويفترض هذا الاستخدام

الكامل للطاقات الذهنية للعلماء والمهندسين ورجال الاعمال وغيرهم لاجراء الدراسات المقارنة، وهذا يتعارض مع سياسة الاعتماد على المكاتب الاستشارية الاجنبية في اجراء دراسات الجدوى، فمهما حسنت نوايا الاجنبي لا يمكن أن يعرف تماماً ما يناسب البلد فضلاً عن احتمال ارتباط المكاتب بالشركات الموردة للتقنية الالكترونية .

ويعقب الانتقاء في بناء القدرات التقنية الالكترونية الذاتية مرحلة التطويع **Adaptation** أي العمل على اجراء تعديلات على التقنية الالكترونية المستوردة لتصبح أكثر ملائمة، وهذه العملية نادراً ما تحدث في حالة التعاقد باسلوب تسليم المفتاح، ولكن تحدث مع الشركات متعددة الجنسيات فتستفيد من مثل هذا التطوير وتضمه الى خدمة التقنية التي تبيعها لبلدان أخرى[37] .

وتزداد أهمية التطويع في ضوء استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية وتقل أهميتها في استراتيجية احلال الواردات أو تشجيع الصادرات وتساعد المعرفة المتراكمة في الدراسات المقارنة على اكتشاف حلول ووسائل للتطويع ويكون أكثر فاعلية من الناحية الاقتصادية حتى لو بدا هبوطاً عن المستوى الرفيع المستورد، فهو يحقق انتاجية أعلى في ظروف المجتمع المعني .

كما يجب التفكير في تطوير التقنية المحلية فقد نشأت واستقرت لأنها كانت ملائمة لظروف المجتمع، لذا من الخطأ اعتبار التقنية المحلية بالية ويجب التخلص منها، فالمجتمع من ناحية لا يمكن أن يتحول من التخلف الى مستوى الدول المتقدمة في يوم وليلة ومن ناحية ثانية فإن تطوير التقنية المحلية ليس له تكلفة رأسمالية كبيرة ولا يقتضي جهداً ضخماً في تدريب العاملين .

ونتيجة لعملية التطوير في الجهد التقني الالكتروني المكثف الذي يبذل في مجال الانتقاء والتطويع وفي البحث التقني، يتولد الابتداع **Innovation** لأساليب جديدة، وقد تكون البدايات متواضعة وبالتشجيع تقاوم اليأس وفقدان الثقة، كما أن للبحث والتطوير

تكاليف ضخمة ولكن يجب أن تقارن بتكاليف استيراد التقنية الالكترونية الحديثة . وهي تحتاج أيضاً لسياسة متكاملة لوضعها في اطار مؤسسي بحكم عقود نقل التقنية الالكترونية والحصول على تراخيص التصنيع Licenses وتنظيم براءات الاختراع وتشجيع الباحثين والمخترعين[38] .

وأمام اشكالية خضوع الاقطار العربية لفترة طويلة للسيطرة الاستعمارية والظروف التي صاحبتها، الامر الذي أدى الى الانفتاح الاقتصادي على الخارج مما نتج عنه ارساء القواعد السياسية التي يريدها الغرب الرأسمالي فكراً وممارسة وعلى نطاق واسع[39] . فحتى لو كانت استقلالية ومهام الدولة قد تعرضت للتآكل نتيجة للاتجاهات العابرة للحدود أو تبعاً لمتغيرات داخلية فلم يظهر من يحل محل الدولة بصفتها الوحدة المفتاحية في الاستجابة للتغيير العالمي[40] .

الى جانب ذلك فقد تسببت النزعة القطرية في معظم الاقطار العربية من ناحية، وتقوية الاندماج بالاقتصاد الرأسمالي العالمي من ناحية ثانية، لتأثيرات ثورة المعلومات وعالمية الاتصالات من موقع التبعية للقوى المهيمنة على الاوضاع الدولية من ناحية ثالثة، في بقاء معظم الدول العربية في مواجهة مستحكمة مع اشكالياتها المحلية[41] .

إن واحدة من أهم تحديات العولمة هو الاختراق التقاني، إلا أن آثار الاختراق التقاني ونتائجه تتوقف على ديناميكية المجتمع وقدراته الانتاجية ومرونة ثقافته ومدى قدرته على التحصين الداخلي وعلى اعادة انتاج متطلباته المادية وعلى اعادة انتاج وتجديد ثقافته الخاصة ومدى قدرته على المساهمة في صياغة الثقافة العالمية وليس مجرد الاكتفاء باستقبال المعارف والعلوم . وإن حمى الاندماج العملاقة الاخيرة بين الشركات، والآثار العالمية لأحداث شرق آسيا وروسيا والبرازيل وحقيقة انعدام أهمية الحدود بين الدول كلها اشارات بأن حقيقة العولمة تخطت كونها عملية Process إذ أصبحت حالة Condition حقيقية[42] .

مخاطر اعتماد الاقطار العربية (بادخال تطبيقات التقنية) على الشركات الأجنبية :

لقد أصبح عدد الحواسيب وعدد الاجهزة الالكترونية المستخدمة في بلد ما احد المؤشرات المهمة للتقدم الصناعي والتقني للبلد، ولكن المنطق يرفض استيراد جميع أنواع المبتكرات الالكترونية حتى لو أمكن ذلك واقعياً . (جدول –1–) .

لقد كان استخدام التقنية الالكترونية في الدول العربية في الخمسينات معدوماً، وانتشر ببطء في الستينات ليكون محصوراً في بعض الجامعات والمؤسسات الكبرى وبعض مراكز الابحاث، ولما كان انتشار الحواسيب في الدول المصنعة اعتباراً من السبعينات متزايداً وباستمرار، كان من الطبيعي أن ينتشر صيتها ودعايتها في الدول العربية التي توجد فيها شركات أجنبية تعتبر امتداداً لكثير من الشركات الصناعية في الدول المتقدمة . لذا فقد بدأت الاجهزة الالكترونية تدخل الاقطار العربية عن طريق الشركات النفطية وشركات الانتاج في الثمانينات من خلال الاستيراد، باعتبار أن ادخالها تقليد لازم لما هو جار في الدول الكبرى، طالما هم قادرون على شرائها .

فاستوردت بكميات كبيرة والتي لم تستخدم 20٪ من طاقتها الفعلية، وكان استخدامها مقتصراً على القضايا البسيطة كالاعمال الادارية والمالية والمحاسبية والاحصائية كما دخلت مجالات محدودة أخرى كالموانىء والمطارات وادارة الكمارك والتوثيق العدلي والقضائي ... الخ . ولما كنا نعتمد على استيراد البرمجيات التي لا تفي بالمتطلبات العربية للتنمية بشكل دقيق، فيجب تعديل هذه للتقريب بينها وبين المتطلبات الفعلية اللازمة للواقع العربي[43] .

لقد ساندت أوضاع الاقتصاد العالمي والظروف السياسية بروز العولمة كظاهرة عالمية يدخل في ظلها العالم ألفيته الثالثة[44] . وجاءت الثورة الصناعية الثالثة أو العلمية – التقنية بكل معطياتها لتوفر الامكانات لانطلاق العولمة من معاقل البلدان الصناعية طالما

أن الرأسمالية هي الحاضنة الاساسية للتقدم العلمي والتقني، مما أعطى لها الحق بأن تستخدم ايحاءاتها الايديولوجية بوضوح تام في تقديم نظريات سايكولوجية واقتصادية...الخ في اشاعة أمركة Americanism الحياة على نطاق واسع[45] .

وأدركت الدول النامية أن عليها لغرض اللحاق بالدول المتقدمة والتي قطعت شوطاً كبيراً في التقنية ما يلي :

أ. اجراء مسوحات دقيقة وعلمية وشاملة لتحديد الموارد البشرية أولاً والموارد الطبيعية في الدرجة الثانية .

ب. تنمية وتطوير وتدريب القوى البشرية وفي جميع المستويات .

ج. توفير البيئة التقنية الوطنية الملائمة سياسياً وثقافياً واقتصادياً واجتماعياً، على أن يكون المستوى العلمي والتقني متوازناً مع الاستراتيجية العامة لخطط التنمية .

د. حسن اختيار التقنية الانسب والاقرب لمستوى تطور البلد النامي .

هـ. قيام قطاع صناعي واسع ومتكامل يغطي معظم الاحتياجات الفعلية .

و. تطوير وتنمية القطاع الزراعي باستغلال كافة الامكانات .

ز. تطوير البنى التحتية من وسائل مواصلات ومصادر طاقة ومرافق عامة .

ح. الاعتماد على التمويل الذاتي وجعل القروض الخارجية في اطار محدود .

ط. قيام سلطة وطنية تمثل مصالح الجماهير في تنفيذ الخطط التنموية الشاملة .

وفي مجال الالكترونيات فإن جميع دول العالم النامي والعربي مدعوة للاستفادة من استخدام تطبيقات التقنية المتقدمة، ولكن المشكلة الحقيقية لا تتعلق باغتنام فرص الاستخدام، بل بمعرفة وتحديد الخيار التقني الالكتروني الملائم[46]، لأن المنطق يوجب

الاخذ بما يناسب المجتمع مع حساب التطورات المستقبلية، فدوافع الربح بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات كانت محفزاً لتوحيد وتدويل سوق التقنية العالمية ودافعة التطور الصناعي ليخلق ثروة بأقل تبعية لزمن العمل ولكمية العمل المبذول ومرتهناً حصراً بالمستوى العام للعلم والتقنية، لهذا تصبح الصناعات أكثر تقادماً Obsolescence بفعل التطور التقني الهائل .

فالاقطار العربية تعتبر مستورداً شرهاً للتقنية الالكترونية، كما هو الحال بالنسبة للتقنية التقليدية، فنجد الاسواق الاستهلاكية في بعض الاقطار العربية تغص بالاجهزة الالكترونية كالفيديو والتلفزيون وغيرها أكثر مما هو موجود لدى الدول المصنعة لها .

ولكن من ناحية ثانية نجد المجالات الصناعية لا تجد لها إلا أثراً قليلاً، وحتى لو دخلت فيتم ذلك عن طريق الشركات الاجنبية التي تنفذ المشاريع دون أن تتيح للبلد المعني بالتدخل بالتفاصيل فيقتصر تعامل الدول العربية مع التقنية على الاستيراد العشوائي دون تخطيط سليم ودون اجراءات هادفة لتطويع هذه التقنية والسيطرة على سلبياتها التي تبرز خلال التطبيق، لذا وجب وضع سياسة وطنية واضحة للتعامل مع هذه التقنية من جهة اعداد الكادر المتخصص والكفء وتطويع هذه التقنية لتلبية الاحتياجات المحلية الملحة، وتوجيه كل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الناتجة عن استخدام التقنية بما يناسب القيم والتقاليد العربية، كما أن الاستثمارات العالمية في مجال المعلومات قد بلغت أرقاماً فلكية ما يزيد على ألف مليار دولار لهذا وجب أن نسهم اسهامات مضافة وأن لا نكون مستهلكين فقط[47] .

فالشركات متعددة الجنسيات حملت لواء البحث والتطوير Research and Development وانفاقها بات يتجاوز في الكثير من الاحيان ما تخصصه الحكومات في الرأسماليات المركزية إذ بلغ ما خصص للانفاق على البحث والتطوير كما ورد في احصائيات الاوسيد، في ألمانيا 2.8٪ من الناتج القومي الاجمالي عام 1995 أي 37.2

مليار دولار، يسهم فيه المال العام بنسبة 37٪ والقطاع الخاص بنسبة 60.2٪، وفي اليابان 21.8٪ و 68.2٪ وفي الولايات المتحدة 39.2٪ و 58.7٪[48] .

وبذلك فهي تسعى الى اعادة هيكلة الاوضاع في العالم وفق رغباتها وبما يعظم التوسع الرأسمالي وجدول (2) يوضح ازدياد استيرادات العالم الثالث من البلدان المتقدمة .

ففي السنوات 1980، 1985 كانت الصادرات في العالم الثالث أكبر من الاستيرادات، فيما اتسم عام 1990 بازدياد الاستيرادات من البلدان المتقدمة بنسبة 6.8٪ وهذا يعود في جزء كبير منه الى تزايد حجم التجارة الخارجية في تكوين .G. D. P[49] الناتج المحلي الاجمالي . وإن ارتفاع نسبة التجارة الخارجية في البلدان الفقيرة ليس دليل على استغلال هذه البلدان للميزة الاقتصادية الناتجة عن تقسيم العمل دولياً[50] . ولكن على العكس يعني نجاح آليات تفعيل اندماج بلدان العالم الثالث في السوق الدولية، ساعد في ذلك ما وفرته هذه الآليات من امكانية القفز على اجراءات الحواجز والحدود، ساند في ذلك الدور السلبي لدول العالم الثالث التي أرخت قبضتها عن الاقتصاد والمجتمع لتصبح The Soft State أو الدولة الرخوة حسب تعبير غونار ميردال Gunner Myrdal والتي تحاول اقناع الناس بتفاهتها وعليها أن تسلم مهامها الى الشركات والمؤسسات الدولية[51] .

ففي المجال الصناعي نرى أن الدول العربية لا تستفيد إلا في الحدود الدنيا من التقنيات الالكترونية الدقيقة وتعتمد على المشاريع التي تنفذها الشركات الاجنبية بادخال تطبيقات هذه التقنيات ومعداتها في قطاع السيطرة في بعض مشاريع التصنيع الحديثة الكبرى، ولما كانت الاقطار العربية لا تمتلك القدرة على صيانة هذه الاجهزة بعد استثمارها فإنها تعتمد على الخبرة الاجنبية المكلفة .

التوصيات :

لما كان كل قطر عربي منفرد غير قادر على توفير المستلزمات المادية والبشرية للتعامل مع التقنية الالكترونية، بينما تشكل بمجموعها كتلة اقتصادية وبشرية، قادرة حتى في مجال استيراد التقنية فيما لو اتحدت أن تفرض موقعاً تفاوضياً يكون في صالح الأقطار العربية، فإنها مجبرة على تحقيق هذا التعاون بسبب الضرورات التقنية والاقتصادية التي تهيء للأمة العربية مجتمعة السوق والكوادر والإمكانيات الكبيرة، لذا وجب وضع إستراتيجية قومية وطنية تخدم الوطن العربي في هذا المجال، ويجب مراعاة الجوانب التالية في الإستراتيجية كي تكون أسس النجاح لها : التعليم التقني الالكتروني العالي، إعداد شبكة الاتصالات، مصادر التمويل الداخلي والخارجي، تهيئة قواعد المعلومات، نقل التقنية الالكترونية الصحيحة، إمكانية النشر والاتصال، السياسات الحكومية الموجهة نحو المعلوماتية، إعداد وتنمية القوى العاملة المختصة، وهذه الإستراتيجية :

1- الاهتمام بإنشاء قواعد المعلومات للجامعات والمؤسسات العلمية والفكرية والمكتبات والوزارات سعياً وراء بناء قاعدة وطنية للمعلومات، ومتابعة إصدار دليل لقواعد المعلومات المتوفرة في المؤسسات الوطنية .

2- تفهم أسرار هذه التقنية وملاحظة تطوراتها المستجدة .

3- تصنيع وإنتاج الأجهزة الالكترونية والمعدات الخاصة بها ويمكن الاستفادة من الخبرة التراكمية للأقطار العربية في تجميع الأجهزة وتنفيذها، ويمكن التعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة .

4- التوسع في استخدام شبكة المعلومات الانترنيت وتوجيه الاستخدام باتجاه أكبر خدمة ممكنة وأكثرها فائدة للارتقاء بمستوى المؤسسات الوطنية .

5- قيام مؤسسات عربية معنية بالمواصفات والمقاييس بوضع معايير موحدة لمواصفات كل من الأجهزة والبراجيات المتداولة في الأقطار العربية لما في ذلك من فائدة مادية وطنية وخاصة في مجال التعريب .

6- توسيع القاعدة الشعبية للمهتمين والعاملين والمتخصصين في مجال المعلومات وتقديم التسهيلات من خلال تخفيض الضرائب والرسوم أو تقديم منح للشركات والمؤسسات والمعاهد والمراكز الراغبة في تقديم خدمات في هذا المجال .

7- تأسيس مجلة علمية عربية محكمة ومتخصصة تنشر بحوث في مجال التقنية الالكترونية، كذلك إصدار معجم موحد للمصطلحات المعربة، واناطة تعريب الحواسيب ومصطلحاتها بمجموعة علمية متخصصة، تضم علماء الرياضيات والإحصاء ونظرية المعلومات والمعرفة والمنطق والسياسة والنظم ويجب أن تعتمد على وسائل آلية حديثة في التخزين والاسترجاع .

8- ادخال مواد تدريسية في المناهج الدراسية على مستويات التعليم المختلفة مثل مواضيع التوثيق وتقنيات المعلومات والاتصالات .

9- المبادرة الى تغيير ذاتي قاعدي واع يتراوح بين ايمان كفيل بتوفير حصانة عظيمة ازاء الاختراقات الخارجية السلبية، وعلاج فعال للامراض المتفشية، واصرار على التفاعل الايجابي مع التقنيات الالكترونية العصرية، وصولاً الى الاسهام في تطويرها، لا مجرد استيرادها واستيراد تجسيداتها المادية واضافتها الى ما يتراكم ويتقادم لدينا من مقتنيات .

الاستنتاجات :

إن التقنية أسلوب شامل للحياة والتفكير والعمل والانتاج وآخر حلقاتها الاستهلاك، بالنتيجة فإنه وهم قاتل أن يعتبر تعاملنا مع الحلقة الاخيرة تحضراً وعصرنة . فعندما ينفق ملايين الدولارات على شراء تقنية جديدة للمعلومات، فالنتيجة وفقاً لأي مقياس اقتصادي أو منطق هدراً مالياً هائلاً إذا كانت الزيادة في الانتاجية 1٪ فقط . ولكن مخاطر العولمة المراد لها التحقق تطرح ايديولوجياً حدوداً غير مرئية ترسمها الشركات العالمية قصد الهيمنة على الاقتصاد والاذواق والافكار والسلوك .

يتبين من خلال البحث أهمية الالكترونيات وضرورة الحصول عليها واستخدامها وخصوصاً ونحن في عصر المعلوماتية الذي أصبح فيه مقدار الالكترونيات الدقيقة المستخدمة في بلدها مؤشراً مهماً للتقدم الصناعي والتقني للبلد، ويظهر من خلال الدراسة أهمية الخيار التقني الملائم وليس الاستخدام فقط، كما بين البحث ضرورة رفض قبول استيراد جميع أنواع المبتكرات والالكترونيات، وإنما الاخذ بما يناسب المجتمع مع حساب التطورات المستقبلية. فترشيد استيراد التقنية الالكترونية هي مسؤولية كبيرة تقع على عاتق الافراد والمؤسسات وخاصة العلمية والبحثية كي تساهم بدورها في المسؤولية وصولاً الى تكامل عملها بتكاتف جهود الافراد والمؤسسات والمساهمة الفعلية في بناء آفاق المستقبل العلمي والتقني والاقتصادي والاجتماعي والوطني، فالمتابعة اليومية لمجمل ما يجري حولنا في العالم يبين أن بناء استراتيجية وطنية للمعلومات لم يعد موضوعاً ترفياً أو هامشياً أو ثانوياً يمكن تجاهله أو تأجيله .

يجب بلورة وعي عربي عام ومتزايد لاستيعاب أسس وتطورات الثورة التقنية الحضارية وبلورة سياسات عربية قطرية وقومية تعالج مشاكل انتشار الالكترونيات وخاصة الحاسوب في الوطن العربي، كما يجب استنباط سياسات عربية مستقلة للتعامل مع

التقنية الدقيقة تنطلق وتنبع من واقع الوطن العربي وتعتمد على الطاقات والامكانات المتوفرة بهدف التقدم بخطوات ثابتة على طريق اكتفاء ذاتي تقني عربي في مجال الالكترونيات، وتسهيل أسس التكامل والتسويق للصناعات الالكترونية العربية وتبادل الخبرات والمعرفة، إن ذلك يتم بوضع استراتيجية وطنية لتوطين التقنية الالكترونية بدل استيرادها بدون هدف بعيد المدى، حيث تقاس حصانة ثقافة أي مجتمع بمدى تمكنه بآلية التخلي والاكتساب بحيث لا يصل التهديد الى أسس مكوناته بما يقود بالتدريج الى الالتحاق بالآخر والتبعية له، فضلاً عن التنازلات التي سوف تقدمها الدول المستوردة للتقنية الالكترونية الجديدة .

مصادر وهوامش الفصل الخامس :

1- كارلوس أ. بريمو براها، تدويل الخدمات وتأثيره على البلدان النامية، مجلة التمويل والتنمية، مارس 1996، صندوق النقد الدولي، ص ص34-37 .

2- محمد حسنين هيكل، العرب على أعتاب القرن 21، المستقبل العربي، بيروت، العدد 190، 1994، ص ص7-8 .

3- أنظر المصدر التالي :

- د. خير الدين عبد الرحمن، تكامل الايمان مع التنمية، سفير سابق لفلسطين ومستشار لجامعة الباسيفيك الجنوبية بلوس أنجلوس للشؤون الدولية، فلسطين، 1997 .

4- جلال امين، العولمة والدولة، المستقبل العربي، العدد 228، 1998، ص30 .

5- اليزابيث بريجو، التكنولوجيا المعاصرة تنتج امكانات كبيرة للتنصت، مجلة قضايا دولية، العدد 372، السنة الثامنة، 1997، باكستان، ص25 .

6- د. خير الدين عبد الرحمن، تكامل الايمان مع التقنية، مجلة شؤون عربية، 90، 1997، القاهرة، ص ص188-191 .

7- لذا فعلى الدول النامية والاقطار العربية خاصة التمسك بالاستقلال الاقتصادي الذي كانت تنشده منذ السابق بتخليص اقتصادها المتخلف من وظيفته كمنتج للمواد الخام، وجعل هذا الاقتصاد ينمو ويتطور بحركات محلية داخلية ولصالح سد الاحتياجات المحلية . ولا يعني ذلك العزلة وإنما خروج البلدان المتخلفة من شبكة العلاقات الرأسمالية السائدة في السوق العالمية والذي يدخل في علاقات مع الاقتصادات الاخرى ويتعامل معها على أساس المساواة والمنافع المشتركة .

8- ومن مساوىء هذه الميكروفونات أن كل من لديه ماسحة يستطيع أن يلتقطها، كما أنه من السهل تحديد موقعها وغالباً ما يستخدم هذا النوع من الميكروفونات كمصيدة، إذ يتم نشر عدة ميكروفونات لا يزيد سعرها عن 32 دولار للتغطية على ميكروفون ذي قدرة عالية قد يصل ثمنه الى ما لا يقل عن 792 دولار، وتوجد اليوم ميكروفونات تعمل أيضاً كآلة تصوير، ومثل هذه الآلة مزودة بعدسة متسعة الزوايا قطرها مليمتران وجهاز ألكتروني، ولا يزيد حجمها عن حجم قطعة نقدية معدنية، كما يصل ثمنها الى حوالي 143 دولار فقط، وهي تلتقط صوراً ممتازة .

9- د. فلاح سعيد جبر، مقولة التكنولوجيا الملائمة للدول النامية، مجلة قضايا عربية، بيروت، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981، ص ص78-79 .

10- لم يعد نشاط العميل اليوم يقتصر على المنافسة بين الدول ولكنه انتقل أيضاً الى التنافس بين الشركات والعمل على مكافحة المافيا، ويخصص قسم كبير من نشاط التنصت للتجسس العلمي ومكافحة الجريمة المنظمة ويعتقد الاختصاصي الامني مانفريد فينك من كوربورغ في ألمانيا أن نصف الشركات الصناعية الالمانية تتعرض للتنصت . وتقوم وحدة التنصت في كل من وكالة الامن الوطني الامريكية (إن إس إي) والمخابرات الروسية (كي جي بي) والـ (بي إن دي) الالمانية بمراقبة الاتصالات الهاتفية والبريد الالكتروني في كل أنحاء أوربا وهذا يشمل شبكة الانترنيت والشبكة التجارية كومبيوتر سيرف وأمريكا أون لاين .

11- اسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة الرأسمالية ما بعد الامبريالية، المستقبل العربي، العدد 222، 1997، ص ص15-16 .

12- ابراهيم العيسوي، التصنيع : طريق النماء أم طريق الشقاء، نشرة الرباط، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 12، 1998، ص1 .

13- سواتي ر. غوش، ارتباطات عكسية : الاهمية المتزايدة للبلدان النامية، مجلة التمويل والتنمية، مارس 1996، صندوق النقد الدولي، ص ص38-41 .

14- د. رواء زكي يونس الطويل، العولمة ونقل التكنولوجيا، الندوة العلمية والتربوية لجامعة الموصل، في 9/ 5/ 2001، العراق، ص ص1-20 .

15- جلال أمين، العولمة والدولة، المستقبل العربي، العدد 228، 1998، ص30 .

16- Lewis Memford, Technics and Civilization, New York, 1963, P. 52.

17- J. D. Bernard, Science in History, Vol. 1, New York, 1969, P. 17.

18- Hans Singer, Science and Technology for poor countries, In Gerald M. Meier (ed) Leading Issues in Economics Development Cerford, 1976, P. 395.

19- د. نبيل عمار أحمد الراوي، الاستراتيجية الوطنية للمعلومات : المبررات والضرورة، مجلة بحوث مستقبلية، مركز الدراسات المستقبلية، الموصل، العراق، 3، 2001، ص ص81-82 .

20- صلاح منذر، صناعة الاعلاميات في الوطن العربي، المجلة العربية للعلوم، العدد 16، السنة الثامنة، 1990، ص2 .

21- محمد خير الدين الخطيب، نحو ادراك أهمية السياسة الوطنية للمعلومات، مجلة المعلوماتي، 66، نيسان، 1998، ص1 .

22- للمزيد أنظر :

- انطوان زحلان، العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1979 .

23- أنظر : د. فؤاد الجميعي، الاسس النظرية والتطبيقية لتخطيط نشاط البحث العلمي، جامعة الدول العربية، 1986، ص57 .

24- شيرمان جي، الصراع التكنولوجي الدولي، ترجمة آمنة المصري، بيروت، 1984، ص16 .

25- ساطع علي العجاج، الاطار القانوني لحركة البحث العلمي في العراق، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، بغداد، 1986، ص90 .

26- د. قاسم جميل قاسم، نقل التكنولوجيا وعملية التنمية، وجهة نظر الدول النامية، المنظمة العربية للعلوم الادارية، عمان، 1984، ص78 .

27- سميرة عبدة، العرب والتكنولوجيا، بيروت، 1981، ص117 .

28- ساطع علي العجاج، الاطار القانوني، مصدر سابق، ص15 .

29- انطوان زحلان، البعد التكنولوجي للوحدة العربية، بيروت، 1985، ط3، ص14

30- د. فؤاد الجميعي، الاسس النظرية والتطبيقية لتخطيط نشاط البحث العلمي، جامعة الدول العربية، 1986، ص15 .

31- د. فلاح سعيد جبر، مقولة التكنولوجيا الملائمة للدول النامية، قضايا عربية، العدد السادس، السنة الثامنة، حزيران، بيروث، 1981، ص ص82-85 .

32- د. عبد علي كاظم المعموري، العولمة : محاولة الرأسمالية للتكيف مع أنظمتها، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد الاول، السنة الثانية، ربيع 2000، بغداد، ص ص22-23 .

33- د. عبد الله عبد الدايم، الثورة التكنولوجية في التربية العربية، دار العلم للملايين، بيروت، 1974 .

34- فوراستييه من أوائل الذين حملوا الحضارة العلمية التكنولوجية هذه الآمال الانسانية العريضة وهو مفكر واقتصادي فرنسي في كتابه الشهير أمل القرن العشرين الكبير، ترجمة عبد الحميد الكاتب، منشورات دار عويدات، بيروت، 1966 .

35- دانييل بيل وهو المفكر الذي يعتبر أول من أطلق تسمية مجتمعات ما بعد الصناعة **Post-Industrial societes**، وفيها تضطلع الآلة الاوتوماتيكية بأعباء الانتاج، ويتفرغ الانسان للمهمات القريبة من امكانياته الانسانية .

36- د. اسماعيل صبري عبد الله، استراتيجية التكنولوجيا، مجلة دراسات عربية، السنة الثالثة عشر، حزيران – تموز، العدد 8-9، بيروت، 1977، ص ص3-25 .

37- للمزيد أنظر المصدر التالي :

- E. M. Aquilar and T. T. Lobo: Policy considerations in the field of Technology Transfer (Egypt) UNIDO/ISID, 125, November 1975.

38- للمزيد أنظر المصدر التالي الذي يبين تجربة المكسيك في بناء القدرات التكنولوجية الذاتية :

- National Council for Science and Technology (Mexico), National Indicative Plan for Science and Technology, Mexico, 1976.

39- ناصر يوسف، التبعية الاقتصادية وأثرها في صنع القرار السياسي، مجلة المستقبل العربي، العدد 191، بيروت، 1995، ص118 .

40- بول كنيدي، الاستعداد للقرن الواحد والعشرين، ترجمة مجدي نصيف، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1994، ص187 .

41- د. ثامر كامل محمد: آليات العولمة ومستقبل الدولة في الوطن العربي، مجلة قضايا سياسية، المجلد الاول، العدد الثاني، صيف 2000، ص ص113-114 .

42- باسم علي خريسان، العولمة والتحدي الثقافي، أطروحة باشراف الاستاذ خليل اسماعيل الحديثي، مجلة قضايا سياسية، العدد الثاني، المجلد الاول، بغداد، صيف 2000، ص229 .

43- د. عادل عوض، الحاسبات الآلية وآفاق انتاج وتطوير البرامجيات في البلدان العربية، مجلة شؤون عربية، القاهرة، 90، 1997، ص ص161-164 .

44- د. عبد علي المعموري، العولمة : محاولة الرأسمالية للتكيف مع أزمتها، دراسات اقتصادية، العدد الاول، السنة الثانية، دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، 2000، ص18 .

45- عبد الكريم كامل، المنطق الاقتصادي لعالم اقتصادات بلا حدود، آفاق عربية، العدد 3، أيار – حزيران، 1997، ص39 .

46- د. رواء زكي يونس، الفجوة العلمية وتحديات القرن الحادي والعشرين، المؤتمر العلمي القطري الاول لعلم الاجتماع، جامعة الموصل، 9-10/ 5/ 2001 .

47- محمد بن أحمد، واقع انتاج البرامجيات التعليمية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ادارة التربية، تونس، 1998 .

48- Rustam Lal Kaka, Technical Entrepreneurs ship under conduct of Global change cited in Escwa – FES – ERF: Industrial strategies and polices, 1996, P. 436.

49- أنظر :

– جلال أمين، العولمة والدولة، المستقبل العربي، 228، شباط، 1998 .

50- UNCTAD, Handbook of International Trade and Development Statistics, N. Y., 1994, PP. 2-4.

51- Gunner Myrdal, An International Economy, Harper & Brothers, New York, 1956, PP. 225-226.

جدول (1)

مؤشرات واتجاهات التطور التقني الالكتروني

الدول	الانترنيت لكل 100 شخص	الحاسبات الشخصية لكل 100 شخص		التلفزيون لكل 100 شخص		الهواتف النقالة (الخلوي المتحرك) لكل 100 شخص		الهواتف العامة لكل 100 شخص		خطوط الهاتف الرئيسة لكل 100 شخص		السياحة العالمية	
	1998	1990	96-98	1990	96-98	1990	98-96	1990	96-98	1990	96-98	الرقم القياسي 1990-100 997-998	997-998 العدد بالالف
كندا	36.94	107	330	628	715	22	176	6.2	6.1	565	634	86	17648
الولايـــات المتحدة	112.77	217	459	772	847	21	256	7.6	6.5	545	661	118	52735
اليابان	13.34	60	237	611	707	7	374	6.7	6.2	441	503	144	15806
بريطانيا	24.59	108	263	433	645	19	252	6.2	5.7	441	556	163	50872
فرنسا	8.57	71	208	539	601	5	188	3.2	4	495	570	93	18077
المانيا	17.67	91	305	525	580	4	170	2,2	1.9	441	567	147	82975
اسرائيل	19.15	63	217	259	318	3	359	3.1	6.9	343	471	338	2983
الكويت	3.44	7	105	432	491	15	138	0	0.3	247	236	0	0
البحرين	0.9	0	93	424	419	14	143	1.0	2.5	192	245	0	0
قطر	0.02	0	121	392	808	8	114	0	1.3	890	260	0	0
الامارات	7.61	0	106	91	294	17	210	2.3	11.1	206	389	0	0
ليبيا	0	0	0	99	143	0	3	0	0.1	48	84	153	650
السعودية	0.02	24	50	249	260	1	31	0.4	2.1	77	143	0	0
لبنان	0.74	0	39	349	352	0	157	0	0	118	194	0	1650
عمان	0.28	2	21	657	595	2	43	0.3	1.6	60	92	0	0

يتبع ...

الدول	الانترنيت لكل 100 شخص	الحاسبات الشخصية لكل 100 شخص		التلفزيون لكل 100 شخص		الهواتف النقالة (الخلوي المتحرك) لكل 100 شخص		الهواتف العامة لكل 100 شخص		خطوط الهاتف الرئيسة لكل 100 شخص		السياحة العالمية	
	1998	1990	96-98	1990	96-98	1990	98-96	1990	96-98	1990	98-96	الرقم القياسي 1990=100 997-998	997-998 العدد بالالف
الاردن	0.06	0	9	76	52	0	12	0	0.6	58	86	118	1347
تونس	0	3	15	81	198	0	4	0.4	1.5	38	81	88	1526
سوريا	0	0	2	60	68	0	0	0.2	0.2	40	95	264	2750
مصر	0.04	0	9	107	127	0	1	0	0.1	30	60	145	2921
المغرب	0.07	0	3	102	160	0	4	0.1	1,1	16	54	113	1359
العراق	0	0	0	72	82	0	0	0	0	37	31	0	0
السودان	0	0	2	73	141	0	0	0	0.1	3	6	0	200
موريتانيا	0.01	0	6	14	91	0	0	0.1	0.3	3	6	0	0
اليمن	0	0	1	0	274	0	1	0	0	11	13	0	0
ارتيريا	0	0	0	0	14	0	0	0	0.1	0	7	0	0
سيراليون	0	0	0	10	26	0	0	0	0.1	3	4	0	0

المصدر :

أعدت من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات :

-Human Development Report 2000, Published for the United Nations, Development Program, New York, Oxford University Press, 2000.

جدول (2)

تجارة البلدان النامية مع البلدان المتقدمة

للفترة 1980-1995 مليار دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	نسبة الاستيرادات / الصادرات
1980	391.6	295	75.3
1985	290.7	357	88.4
1990	477.2	479.7	100.5
1995	774.1	827.4	106.8

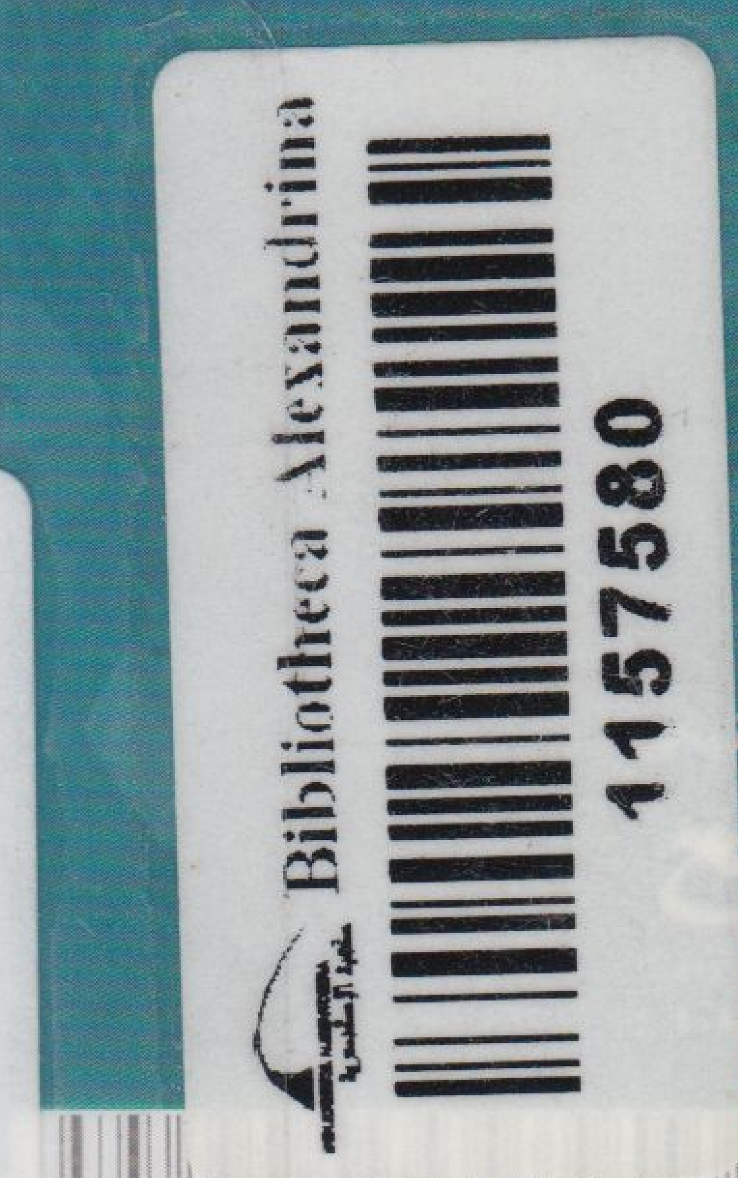
Source:

- UN, World Statistics Pocket Book, N. Y., 1997, Various Pagers.
- د. عبد علي المعموري ، العولمة ، مصدر سابق ، ص27 .



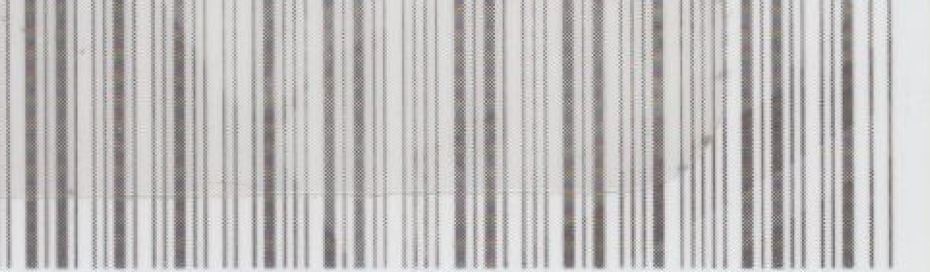
مستقبل المعلوماتية والتنمية
للدول النامية في الألفية الثالثة

دكتورة
د. رواء زكي يونس الطويل
أستاذة التنمية الاقتصادية المساعد
جامعة الموصل - العراق





المتخصصون في الكتاب الجامعي الأكاديمي العربي والأجن...
دار زهران للنشر والتوزيع
تلفاكس: 0096265331289، ص.ب: 1170 عمان - الرمز البريدي: 11941 ...
...mail: zahran.publishers@gmail.com www.darzahran.net


978-9957-504-33-5